

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر *بسكرة*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة-

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ



عنـــــــوان المذكـــــرة:

إسهامات كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين في تفعيل النشاط السياسي بالجزائر(1927م-1938م).

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

خديجة نعيجي

إشراف الأستاذة:

وافية نفطي

السنة الجامعية:

2014م-2015م

التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر *بسكرة*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة-

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنـــــوان المذكــــرة:

إسهامات كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين في تفعيل النشاط السياسي بالجزائر(1927م-1938م).

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة:

خديجة نعيجي

إشراف الأستاذة:

وافية نفطي

السنة الجامعية:

2014م-2015م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله العلي القدير الذي منحني الصبر و الطموح لانجاز هذه الدراسة المتواضعة ووفقنا لانجازها.

وعليه في هذا المقام أتقدم بواسع الشكر والتقدير إلى من منحتني صبرها في تصحيح هذا العمل المتواضع، كما أنها قامت بتقديم بتوجيهي وتقديم النصح ولم تبخل عني أية معلومة مهما كانت بسيطة،حفظها الله ورعاها "نفطي وافية".

أما الشكر الكبير فهو لأفرادأسرتي وبالخصوص "والديّ"، الذين تحملوا معي مشقة انجاز هذا العمل وتهيئة الظروف والأسباب لنجاحي.

كما لا أنسى الدور الكبير لعمي"عبد الجبار"لإنجاز هذا البحث بترجمته لمختلف النصوص والمقالات، وكذلك مساهمة خالتي"غنية" التي تحملت معي مشقة البحث عن مختلف المصادر.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أرواح الشهداء الذين ضحوا بحياتهم من اجل استعادة هذا الوطن.

إلى والديّ وجدتاي حفظهم الله ورعاهم.

إلى إخوتي:زكرياء، سليمان، شيماء، حسيبة، راوية، والى كل أفراد عائلتي وخاصة سليم وهارون الرشيد.

إلى صديقاتي:زينب، تركية، عيشة، مريم، هدى.

قائمة المختصرات

اللغة العربية

ط ← الطبعة

ع ← العدد

ج ← الجزء

مج ← المجلد

ب، م ← بدون مكان

ب،س ← بدون سنة

ب،ب ← بدون بلد

تر ← ترجمة

تص ← تصدير

تح ← تحقيق

تق ← تقديم

باللغة الفرنسية

P → Page

T → Tome

N → Numéros

مقدمة

منذ أن وطأت أقدام الاحتلال الفرنسي الجزائر سنة 1830م، طبقت فرنسا فيها سياسات وأساليب هدفت من خلالها تثبيت دعائمها وتحقيق مصالحها.ولا يكون هذا إلا إذا تم محو شخصيته وزعزعة كيانه، بفرض الرقابة عليه، ومنعه من ممارسته العامة، ومعاقبة كل من يخالف ذلك.ومن بين هاته السياسات السياسة التعليمية الفرنسية، التي عمدت من خلال سنها تضييق الخناق على الجزائريين، والقضاء على اللغة العربية وإلغاء التعليم التقليدي.ولهذا أصدرت عدة قوانين من بينها:إجبارية التعليم الفرنسي لكل الجزائريين ومعاقبة المعارضين له وأيضا جعل اللغة العربية لغة ثانية بعد اللغة الفرنسية. وبفضل هذين القانونين وغيرهما من القوانين كونت لنا جماعة من الطلبة المثقفة أطلق عليها بالمفرنسون باللسان وبعد فرنسة فكرهم أطلق عليهم اسم النخبة، التي يمكن تعريفهم أنهم جماعة من الطلبة تكونوا في مدارس فرنسية يتقنون إلى جانب اللغة العربية اللغة الفرنسية، ينتسب بعضهم إلى عائلات كبرى أومتوسطة الحال، تقلد هؤلاء الجماعة عدة مناصب كالطب والمحاماة والتدريس، وامتهن بعضهم التجارة والمهن الحرة، فعملت هذه النخبة على هيكلة أنفسهم ضمن حركة سياسية عرفت باسم فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين، التي تأسست في جوان 1927م بزعامة الدكتور بن جلول،بالإضافة إلى عدة شخصيات فاعلة من بينها فرحات عباس وبن تهامي والأخضري... الخ.

تعتبر هذه الأخيرة امتداد لحركة الشبان الجزائريين، التي يعود تأسيسها إلى بدايات القرن العشرين،تشكلت هذه الفدرالية من اتحاديات الجزائر، وهران وقسنطينة.وكانت هذه الأخيرة من أنشط الاتحاديات بزعامة بن جلول،وقد لعب هذا التشكيل دور كبير في المجال السياسي في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وخاصة ما بين(1927م-1939م). لأن معظم أعضائه كانوا في المجالس البلدية، أو مجالس الوفود المالية أو موظفين في الإدارة الفرنسية.فمن خلال كل هذا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية.

ما مدى مساهمة كتلة النواب المنتخبين المسلمين في تفعيل النشاط السياسي بالجزائر فيما بين 1927م-1938م؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح جملة من التساؤلات:

- ما هي الإرهاصات والجذور الأولى لتكوينها؟
- كيف تأسست هذه الكتلة وما هيأهم الشخصيات الفاعلة فيها؟
- ما هي فاعليتهم في المجال السياسي؟
- ما هي فاعليتهم في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي؟

أهمية الدراسة: إن الاهتمام بدراسة فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين لم تنل الدراسة الكافية وقيمتها العلمية ، ويمكن أن نرجع سبب ذلك –حسب رأينا–إلى حصر جل الدراسات التاريخية في شخصية واحدة هو فرحات عباس، متناسين في ذلك الدور الذي لعبته مختلف الشخصيات المنطوية تحت هذه الكتلة. وعليه **نهدف** من خلال دراستنا هذه توضيح السياسة التي اتبعتها كتلة النواب المسلمين للضغط على فرنسا على الرغم من إنكار البعض لذلك وإبراز أهم مرحلة من مراحل التيار الاندماجي وكيفية التراجع عنه، تبيين الجهود التي بذلتها هذه الكتلة لتوصيل مطالب الشعب الجزائري متخلين في ذلك على عدة أشياء من بينها مناصبهم و بعض الحقوق السياسية، كما سنحاول توضيح الأساليب والوسائل التي استخدموها لمحاربة السياسات الفرنسية. وأيضا محاولة التعريف بهذه الشخصيات الفاعلة في المجتمع، وتبيان الدور الذي لعبته والكيفية التي تفاعل بها المجتمع الجزائري معها.

2-منهج الدراسة: إن المنهج المعتمد في دراستنا هذه هو المنهج التاريخي الملائم لوصف وسرد الأحداث والمعطيات التاريخية للكتلة، أما المنهج التحليلي لتحليل الأحداث وأهداف ومطالب هذه الكتلة، من خلال مجموعة من المقالات المنشورة بجريدة "صوت البسطاء La Voix des humbles" وتمت مناقشتها داخل المجالس المختلفة وخلال حملات الانتخابية.

3-أسباب اختيار الموضوع: إن من أهم أسبابي لاختياري لهذه الدراسة هو رغبتي الذاتية في اختيار مواضيع ذات طابع سياسي وخاصة في مجال نشاط الحركة الوطنية الجزائرية فوقع الاختيار على كتلة النواب، لقلة الدراسات التي تتناول هذه الشخصيات الفاعلة في المجتمع في فترة الاحتلال الفرنسي ومحاولة مني لنفض الغبار ورفع الستار عنها، رغبتي الخاصة في معرفة أهم أنشطة والأعمال هذه الكتلة، وأيضا محاولة مني لتسليط الضوء على الممارسات الفرنسية وألاعيبها اتجاه الحركة الوطنية خاصة إن اغلب الدراسات تهمش هذه الحركة وتتهمها بالتعاون مع السلطات الفرنسية.

وصف للمصادر والمراجع: اعتمدت في المادة العلمية للموضوع على بعض المصادر والمراجع من بينها الجزائر من مستعمرة إلى مقاطعة،وليل الاستعمار لعباس فرحات تحدث فيه عن الوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي للجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي،حاول فيها إبراز رأيه كنوع من النصيحة أو كما كان يريد الجزائر بأحلامه وطموحاته التي لطالما ناشدت بها كتلة النواب الإدارة الفرنسية.كما استخدمنا في دراستنا هذه مذكرات بن إبراهيم العقون مذكراتي من خلال مذكرات معاصرة هذا الكتاب تناول كيفية تأسيس هذه الفيدرالية، وسبب تأسيسها بالإضافة إلى بعض إسهاماتها في الجانب السياسي والاقتصادي.

أما عن المصادر والمراجع باللغة الفرنسية :

أعداد من مجلة: La Voix des humbles.

Haddad Mostafa, l’émergence de l’Algérie moderne, le constantinois (l’est Algérien) entre les deux guerres 1919-1939, Essai d’histoire économique et sociale.Tome1, 2001.

وصف الخطة: إنه من خلال جمعنا لهذه المادة العلمية قسمنا هذا الموضوع إلى أربع فصول التي تتضمن مباحث ومطالب.

في الفصل الأول المعنون بالجذور التاريخية لكتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين يتضمن هذا الأخير لثلاث مباحث الأول: الذي يحمل عنوان حركة الشبان الجزائريين من

1892م-1912م، حاولنا فيه معرفة سبب هذه التسمية وظروف تأسيسها ومطالبها وتطرقنا أيضا إلى نشاط هذه الحركة من خلال الجمعيات والنوادي والجرائد والصحف، كما عمدنا إلى معرفة موقفها من التجنيد الإجباري كوّن هذا الحدث جعل هذا التنظيم يعرف شعبية ورواجا. أما المبحث الثاني: تناولنا فيه حركة الأمير خالد من 1913م-1923م،فقمنا فيه معالجة شخصية الأمير خالد بالتعرف به كشخصية لها مكانتها وأشرنا أيضا إلى المطالب التي تبناها وإلى نشاطه الذي يهدف لتخفيف الضغط المسلط على الأهالي، كما دعم الأمير خالد الجمعيات والنوادي، وأيضا سنحاول إبراز دور الأمير خالد في حركة الشبان الجزائريين ونضاله السياسي فيها وموقف السلطات الفرنسية منه، ونشير إلى الألاعيب والحيل التي استخدمتها لنفيه. أما المبحث الثالث والأخير عالجنا فيه إصلاحات 04 فيفري1919م والجذور الأولى لتكوينه ومضمون هذه الإصلاحات والمواقف المختلفة وإلى انعكاسات انتخابات 1919م التي أدت إلى انقسام الشبان الجزائريين والتفاف البعض منهم حول جريدة التقدم للسيد ابن التوهامي.

الفصل الثاني: المعنون بفيدرالية المنتخبين المسلمين ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.في المبحث الأول تناولنا تأسيس هذه الفيدرالية والى مطالبها.المبحث الثانيقمنا فيه بوضع تعريفات لجملة من شخصيات الكتلة كالدكتور بن جلول والصيدلي فرحات عباسوالدكتور سعدان والمحامي سيسبان.الخ. أما المبحث الثالث عالجنا فيه أسباب انقسام هذه الكتلة وإلى موقف باقي التيارات من هذا الانقسام، وأيضا عرجنا إلى نتائج هذا الانقسام وخاصة بإنشاء الدكتور بن جلول التجمع الفرنسي الإسلامي، أما الصيدلي فرحات عباس الإتحاد الشعبي الجزائري.

الفصل الثالث: الموسوم بالإسهامات السياسية لكتلة البواب، أما في المبحث الأول حاولنا تسليط الضوء على دورها في بعض المسائل السياسية، نبدؤها بدور هاته الكتلة في مختلف الانتخابات (بلدية، مجالس مالية والمندوبيات)، وحاولنا هنا معالجة الأساليب الاستعمارية لإرهاب الانتخابات وإفقادها قيمتها. كما عالجنا موقفها من المشاريع وخاصة مشروع بلوم

فيوليت الذي عرف رواجا وشعبية واسعة على الساحة السياسية وأخيرا ثم اشرنا إلى دور هذه الكتلة لإنجاح المؤتمر الإسلامي الأول والثاني والجهود التي بذلتها لتحقيق مطالبها، المبحث الأول عالجنا فيه موقف كتلة النواب من بعض القضايا السياسية مثل موقفها من الاحتفالات المئوية الفرنسية بالجزائر التي كانت سببا في نضج الفيدرالية وتفعيل نشاطها بالإضافة إلى المطالبة بإلغاء الحكم العسكري بالجنوب وهذا المطلب تبناه الدكتور سعدان وناضل من أجله.

الفصل الرابع: تناولنا في الفصل الرابع المعنون بالإسهامات الكتلة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ففي المبحث الأول عالجنا فيه موقف الكتلة من قانون الأهالي كونه هو سبب تعاسة الأهالي والذي جعل منهم أداة طيعة في أيادي المستوطنين لاستغلالهم، كما تطرقنا إلى موقفها من أحداث قسنطينة سنة 1934م فقد حاولت هذه الكتلة تهدئة الأوضاع والعمل على سيادة الأمن والاستقرار بين اليهود والمسلمين، كما تناولنا دور هذه الكتلة في محاولة إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929م بالجزائر، من خلال مطالبة السلطات الفرنسية بالتدخل ولم يكتفوا بهذا القدر بل تعدى الأمر بان قدموا مساعدات مالية للمتضررين منها.أما المبحث الثاني عالجنا فيه موقف كتلة النواب المنتخبين المسلمين من التعليم بتوضيح سياسة فرنسا التعليمية و الهدف منها، كما أشرنا في هذا المبحث إلى دور هاته الكتلة في النوادي والجمعيات ونشاطها فيها والسبب والهدف من إنشائها. وفي الأخير عالجنا دورها في الصحافة وهنا أشرنا إلى سبب إنشاء الكتلة لهاته الصحف وعن نشاط الكتلة فيها .

كما دعمنا دراستنا هذه بقائمة من المصادر والمراجع بالإضافة إلى جملة من الملاحق لمزيد من التوضيحات.

الصعوبات: إما بالنسبة للصعوبات التي واجهتني في دراستي هذه أن جل المراجع والمصادر التي تخص دراستي هذه هي أنها باللغة الفرنسية، ولم يتم ترجمتها للغة العربية وهذا ما شكل لي عائقا، بالإضافة إلى ضيق الوقت الذي منعني من الحصول على مختلف الوثائق

الأرشيفية في ولاية قسنطينة، إلا إن هذا يفتح المجال أمام الباحثين للبحث أكثر. لكنني ثابرت واجتهدت من إجل تذليل هاته الصعوبات.

وفي الأخير أرجو وان أكون قد وفقت في انجاز هذا العمل المتواضع لتقديمه في المستوى الذي يليق به.

الفصل الأول: جذور كتلة النواب.

المبحث الأول: حركة الشباب الجزائري(1892-1912).

المطلب الأول: تأسيسها.

المطلب الثاني: نشاطها من خلال الجمعيات والنوادي والصحف.

المطلب الثالث: موقفها من التجنيد الإجباري.

المبحث الثاني: حركة الأمير خالد (1913م-1923م).

المطلب الأول: التعريف بالأمير خالد.

المطلب الثاني: نشاط الأمير خالد.

المطلب الثالث: منفى الأمير خالد.

المبحث الثالث: إصلاحات 1919م.

المطلب الأول: جذور الإصلاحات.

المطلب الثاني: مضمون الإصلاحات.

المطلب الثالث: المواقف المختلفة منه.

سوف نحاول في فصلنا هذا التطرق إلى الجذور التاريخية لكتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين، التي ظهرت في ظروف إجتماعية وإقتصادية صعبة نتيجة لممارسات الإدارة الاستعمارية في الجزائر، والتي بلغت أشدها بعد ثورة المقراني 1871م بسنها لقانون الأهالي، هذا القانون جعل الشعب الجزائري يعاني من الفقر والتقلب الاجتماعي المجاعات والأوبئة وانتشار السرقة، في كل هذه الظروف ظهرت لنا حركة عرفت باسم حركة الشبان الجزائريين 1892م التي حاولت تحسين هاته الظروف وساندهم في هذا الأمير خالد. وهاتين الحركتين سنحاول معالجتهما في هذا الفصل لنرى جهودهم في إجبار الإدارة الفرنسية لإصدار قانون 04 فيفري 1919م ومواقفهم منه.

المبحث الأول: حركة الشبان الجزائريين (1892م-1927م):

المطلب الأول: التعريف بها:

أطلقت تسمية الشبان الجزائريين في البداية، على اليهود المتحضرين المفرنسين لتمييزهم عن اليهود شمال إفريقيا، الذين ينطقون باللغة العربية ويرتدون زيهم التقليدي.[1]

أما المقصود بالشبان الجزائريين: هم أولئك الذين تخرجوا من المدارس والجامعات الفرنسية، والمتشعبين بالثقافة الغربية، والذين ينتمون في أغلبهم إلى عائلات ميسورة أو متوسطة الدخل،وكان جلهم موظفين، محامين، صحافيين، أطباء ومعلمين وقد أطلقت عليهم التسمية لتمييزهم عن النخبة العامة، التي تشتمل بالإضافة إليهم، أولئك المثقفين ثقافة مزدوجة العربية الإسلامية والفرنسية الغربية.[2]

[1]أجيرون، شارل روبير،: الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج1، دار الرائد، الجزائر، 2007، ص 704.

[2]ناصر، الحاج: موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بوزريعة الجزائر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2004 ، ص 45.

أما الشريف بن حبيلس[1] عرفهم قائلا: «أنها ثريات الشبان الجزائريين، المتخرجين من الجامعات الفرنسية، والذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير، وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين».[2]

ومع هذا فإن الشبان الجزائريين لم يشكلوا حزبا سياسيا منظما، بل كانوا عبارة عن مجموعة تكونت حول نادي الترقي أو جمعية ثقافية مثل الراشدية.[3]

ومن هنا يمكن اعتبارهم حركة سياسية، تقوم بحملة سياسية واسعة، تستهدف الضغط على الإدارة الفرنسية، لكي يقبلوا بمبدأ السماح للجزائريين، أن يأخذوا مناصب سياسية عليا ويشاركوا في تسيير البلاد.[4]

ترجع بدايات حركة الشبان الجزائريين إلى سنة 1892م، إلى زيارة جول فيري Jules Ferry مدينة الجزائر، بصفته رئيسا للجنة مجلس الشيوخ،[5] الذي مكث بالجزائر لمدة شهرين.[6] وأثناء إقامته بها، استطاع أن يتعرف على ثلة من المسلمين المفرنسين، الذين أنس لديهم بعض الوعي.[7]ومن بين هؤلاء المثقفين المفرنسين الذين تلقوا تكوينا في المدارس الفرنسية المحامي

---

[1]بن حبيلس: موثق ودكتور في القانون، متجنس، من بين النخبة الشاعرة بالتمزق، حامل للجنسية الفرنسية. انظر زوزو عبدالحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ج1، دارهومة، الجزائر ،2012، ص66.

[2]سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الحركة الوطنية (1900-1930)، جزء 2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص159.

[3]الحاج، ناصر: مرجع سابق، ص45.

[4]بوحوش،عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص206.

[5]لجنة جول فيري: تأسست في 17 مارس 1892م وكانت مشكلة من 7 نواب في مجلس الشيوخ برئاسة جول فيري لحقت هذه اللجنة أعمالها في 18 بند وهي التعليم، محاكم إسلامية، ضرائب وجبايات، إغاثة الفقراء والمساكين، الملك المشاع (أراضي العروشية)، تحويل الأملاك للمصلحة العامة، اخذ الجار بذنب الجار، القوانين الاستثنائية، التجنيد الإجباري، التجنس الانتخابات العامة، مجلس الدستوري العام، مجلس الأعلى، النيابة الأهلية في البرلمان، المجلس الجنائي، الغابات الرباصلاحيات الحاكم العام. أنظر محمد، بك: محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007-2008، ص266.

[6]بوحوش، عمار: مرجع سابق، ص202.

[7]أجيرون، شارل روبير: مرجع سابق، ص 704.

بودرنة، الترجمانان بوقطري، بن بريهمات، والدكتور مرسلي،[1] الذين احتجوا على مظالم الإدارة وتحدثوا عن مشاكل المواطنة،[2] والمشاكل المرتبطة بمسألة التجنيس والتمثيل النيابي لإخوانهم في الدين، واحتجاجهم على ممارسات هيئات المحلفين. حينئذ سجل على دفتره على أنه استمع إلى مطالب " حزب الشبان"، وفي هذه الفترة كان جول كومبون jules Cambon[3] مشتغلا بتوظيف نخبة جديدة من الأهالي، سعيا منه لتشكيل ما يمكن اعتباره" قيادة أركان للمثقفين المسلمين" لكن عدد المتعلمين غير كافي لتجسيد هذا الحلم الذي يوافقه فيه الكثير. وفي 1897م استقر الرأي على دعوتهم إلى باريس،" بمدرسة الحرية"، بغرض مساعدتهم على تأسيس " حزب ليبيرالي أهلي". وفي 30 جوان 1900م قدم بعض الشبان المسلمين الذين كانوا متفتحين على عالم السياسة ومهتمين بقضية الإصلاحات، مذكرة بمناسبة زيارة لجنة التحريات البرلمانية للجزائر تشبه لحد بعيد بيان الشبان الجزائريين الصادرة في 1912م، لكنهم لم يجلبوا انتباه النواب لقضاياهم. لقد ساندت هذه الحركة العديد من الصحف منها صحيفة" le temps "ومجلة " la revue de deux mondes".[4]

أهم مطالب هذه الحركة هي:

- المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين.
- إلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.
- التمثيل النيابي للجزائريين.
- المساواة في التعليم والضرائب وفرص العمل.

---

[1] الدكتور الطيب مرسلي: ولد سنة 1856م بوهران ممثل بلدي، حامل الجنسية فرنسية، عضو في جمعيات خيرية وثقافيةوعضو في حركة الشبان الجزائريين. انظر الجمعي،الخمري: حركة الشبان الجزائريين والتونسيين"دراسة تاريخية وسياسية مقارنة"، ج2، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2006، ص487.

[2] قداش، محفوظ وجيلالي، صاري: الجزائر صمود ومقاومات 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ص21.

[3] كومبون جول: والي عام من (أفريل1891م-أكتوبر1897م) حاول إحداث توازن بين الأقلية الأوربية والجزائريين،في عهدة كثر الحديث عن الإصلاحات واشتدّ الجدل بخصوصها بين البرلمانيين الفرنسيين والنواب الأقلية الأوربية بالجزائر بعرض للضعف من قبل صحافة الكولون بسبب موافقه المتوازنة.انظر: زوز،عبد الحميد:مرجع سابق، ص118.

[4] أجيرون، شارل روبير: مرجع سابق، ص 706-707.

– التجنس بالجنسية الفرنسية والاندماج في المجتمع الفرنسي لكن دون التخلي على أحوالهم الشخصية كمسلمين.[1]

المطلب الثاني: نشاط الشبان الجزائريين:

الجمعيات والنوادي:

إن ظهور الجمعيات والنوادي الثقافية جاءت نتيجة تأثرها بالجمعيات الثقافية العلمية التونسية منها: كالجمعية الخلدونية 1886م والجمعية الصادقية في سنة 1905م وقد كان ظهورها بالجزائر في بداية مختلطة فرنسية – أهلية.

تعددت العوامل التي ساهمت في ظهور الجمعيات والنوادي منها:

– سلوك الحاكم العام" شارل جونار Charles Jonard"[2] الذي انتهج سياسة تقرب من الجزائريين عن طريق تشجيعه للخدمات الاجتماعية، وللدراسات العربية، وإنشائه مدرستي الجزائر سنتي 1904م–1905م.

– انشغال فرنسا"بالأزمة المغربية"، وتصميمها على احتلالها، وبهذا أرادت كسب هذهالجمعيات والنوادي إلى صفها أو على الأقل حيادها.

إن أول جمعية ظهرت بالجزائر هي جمعية تعاونية سنة 1897م، في مدينة الجزائر تحت رئاسة علي الشريف، ولكنها لم تقم بمهامها لهذا حلت سنة 1908م،[3] ثم ظهرت أول جمعية حقيقية هي الراشدية سنة 1902م، من طرف مدرس بالجزائر العاصمة هو "صروي Serwi" من أجل مساعدة المتخرجين السابقين من المدارس المختلطة الفرنسية – الأهلية، ولتنظيم دروس للبالغين، وتأسيس مكتبات، وامتد نشاطها لخارج منطقة الجزائر العاصمة،[4] ويرجع سبب

---

[1] الحاج، ناصر: مرجع سابق، ص45.

[2] شارل جونار (1897م–1927م) انتخب رئيس للبرلمان الفرنسي وهو شاب تقلد عدة مناصب في الدولة، تولى منصب وزير وسفير عدة مرات، انتخب عضو بأكاديمية الفرنسية حتى سنة 1913م، حاكم عام بالجزائر لمرتين في عام (1900م–1901م) وفي عام (1918م–1919م). انظر: زوز، عبد الحميد: مرجع سابق، ص118.

[3] صاري، أحمد: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم أبو القاسم سعد الله المطبعة العربية، الجزائر، 2004 ص108.

[4] قداش، محفوظ وجيلالي، صاري: مرجع سابق، ص21.

نجاحها (الجمعية) في مدينة الجزائر لأنها لم تعرف توسع بعد لباقي المدن إلا في سنة 1909م.[1]

ثم نادي صالح باي: تأسس سنة 1907م في قسنطينة، وهو عبارة عن مجمع للدراسات الأدبية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، وكانت رئاسة بيد فرنسي سام" أريب Arip " يعاونه مسلمين مثل المفتي المالكي بن موهوب، ومعه اثنان من الأعيان هما مصطفى باش ترزي ومحمد بن باديس وكانت أهداف هذا النادي:

- مواصلة تعليم المسلمين وإحياء الفنون والصناعات الأهلية.
- تعميم التعاون والتضامن.[2]
- تمكين المسلمين من القرض العمومي ومن الدفاع عن حقوق العمال منهم.[3]

وبحلول سنة 1910م ضم النادي 700 عضو بينهم 500 عضو مسجل في الدروس. كما أسس بن التهامي[4] أحد الشبان الجزائريين الجمعية التوفيقية سنة 1908م.[5] ولقد انتشرت هذه النوادي في شتى الحواضر الجزائرية الرئيسية منها: ودادية العلوم العصرية(خنشلة)، نادي الشبان الجزائريين(تلمسان)، جمعية الأخوة (معسكر)، التوفيقية(الجزائر)، المجتمع الإسلامي القسنطيني، الهلال والصادقية، نادي التقدم (عنابة).[6]

---

[1] صاري، أحمد: مرجع سابق، ص110.

[2] أجيرون، شارل روبير: مرجع سابق، ص710.

[3] وقد أضافوا إلى مطالبهم السابقة الذكر: مطلب" تمكين المسلمين من القرض العمومي ومن الدفاع عن حقوق العمال" انظر مرجع صاري، أحمد: مرجع سابق، ص110.

[4] بن التهامي (1873م-1973م) متحصل على شهادة الطب من مدرسة الطب الفرنسية ثم إلى جامعة مونيرلييه بفرنساخضع للامتحان بعد تخرجه وأصبح من العاملين في الطب والسياسة فتزعم حركة الشبان الجزائريين، تجنس سنة 1905م بالجنسية الفرنسية، نشط بالجمعية الراشدية، أنشأ مع زملائه الاتحاد الفرنسي –الأهلي بعد الحرب العالمية الأولى، كان مع الأمير خالد في حركتها انظر الخمري، الجمعي: مرجع السابق، ص09.

[5] صاري، أحمد: مرجع سابق، ص111-112.

[6] أجيرون ،شارل روبير: مرجع سابق، ص710.

ب-جرائد حركة الشبان الجزائريين:

أدرك الشبان الجزائريين أهمية الصحافة للتعريف الشعب الجزائري بأفكارهم وتوعيتهم لذلك تم تأسيس العديد من الصحف والجرائد منها:

- **المنتخب:** تأسست بقسنطينة سنة 1882م، وهي جريدة أسبوعية، نصت على إدماج السكان الأصليين، وأن يتعلموا كيفية استخدام ذلك السلاح وهو الصحافة.[1]

- **المصباح:** تأسست بوهران سنة 1904م، من طرف المعلم التلمساني، اسمه فقار العربي وأخيه فكار بن علي، عملت على أن تكون حلقة، وصل بين الفرنسيين والعرب أيضا على إيقاظ الأهالي الجزائريين من الخمول وفتح أعينهم.

- **الهلال:** تأسست في أكتوبر 1906م، ناطقة باللغة الفرنسية، وسميت بهذا الاسم للتعبير عن مطالب الأهالي، أصدرت 12عددا، خصصتها للتنديد بالتجاوزات الإدارية للمسؤولية موظفين فرنسيين فيها، لم تكن لهجتها ولا مواضيعها في المستوى، وفي مجملها كانت تدعوا للاندماج، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وترقية الأهالي بصورة تدريجية لينالوا حق الانتخاب.[2]

- **أسبوعية " كوكب إفريقية":** تأسست في 17 ماي 1907م، بهدف تحقيق التقارب بين المستوطنين والأهالي، ولدمج مصالحهما المشتركة، واستمرت هذه الأسبوعية إلى 1914م.

- **صحيفة المسلم:**تأسست سنة 1909م وهي صحيفة أسبوعية ظهرت بقسنطينة، ذواتجاه فرانكو-عربية. تصدر باللغتين العربية والفرنسية.

- **صحيفة" الإسلام":** 1909م-1914م تأسست من طرف طيبيال عبد العزيز، وهي صحيفة أسبوعية ديمقراطية ناطقة بالفرنسية، تصدر باسم المسلمين الجزائريين، وقد نجحت هذه الصحيفة في جلب إهتمام الشبان الجزائريين، لتفتحها على الصحافة الباريسية وتعاملها مع الفرنسيين.

---

[1]قداش، محفوظ وجيلالي، صاري: مرجع سابق، ص22.

[2] أجيرون، شارل روبير: مرجع سابق، ص712.

– **صحيفة "الراية الجزائرية"**: تأسست في 20 نوفمبر 1910م، مؤسسها طبيبال عبد العزيز، وكان ينشطها مرداسي إبراهيم والفرنسي "قافيون" "Gouvion"، ناطقة بالفرنسية، تحمل راية " التطور الضروري للأهالي والمفيد لفرنسا"، وكانت تقدم المطالب باسم الشبان الجزائريين.

– **صحيفة "جيجلي"**:تأسست في جانفي 1911م، تحت إشراف الحاج عمار والسيد "الينقوا" "Alingois"، وهي صحيفة مستقلة في إطار الاتحاد الفرنسي العربي ومصالح أهل جيجل.[1] في بداية الأمر تراوحت مدة إصدار الصحف الأولى في المتوسطة بين سنة واحدة إلسنتين، بسبب ضغوط الإدارية والصعوبات المالية.[2](للمزيد انظر الملحق رقم 01)

ويرجع فرحات عباس سبب قوة ونشاط الحركات الشبابية إلى عدة عوامل: لحادثة استرجاع كل من بولونيا وتشكوسلوفاكيا سيادتها، تحرير بلاد البلقان، قيام روسيا الشيوعية تأسيس عصبة الأمم، بروز تركيا الجديدة مع مصطفى كمال أتاتورك، وإنشاء الحزب الدستور التركي، نشوب حرب الريف وملحمة الأمير عبد الكريم الخطابي.[3]

المطلب الثالث: موقفها من التجنيد الإجباري:

يعتبر مطلع القرن العشرين بداية الاستقلال السلطات الاستعمارية بالجزائر، إداريا كذلك ماليا عن فرنسا، فأخذت تمارس بقوة سياسة القهر والزجر ضد الأهالي، وملاحقتهم في كل مجالات الحياة، وتغلق عليهم كل الأبواب والسبل إلى حياة أفضل، فحرمتهم من الاشتراك في مجالس محلية والإقليمية. وعندما بدأت بوادر الحرب العالمية الأولى، ضغط المستوطنون الأوروبيون على فرنسا، حتى فرضت قانون التجنيد الإجباري عام 1912م.[4] ويرجع سبب سنها لهذا القانون:تناقص عدد المجندين من أبناء فرنسا،لتراجع نسبة الولادات في المجتمع الفرنسي وقانون 05 مارس 1905م القاضي بتخفيض مدة الخدمة العسكرية لسنتين بدل ثلاث سنوات

[1] أجيرون، شارل روبير: مرجع سابق، ص 712-714.

[2] قداش، محفوظ وجيلالي، صاري: مرجع سابق، ص 23.

[3] عباس، فرحات: ليل الاستعمار، تر فيصل أحمر، دار المسك، الجزائر، 2010، ص 108.

[4] بوعزيز، يحي: التسلط الاستعماري والحركة الوطنية(1830-1954)، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007ص 43-44.

ولهذا أرادت سد حاجياتها من التجنيد أبناء المستعمرات الفرنسية لشمال إفريقيا،وكذلك لتراجع الانضمام الإداري مع مطلع القرن العشرين وتحسن الظروف العمل بارتفاع الأجور، أدى ذلك لتراجع الانخراط في صفوف فرنسا بعد تزايد خطر الموت في أية لحظة. أما السبب المهم لسنها هذا القانون يمكن في رغبة فرنسا في بسط سيطرتها على المغرب،وعلى هذا الأساس تنقسم قوات فرنسا على جبهتين،أولها في حملتها العسكرية على المغرب، والثانية تبقى في فرنسا تترقب الخطر النازي.[1]وما زاد الأمور سوءا هو بروز ظاهرة التسابق نحو التسلح هو ما اضطرها إلى سن قانون التجنيد الإجباري[2] في قانون 03 فيفري 1912م، الذي نص على تجنيد الشباب الجزائري البالغ من العمر 18 سنة، بدون فحص طبي، أما الجندي الفرنسي ابتداءا من سن 20 لمدة سنتين، وهو تمييز عنصري ظاهر.[3]

لقد لقي إصدار هذا القانون ردة فعل من المعمرين، حيث اعتبروه خطرا عنهم وعن تواجدهم بالجزائر،لأنه سيمنح الأهالي الحصول على بعض الحقوق السياسية والمدنية وهو ما يتنافى مع مصالحهم الذاتية، فهم يرغبون في إبقائهم رعايا لا أكثر، بالإضافة إلى تجندهم في الصفوف الفرنسية، يقدم لهم فرصة التدريب على الأسلحة، فيكتسبون خبرة تؤهلهم لتكوين جيش لمحاربتهم. وعلى هذا الأساس قاموا بإصدار عدة مقالات في عدة صحف، مثل المجلة الإفريقية الفرنسية وجريدة لادبياش الجزائرية"La dépêche"، أما الأهالي فقاموا بعدة مظاهرات تلقائية، انتشرت على أثرها العنف في كل أرجاء البلاد، وتعددت الاغتيالات والصدامات مع الشرطة، أما النسبة للشباب المقصود بالتجنيد فقد هرب إلى الجبال.[4]

---

[1] النازية: لفظة ألمانية تختصر العبارة الألمانية التي تعني القومية الاشتراكية الألمانية، أي نظرية هتلر وحزبه المسمى الحزب القومي الاشتراكي. للمزيد انظر: الموسوعة التاريخية الجغرافية "معالم،وثائق، موضوعات"، ج3، المانيا وأوروبا، (د، ن)، (د ب)، (د، س)، ص22.

[2]ناصر الحاج، مرجع سابق، ص15-19.

[3]كاشه الفرجي، بشير: مختصر ووقائع أحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1954)، طبعة لوزارة المجاهدينالجزائر، 2007، ص97.

[4]الخمري، الجمعي: مرجع سابق، ص 356.

وعلى إثر هذه الأوضاع تحرك الشبان الجزائريين، ليس بسبب استمرار هذا القانون بل منذ المراسيم المختلفة، وخاصة مرسوم 17 جويلية 1908م الخاص بإحصاء الشبان الجزائريين البالغين ثمانية عشر سنة، فقدمت حركة الشبان الجزائريين احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية تدعوها لإلغائه أو يحصل الجزائريين على حقوقهم، لكن هذا الإحتجاج كان خفيف اللهجة، ولم يفض لنتيجة، ومع تأزم الأوضاع وخروج الأمور على السيطرة، لإعتبار أن من يعمل تحت راية العلم الفرنسي فهو كافر. ولكن بعد مناقشات أدى ذلك تقارب وجهات النظر بين المسؤولين الفرنسيين، والشبان الجزائريين، ورست الأمور على منح الجزائريين مكافأة قدرها 250 فرنك لمن يقبل الانخراط في الجيش الفرنسي، وهو أمر لم يقبله الجزائريون وبقي الوضع على حاله.[1]

وهنا قامت جرائد الشبان الجزائريين منها الجريدتين" الإسلام" و"الراشدي"، بنشر نداء لبن تهامي الداعي للتجمع وتكوين وفد للانتقال إلى فرنسا، والدفاع عن مطالب الشبان الجزائريين والشعب الجزائري، وعليه استجابت قيادات الشبان الجزائريين، وكونوا وفد مكون من: " الدكتور بن تهامي" رئيس للوفد،" مختار الحاج سعيد" محامي مدينة قسنطينة،" بوشريط علاوة" عضو المجلس البلدي، الدكتور "موسى" من قسنطينة "الحاج عمار" عضو المجلس البلدي بجيجلجودي عضو مجلس البلدية من بسكرة، "ابن عثمان" من بوجو، "ابن درويش" عن تلمسان قارة عن عنابة للانتقال إلى باريس.[2]

وفي 26 جوان 1912م، استقبل الوفد[3] من طرف رئيس الجمهورية بونكاري "bounkari"، الذي تسلم مذكرة عن مطالب الأهالي المسلمين الجزائريين، كتعويض عن

[1]بوحوش، عمار: مرجع سابق، ص203–204.

[2]الخمري، الجمعي: مرجع سابق، ص346–347.

[3]الوفد الأول: انتقل في أكتوبر 1908م استقبل من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية كليمانصو، وكانت مطالبهم انتخاب الجزائريين في المجالس العامة للعمالات بدل تعيينهم من طرف الإدارة الفرنسية، دراسة جادة للقضية، منح الحقوق سياسية للجزائر، عدم فرض الإدماج. انظر: بجاوي، محمد الصالح: متعاونون ومجتهدون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830–1918، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص361.

التجنيد الإجباري. الذي أثار سخط واحتجاج والذي سيستمر ما لم يعالج. كما أن الجزائريين سيقبلون التجنيد ويدافعون عن فرنسا إذا استجابت لمطالبهم التالية:

- إنهاء الإجراءات الاضطهادية والقوانين الاستثنائية.
- التمثيل النيابي جاد وكاف للجزائريين في كل المجالس بالجزائر وفرنسا.
- توزيع عادل الضرائب.
- توزيع متساوي لمصادر الميزانية بين الجزائريين والكولون.
- تنقيح قانون التجنيد الإجباري، بتخفيض مدة الخدمة العسكرية، إلى سنتين بدل 3 سنوات، وجعل سن التجنيد20 عوض 18سنة.
- إلغاء مكافأة التجنيد التي تمس شرف الأسرة الجزائرية.

لقد وعد الرئيس "بونكاري "الوفد الجزائري بأنه سيقوم بدراسة مشاكلهم المطروحة أمامه بكل جدية وحزم.[1]

لقد حاولت الإدارة الفرنسية ،عرقلة الوفد مند البداية بمنعه من السفر، وأوكلت بهذه المهمة لجماعة بني وي وي: بأن يصرحوا بعدم شرعيتهم،وفعلا قام آيت مهدي وهو عضو بالمجلس المالي للعاصمة بذلك قائلا: «إن اللجنة الدفاع مسلمي الجزائر، التي انتقلت إلى باريس سنة 1908م و تتأهب سنة 1912م،للقيام بنفس الأمر لطلب الجنسية الفرنسية فإنها لا تمثل الأهالي، ونحن أعضاء المجلس المالي الممثلون الحقيقيون للمجتمع الجزائري المسلم نرى أن الوقت لم يحن بعد للمطالبة بالمواطنة الفرنسية، وإننا نقبل البقاء على حالتنا، نبق رعايا مخلصين لفرنسا، لكنه لم يفلح».[2]

[1]بجاوي، محمد الصالح: مرجع سابق ، ص362.

[2]الخمري، الجمعي: مرجع سابق، ص346.

المبحث الثاني: حركة الأمير خالد1913:

المطلب الأول: التعريف بالأمير خالد:

هو خالد بن الهاشمي بن الأمير بن عبد القادر بن محي الدين الهاشمي، ولد بدمشق محل منفى عائلته في 20 فبراير 1875م، تلقى تعليمه الابتدائي بدمشق،وتثقف على يد شيوخها،[1]وتردد على معاهد دمشق الدينية،كما أمضى طفولته في رحاب مساجدها، وفي 1892م قرر والده العودة إلى الجزائر، وهناك أتم دراسته الثانوية "بليسه لويس لوغراند"،بصفته طالب داخلي يتقاضى من المعهد التعويضات المقررة للدراسة.[2] ومع حلول سنة 1893م أرسل على نفقة الحكومة الفرنسية إلى كلية" سان سير" الحربية وبقي بها حتى عام1895م. وقبل إتمام دراسته أشاعت بين الدواوين السرية الفرنسية،أنا لأمير خالد كان سيء النية اتجاه فرنسا وعليه قامت الإدارة الفرنسية بوضعه تحت الإقامة الجبرية ببوسعادة، ولكنه عاد إلى مدرسته مرة ثانية وأتم دراسته.[3]

لم يكن الأمير خالد من الذين يرغبون في الحصول على الجنسية الفرنسية رغم ثقافته إنما كان يعتقد انه ضابط يحمل لقب وطني بعد خدمته في الجيش الفرنسي بمراكش سنة 1907م.وفي سنة1908مارتقى لرتبة نقيب(قبطان)، وبعد اكتشاف السلطات الفرنسية أن الأمير خالد انه كان مواليا للسلطان المغربي. طالبت السلطات الفرنسية من السلطان المغربي عبد العزيز بإخراجه من البلاد، وعلى إثرها اعتبره" ليوتي Lioti" المقيم العلم بالمغرب الأقصى عنصر شغب ومثير للفتن.[4]

---

[1]بن العقون، بن إبراهيم عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، (1900–1930)، ج1 منشورات السايحي، طبعة 3، الجزائر، 2010، ص87.

[2]العسلي، بسام: الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دار النفائس، الجزائر، 2010، ص92.

[3]قداش، محفوظ: الأمير خالد" وثائق وشهادات دراسة الحركة الوطنية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2099، ص 27.

[4]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر، منشاة المعارف، مصر، 2001، ص87.

وفي سنة 1914م شارك في الحرب العالمية الأولى، وأسس هيئة أسماها وحدة النواب المسلمين وهي الجذور الأولى لكتله النواب المنتخبين، وأسس لها صحيفة الإقدام سنة 1920م ولقد عمل الأمير خالد على تقديم برنامج يتماشى مع الجزائريين حيث ضم برنامجه ما يلي:

1- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسبة متساوية لعدد النواب الأوروبيين والنواب الجزائريين.

2- إلغاء جميع القوانين، والإجراءات الاستثنائية كمحاكم الردع، والمحاكم الاستثنائية والحراسة الإرادية، مع تطبيق القانون العادي العام بحذافيره.

3- الواجبات والحقوق نفسها تطبق على الفرنسي فيما يخص الخدمة العسكرية.

4- يتقلد الجزائريين جميع المناصب مدنية منها أو عسكرية، وفق ما تقتضيه الكفاءة بعيدا عن أي تمييز.

5- تطبيق القانون المتعلق بالتعليم الإجباري على الأهالي بصورة تامة مع حرية التعليم.

6- حرية الصحافة والجمعيات.

7- تطبيق الفصل الدين الإسلامي عن الدولة.

8- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

9- الحرية التامة للعمال الجزائريين في الدخول إلى فرنسا.[1]

المطلب الثاني: نشاط الأمير خالد:

في سنة 1913م غادر الأمير خالد الجزائر متوجها إلى باريس، وبدأ بإلقاء محاضراته عن الظروف السياسية والاجتماعية للمسلمين بالجزائر، وطرح خلالها برنامج حزب الجزائر الفتاة، ودافع عنه بكل حزم، وأثار أيضا قضية التقارب الفرنسي العربي في الجزائر فاستقبلا لليبراليون الفرنسيون إلقاؤه هذا بالهتاف والتصفيق، خاصة للأسلوب الذي طرح به الأمير خالد قضية بلاده، ولتقارب مطالب الأمير خالد وحركة الشبان الجزائريين استطاعت هذه الأخيرة

[1] عباس، فرحات: مرجع سابق، ص 109.

التحالف معه،[1] وكذلك لتحليه بثقافة واسعة ومعرفته للغة الفرنسية، ولنسبه الشريف تحليه بالشجاعة وإقدام، وهو ما أهله ليتزعم مثل هذه الحركة[2] وشغل فيها منصب مسؤولا لإعلام.

ففي أفريل 1914م قرر تشكيل الاتحاد الفرنسي –الأندجيني، قصد من خلاله التعاون بين العرب وفرنسا، وسار على نفس نهج حركة الشبان الجزائريين، فطالب بتمثيل الأهالي في المجالس المحلية، وفي البرلمان الفرنسي، وأيضا بتعليم المسلمين...الخ. وعليه يمكن اعتبار هذا التنظيم هو النواة أو البداية الأولى لتشكل فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة1927م، وذلك لأن مطالب هذه الأخيرة هي نفس المبادئ التي نادى بها الأمير خالد ماعدا قضية الاندماج التي أدت إلى انقسامهم وتشكيل الفدرالية.

وعلى هذا الأساس أثار انضمام الأمير خالد لهذه الحركة، ضجة واسعة وكبيرة في أوساط الفرنسية، واعتبروه العدو الأول لهم، لأن شعاراته كانت بالنسبة لهم بمثابة تحريض للسكان الجزائريين على الثورة ضد الأوروبيين في الجزائر، وإن تحقيق مطالبه أو جزء منها يعني إعطاء امتيازات للجزائريين على حساب الأوروبيين، واعتبروا الأمير خالد وحركة الشبان الجزائريين تهدف إلى طرد الفرنسيين من الجزائر،ولهذا قال رئيس بلدية الجزائر«ينبغي منع الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي، لأن قبولهم في أي هيئة اتحادية يعني خلق و تدعيم حركة وطنية من الشباب ضد الاحتلال الفرنسي».[3]

وعند إعلان الحرب العالمية الأولى، تطوع الأمير خالد فيها مع أنه محل شك بالنسبة للإدارة الفرنسية، وبقيت هذه الريبة حتى بعد استقامته. وفي سنة 1915م عاد للجزائر بعد إعفائه من الخدمة العسكرية لإصابته بمرض السل الرئوي، فنال تقاعده في سنة 1919م ليبدأ حياة سياسية ثابتة.[4]

---

[1] العسلي، بسام: مرجع سابق، ص 104-105.

[2] قداش، محفوظ: مرجع سابق، ص 27.

[3] بوحوش، عمار : مرجع سابق، ص 207.

[4] قداش،محفوظ: مرجع سابق، ص 27.

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى،تأسست عدة جمعيات إسلاميةفي مختلف المجالات الرياضية والثقافية والتعليمية، تركزت أهدافها في العمل على تحقيق المساواة، الدفاع عن مصالح المسلمين. فانضم لها عدد كبير من جمهور المسلمين، مما أضفى عليها طابع سياسي، ولم تسلم هي الأخرى من الرقابة الفرنسية ومن بين هاته الجمعيات جمعية الإخاء الجزائري، وقد كرست هذه الجمعية جهودها في المطالبة بالإصلاح المادي، الاقتصادي والسياسي لكل المسلمين وعملت جاهدة للقضاء على الأساليب التعسفية التي أوجدها قانون الأهالي التي خضع لها المسلمون من ناحية ومن ناحية أخرى عملت هذه الجمعية على إيجاد تمثيل برلماني لها للمواطنين المسلمين،وحاول الأمير من خلالها على إحياء التراث الجزائري الذي يمثل في نظره روح الأمة. أما من بين المجالات الأخرى التي حاول الأمير خالد إشراك الإدارة الفرنسية فيها،هو الدعم المالي والسياسي للنهوض بهذه الجمعيات. كما كون الجزائريين "جمعية الدفاع عن مصالح المسلمين"، وقد أيدها الأمير خالد خاصة من الناحية المالية فلقد طالب اللجنة المالية للمجلس البلدي باعتماد مبلغ معين لهده الجمعية.[1]

عند نهاية الحرب العالمية الأولى شكل الأمير خالد وفدا من جماعته وتوجه به إلى ساحة فرساي في 19 ماي 1919م لمقابلة الدول المنتصرة وتذكيرها بوعودها ولتطبيق مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن[2] الأربعة عشر وخاصة مبدأ تقرير المصير، وبعد فشل الوفد في تحقيق أهدافه علم الجزائريين أنها خديعة استعملها الاستعمار الأوروبي.[3]

وبهذا لقد حققت الحرب العالمية الأولى أهداف الحركة الوطنية فهي:أنهت فكرة إخلاص الجزائريين لفرنسا ورضاهم بها، ونقلت القضية الجزائرية إلى المسرح الدولي في مؤتمر فرساي

---

[1]الدسوقي، ناهد إبراهيم: مرجع سابق، ص111،112.

[2] الرئيس ولسن:(1856م-1924م) هو الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية، درس في جامعة فرجينيا مهنة المحاماة، درس الاقتصاد، عين عميد لجامعة برانستن، تولى الحكم بعد روزفلت، شارك في مؤتمر الصلح بباريس 1919متحصل على جائزة نوبل للسلام في 1920م.انظر مريوش، أحمد: الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة، الجزائر ،2007، ص167.

[3]المدني، أحمد توفيق: هذه الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، (د، ت)، ص 163.

كما نشطت فكره التعاون بين الأهالي والعمال والجنود،وتم إرغام فرنسا وضع على إصلاحات قانون 1919م،وبدأ التعاون بين الجزائريين في الداخل والخارج.[1]

وبعد عودة الأمير خالد إلى الجزائر خائبا أعاد تنظيم حساباته فكون تنظيم أسماه "وحدة المنتخبين المسلمين الجزائريين" أو"كتلة النواب الجزائريين"، وذلك بعد إحالته على التقاعدوكانت أهداف هذه التنظيم هي نفس المبادئ التي تبناها مع حركة الشبان الجزائري لكنه ابتعد عنها سنة 1916.[2] وكذلك أسس لهذا التنظيم جريدة الإقدام في 10 سبتمبر 1920م نادى فيها بوجوب إصلاح حالة الجزائر فالتف حوله المسلمون الجزائريون.[3]

لقد شارك الأمير خالد في العديد من الانتخابات،أولها انتخابات البلدية لسنة 1919مالتي نادى فيها بضرورة "توحيد الوطنين الجزائريين"، وحثهم أيضا على "تكوين حزب إسلامي" فأثارت هذه المقترحات مخاوف والي الجزائر لوفييور Lofiour"،وجعلته يفكر في طريقة تمكنه من تحقيق ذلك، وعليه عمل على إثارة المواد الموجودة في قانون 4فبراير1919م المتعلقة بالجنسية الفرنسية، والتخلي عن الأحوال الإسلامية، أدى هذه القضية الانقسام بين حركة الشبان الجزائريين، فالدكتور بن تهامي والمحامي بوضربة الحاملين للجنسية الفرنسية أيدوا موقف الوالي، أما الأمير خالد والحاج موسى طالبوا بالجنسية دون التخلي عن أحوال الإسلامية، فعند إجراء الانتخابات في نوفمبر1919م نجحت قائمة الأمير خالد، لكن الانتخابات ألغيت لاتهامه بأنه استعمل نفوذه الديني وتآمر ضد الإدارة الفرنسية.[4]

وهو نفس الأمر بالنسبة لانتخابات المجلس المالي والبلدية لسنتي 1921م- 1922م فقد قام الأمير خالد باستعمال سياسة الوفود وإجراء اللقاءات، فعندما جاءت لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي إلى الجزائر، لدراسة الإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلاد استطاع الأمير خالد

---

[1]خليفي، عبد القادر: أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر(1899-1983)، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، علوم إنسانية والإجتماعية،2007، ص09.

[2]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر، ص113-114.

[3]عمورة، عمار: موجز تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر،2002، ص165.

[4]بوحوش، عمار: مرجع سابق، ص221.

أن يحصل على مقابلة رئيس جمهورية فرنسية ألكسندر Alexander،في مسجد سيدي عبد الرحمان بالجزائر، وعرض عليه طلبه الخاص بتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي، ولكن إجابته كانت كالتالي: «أنه ينبغي التأني وانتظار قطف الثمار إصلاحات 1919». وعليه قام الأمير خالد وبقية أعضاء المجلس المالي يوم 20 ماي 1921م بمبادرة خلاصتها عدم موافقتهم على أي تعديل في الدوائر الانتخابية، إلا بشرط تمثيل المسلمين بالبرلمان الفرنسي رفع عدد ممثليهم في المجالس العامة، وقدموا استقالتهم من المجلس المالي.

لما زار الجزائر الرئيس الفرنسي" ألكسندر Alexander"في ربيع 1922م، خطب الأمير خالد أمامه الفرنسي وطالبه فيها: بالحريات المدنية، تقلد الجزائريين جميع المناصب دون شرط وأكد له أن الجزائريين لن يصل صوتهم إلى فرنسا دون تمثيل نيابي في المجلس الوطني الفرنسي، كما أضاف له أن الجزائريين يرغبون في التمتع بالحقوق الفرنسية، والمساواة في جميع المجالات مع الحفاظ على الشخصية الجزائرية.[1]

هذه السياسة التي تبناها الأمير خالد وهي سياسة الوفود لم تكن جديدة بل كانت موجودة حتى قبل حرب العالمية الأولى تبناها الشبان الجزائريين أثناء المراسيم الأولى الممهدة للقانون التجنيد الإجباري ولتنفيذ العديد من مطالبه.

المطلب الثالث: نفي الأمير خالد:

هكذا كان للأمير خالد دور كبير في جمع الطاقات الجديدة في الجزائر، لكنه لم يسلم من السلطات الاستعمارية التي راحت تكيد له المكر والمؤامرة، وشنت عليه صحافة المعمرين حملة متهمة إياه بالخطر والقيام بنشاطات معادية لفرنسا فأرهبت الانتخابات وأفقدتها قيمتها.[2]

وفي سبتمبر1922م جاءت الموجة المضادة التي تقضي على آمال الأمير خالد، فبعد عطلة صيفية قررت الإدارة الفرنسية التخلص منه، مستعملة حجة التزوير في الانتخابات

[1]بوحوش، عمار: مرجع سابق، ص220-225.

[2]خليفي،عبد القادر: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة(1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010 ص86-87.

وقامت تحريض المتجنسين بالجنسية الفرنسية ضد الأمير خالد،بتشويه سمعته، وهزمه في الانتخابات 1922م بالتحايل والغش، وعليه تعالت أصوات النواب البرلمانيين بعدم دفع مستحقات المالية للأمير خالد، وادعت وسائل الإعلام الأوروبية أنه انفصالي، مهرج ومحرض على حرب أهلية وعميل للحزب الاشتراكي.[1] ويرجع الكتاب سبب معاداة فرنسا للأمير خالد هو لوجود تقارب بينه وبين أعضاء نجم شمال إفريقيا في باريس، وهذا لأنهم وجدوا في الأمير أنه جزائري يهتم بالسياسة وعلى اتصال بالمسؤولين الفرنسيين المتعارضين مع الجزائريين.[2]

وعلى هذا الأساس اتفق الحاكم " ستيق" "Théodore Steeg"[3]الذي ينتمي للحزب الراديكالي مع والي الجزائر على نفي الأمير خالد وإبعاده، وبعد كل هذه التحضيرات خف نشاطه، وخاصة بعد تضييق المسؤولين الأوروبيين عليه بالجزائر. وفي باريس انفض كل من كان حوله، فوجد نفسه وحيدا أمام أمة منقادة طائعة فقبل التفاوض مع الحاكم "ستيق" بوساطة بوضربة[4] على أن تدفع له جميع مستحقاته(85.000 فرنك)، وأن توصله إلى القطر السوري. وفي يوم 11 أفريل 1923م أعلن أنه سيتوجه إلى سوريا.[5]

وبانسحاب الأمير خالد انتهت المعركة الانتخابية، وشملت مهمة هؤلاء المرشحين أو النواب سوى تبادل التهاني، وحتى أصدقاء الأمير خالد لم يضمنوا قضية التمثيل النيابي أو قضية الخدمة العسكرية، واكتفوا بامتداح واقعية القوانين الشرعية للناخبين الذين يعرفون ويفضلون مرشحي النظام والمصالحة معهم.[6]

---

[1]بوحوش، عمار: مرجع سابق، ص224.

[2] الدسوقي،ناهد إبراهيم: مرجع سابق، ص126-127.

[3]الحاكم ستيف: حكم الجزائر من (1921م-1925م)، عرف في الجزائر بوالي الماء لاعتنائه ببناء السدود كسد وادي الفضةبينما عرف في المغرب مقيم السلم لإبرامه السلم مع الأمير عبد الكريم الخطابي. انظر: زوز، عبد الحميد: مرجع سابق ص120.

[4]عمار بوضربة: هو تاجر كبير بالعاصمة، مؤسس الاتحاد الفرنسي الإسلامي مع ابن تهامي، متجنس بالجنسية الفرنسية عضو في حركة الشبان الجزائريين. انظر الخمري، الجمعي: مرجع سابق، ص489.

[5]بوحوش، عمار: مرجع سابق، ص226.

[6]العسلي، بسام: مرجع سابق، ص155.

لقد خلق منفى الأمير خالد أصداء واسعة، ومن بينها ما كتبته جريدة "لوباريا""Loparia" التي دافعت على الأمير خالد حيث أرجعت انكساره هذا، إلى خيانة أصدقائه بعد قبولهم الرشوة من السلطات الفرنسية فتعرضه للملاحقة والتهديد وتقول «أنه فضل المنفى على بيع نفسه». أضافت جريدة التقدم «أنه كان رمز التحرر الذي يحرك السكان الأهالي، في تونس والجزائر كما انه بالنسبة للرأي العام المسلم بطل».

أما أصدقاء الأمير خالد فقد استغربوا رحيله المفاجئ في أوت 1923م، واعتبروه تخليا عنهم والوحيد الذي سعد لرحيله هو الإدارة الفرنسية،وصرحت «ليس لتأسف المثقفين المتطرفين أن يثبت في هذه الحركة العابرة الحيوية والبهاء اللذين فقدتهما للأبد».

وبهذا فإن أعمال الشبان الجزائريين من بعده لم يتطرقوا إلى القضية الوطنية، وتخلوا عن مبادئهم ومثلهم الأولى، وأصبحوا أكثر تعقل، مترددين ولزموا الصمت، وعليه لحقت بهم هزائم نذكر بعض الأمثلة: ففي جيجل لم تتمكن اللجنة الدعاية الانتخابية تأدية مهمتها،لأنها طالبت بعودة الأمير خالد،إلغاء النظام الأهالي والمحاكم القمعية. أما في قسنطينة نجح موسى بعد تخليه عن مبادئ الأمير خالد،وأعلن في 1925م أنه يدعم السياسة الفرنسية، وفي وهران صرح مرشح قائمة التهامي قبل أيام من الاقتراع أنه يدعم قائمة بوطالب (قريب الأمير خالد) وهي الأخرى منيت بهزيمة.[1]

لكن الأمير خالد لم تتوانى عزيمته بل بدأ نشاطه وهو في منفاه بعد أن تولت الحكم في فرنسا وزارة يسارية برئاسة" هيربو Hirpou"في جويلية 1924م، فتقدم لها بنفس المطالب التي كان ينادي بها، من تمثيل نيابي وإجبارية التعليم، حرية الصحافة الاجتماع...الخ والتي لم يتخل عنها، بل كان في كل فرصة يطرح مبادئه.

ومع نهاية 1924 سمح له الرئيس" هيربو"بالعودة إلى فرنسا، وهناك أتيحت له فرصة الالتقاء بالوطنيين الجزائريين والفرنسيين والمراكشيين فغرس فيهم فكرة العمل المشترك، فتم عقد أولا اجتماع لهم وهو مؤتمر مغاربي من نوعه في باريس17ديسمبر1924م، للنظر في أحوال

[1] قداش، محفوظ: مرجع سابق، ص144-149.

المغرب العربي السياسية، واقتصادية وثقافية. كما عقد أول مؤتمر للعمال لشمال إفريقيا في ضاحية باريس7ديسمبر1924م،وأتيحت فيها قائمة مطالب في جانب سياسي، طالبت بتنفيذ مطالب الأمير خالد بزيادة نقطة جديدة هي: حق التصويت الموحد بواسطة كل الأهالي على درجة واحدة مع المواطنين الفرنسيين. أرسلت نسخة إلى الشعب المغربي المراكشي وإلى عبد الكريم الخطابي وأخرى إلى الشعبين التونسي والمصري.

أما في سنة 1925م توجه الأمير خالد كممثل للجزائر في مؤتمر إسلامي،وكرئيس للجنة الخاصة بالخلافة في الإسكندرية. المنشور كان يلح على ضرورة عقد مؤتمر إسلامي لتبديد المخاوف التي قد أثارها عند المسلمين باحتلال الوهابيين للحجاز.[1]

[1]قداش، محفوظ: مرجع سابق، ص148.

المبحث الثالث: إصلاحات 1919:

المطلب الأول: جذور إصلاحات 1919:

لقد بدأ طلب القيام بإصلاحات منذ بداية القرن التاسع عشر ميلادي، وقدمت في ذلك عدة عرائض، تتضمن تخفيض الضرائب، إلغاء قانون الأهالي...إلخ وجهوها إلى جورج كليمانصو"Clemenceau"[1] و"ريمون بوانكاري"، واللذان سيدرسان المطالب ويحاولون طرح إصلاحات، بإلحاح من الليبراليين الإنسانيين والمتعاطفين "كروزي "krozi"، "ويلنغ" "wilnig" "ميلي" "Mili"، "موتي"" moty" و"فيري" "ferry".[2]

لقد صرح "شارل جيدCharles Gide"[3]:«إذا لم تتحقق المصالحة والتعاون بين المستوطنين والأهالي، فإن المستوطنين الفرنسيين سيلقى بهم عاجلا أم آجلا في البحر» وكذلك أعلن "أبيل فيريApile Ferry"[4]«عن مستقبل حالك فيما إذا لم تكن هناك إصلاحات هيكلية في اقرب الآجال»،[5]وهذا لأن فرنسا عانت في فترة ما بين 1900م-1914م حملة شنها المهاجرون الجزائريون ومؤيديهم من الشرق الأدنى ضدها، ودعمتها الصحافة العربية والزوار ودعاة الجامعة الإسلامية، ولا ننسى التطورات السياسية في الشرق الأدنى بعد ثورة تركيا الفتاة والحرب الليبية من جهة ومن جهة ثانية بدأت النشاطات الألمانية المعادية لفرنسا بالمغرب جعل فرنسا تفكر في إصلاحات للمحافظة على مكانتها، وخاصة أنها ستدخل الحرب العالمية الأولى، ولا يمكننا المحافظة على الوضع الراهن ما لم تقم بوعد القيام بإصلاحات.[6] لأن

---

[1]جورج كليمونصو: نائب راديكالي وليبرالي ثم سيناتور ير متحمس للاستعمار، تولى رئاسة لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الأمة. للمزيد انظر: زوز، عبد الحميد: مرجع سابق ، ص228،227

[2]سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج02،دار الغرب الإسلامي،لبنان،1992، ص254.

[3]شارل جيد: رجل اقتصاد، عرف بالنشاط في العمل والجراءة في القول، من المتحمسين للإصلاحات لذلك عمل على الضغط عليها للقيام بها. انظر: زوز، عبد الحميد: مرجع سابق، ص232،231.

[4]أبيل فيري: نائب بالمجلس الوطني ورجل دولة على غرار عمه جول فيري، كانت له مبادئ بشأن إشراك المسلمين في إدارة بلادهم شغل بالمجلس منصب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية. انظر: زوز، عبد الحميد: مرجع نفسه، ص229.

[5]عباس، فرحات: الشباب الجزائري" من المستعمرة إلى المقاطعة متبوع بتقرير إلى المارشال أفريل 1941"، تر: فيصل الأحمر، دار المسك، الجزائر، 2012، ص24.

[6]سعد الله، أبو القاسم: مرجع سابق، ص260.

الظروف التي عاشتها الجزائر كرد فعل على قانون التجنيد الإجباري، وعلى أثرها قدمت حركة الشبان الجزائريين، عرائض تساند مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، وطالبوا في مقابل الحكومة الفرنسية بإصلاح، وخاصة في المجالين: تمثيل أهالي المسلمين بقوة ورفع نسبة النواب في البرلمان والمجلس البلدي، وأيضا توسيع مجلس انتخابي[1].أما في باريس فان جريدة " Le Temps" ذات التأثير الكبير"La Revue Indigènes"، و هي ملك" لبول بورداري Paul Bordari" و جمعية حقوق الرجل، وبعض نواب البرلمانيين: أمثال "ألبان روي Alpine ROZET"[2] و"جورج لاق" شنوا حملة عنيفة ضد قانون الأهالي ونظام البلديات المشتركة وساندهم في ذلك الاشتراكيون المعمرون الذين رأوإن حالة الأهالي الاقتصادية لا يمكن أن تتحسن إن لم يتحصلوا على حرية سياسة، وحمل هذا النداء كل من"جورج كليمونصو و "جورج لاقGeorgesLeygue"،[3] إلى الحكومة لجنة الشؤون الخارجية في 25 جويلية 1914م هذا الأمر خفف من قانون الأهالي.ومع حزم "موريس موتي"، وتأثير" ثيودور ستيق" في مجلس الشيوخ، ونفوذ "شارل جونار" "و"كليمانصو" اضطرت الحكومة لإنجاز تعهدا خاص بنظام 4 فيفري 1919م.[4]

الهدف من هذا القانون هو محاولة ذر الرماد في عيون الذين شاركوا في حرب العالمية الأولى، واللذين لاحظوا مدى التميز العنصري المطبق عليهم وقلة احترامهم خاصة بعد المجهودات التي بذلوها في حربهم، وهو ما سيزيد من الفرقة التي بين المجموعة الأوروبية

---

[1] Oussama Siari tengoint, « les élites municipales et la construction du politique en Algérie durant la période coloniale ».Colleque La pensée politique algérienne 1830-1962, en 26/09/25 à hôtel Aurès, édition A N E P Alger, 2010.P122.

[2] ألبان روزي : جمهوري ليبرالي ورجل سياسة معتدل، من أنشط النواب بالمجلس الوطني وأكثرهم تصميما على طرح القضايا الجزائرية للنقاش و الدفاع غنها لصالح الأهالي. انظر: زوزو، عبد الحميد: مرجع سابق، ص227.

[3]جورج ليبق: نائب ووزير داخلية ثم وزير للمستعمرات، وهو ضمن المجموعة الملتزمة بأحداث إصلاحات لصالح الأهالي دعى إلى إشراك الأهالي في العمل الفرنسي دون إذابتهم في المجتمع الفرنسي. انظر: زوزو، عبد الحميد: مرجع نفسه ص228.

[4]جوليان، شارل أندري: إفريقيا الشمالية تسيير "القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية"، الدار التونسية، الجزائر، 1976 ص 49-50.

وأبناء الجزائر الذين رأوا ضرورة تصعيد العمل السياسي وتحرير بلدهم كما تحررت فرنسا من الاحتلال الألماني.[1]

المطلب الثاني: مضمون الإصلاحات 1919م:

إن محتوى مرسوم 6 فيفري-5 مارس 1919م، هو تكملة لإصلاحات سابقة، وقد تم شرح ودراسة هذا القانون جيدا، وتمكن مجمل تقاريره الأساسية تحت طابعين أحمرين بحيث: أخذ للمسلمين الجزائريين حق الفرد في التجنس، والحق الجماعي في لإعادة تمثيل النواب في المجالس الجزائر.[2]ومن بين الجوانب التي تضمنتها الإصلاحات نذكر:

الإصلاحات العسكرية:

وقد تضمن خاصة المسألة العسكرية: بأن للمسلمين حرية الالتحاق بكل الرتب العسكرية والمساواة في الأجور لكنه يتضمن مظالم خطيرة: حيث أنه لا يمكن لضباط المسلمين أداء الخدمة العسكرية إلا في رتب مخصصة للأهالي، وأنشأ لذلك عدد محدود من الأسلاك، وحتى الانضمام لها يكون محدد، بحيث أن الضباط الأهالي وضباط الصف له رتبة وسلاح، وتتم ترقيتهم على أساس الاختيار، مع الاحتفاظ بالقاعدة التقليدية القائلة في حالة تساوي الرتب تكون الأولوية في القيادة لعنصر الأوروبي.

2-إصلاحات إدارية:

أ-إعادة تمثيل هيئة تاجماعت في البلديات كاملة الصلاحيات:[3] عدم تخصيص عائدات أملاك البلدية والدواوير إلا لإنجاز أشغال ذات منفعة عمومية تهم سكان الدوار وتخصص الخدمات نقدا أو عينا، لصيانة الطرق القروية أو الريفية، ماعدا الحصص المتقطعة لحساب

---

[1]بوحوش، عمار: مرجع سابق، ص 215، 216.

[2] Charles, Robert Augeron, de l'Algérie «française l'Algérie Algérienne, achève d'un primer sur les presse, ENAG, Algérie, 2010, P246.

[3]بلديات كاملة الصلاحيات: هي بلديات يقطن بها عدد كبير من الأوروبيين، يسيرها الفرنسيون. انظر زوزو، عبد الحميد: الدور السياسي للمهاجرين إلى فرنسا بين الحربين(1914م-1939م)"نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص24.

العمالات. لأشغال تعبئة الطرق التي تهم الدوار كما يحق لهيئة تاجماعت الطعن في قرارات عمال العمالات لدى الحكم العام.

ب-توظيف المساعدين الأهالي: بعد صدور قانون1919م لم يعد لرؤساء البلديات المسؤولين على الشرطة استبعاد أولئك الموظفين في البلديات المختلطة،[1] بقي تعيين القياد بيد الحكم العام، وبالتالي حافظوا على وظائفهم،أما لجنة البلدية فيتقابل القياد مع رؤساء هيئة تاجماعت المنتخبين، والذين كانوا يتنازعون على السلطة.[2]

الحقوق السياسية:

أ-الجنسية الفرنسية:وهنا عليه أن يرقى إلى حالة مواطن، وهذه الحالة لا يمكن أخذها إلا إذا توفرت الشروط التالية: أن يكون عمره 25 سنة، وإن لم يتجاوز 21 سنة يجب أن يكون أبوه حامل للجنسية الفرنسية، غير متزوج، لم يقم بجريمة ولم يجرد كذلك من حقوقه السياسية مقيم في بلديته لسنتين. وكل هذه الشروط لا يمكن توفرها لكن أضيفت لها شروط أخرى: خدم في الجيش الفرنسي مع شهادة حسن السلوك موقعة من سلطاته العسكرية، معرفة القراءة والكتابة بالفرنسية، ملكيته لبعض الممتلكات في الريف أو المدن، موظف لدى الفرنسيين، أو له أجر تقاعد، أنتخب لشغل منصب عام، الحصول على وسام عام.

ب-قضية تمثيل النيابي: منح هذا القانون التصويت في الانتخابات المحلية لحوالي 421.000[3]مسلم جزائري، وإعطائهم امتيازات التي يتمتع بها كل شخص يحمل الجنسية الفرنسية وعليه بحق لبعض الجزائريين المشاركة في الانتخابات المحلية، لاختيار ممثليهم من المسلمين، إذا توفرت فيه الشروط التالية: سنه 25 سنة، أعزب وإن كان متزوج له زوجة واحدة ليس له مخالفات ضد فرنسا أو غيرها، مقيم في مكان واحد لسنتين، خدم في الجيش الفرنسي

---

[1]البلديات المختلطة يحكمها حاكم عام تساعده لجنة بلدية مؤلفة من منتخبين فرنسيين وبعض المساعدين من الأهالي المعنيين. انظر: زوزو، عبد الحميد: مرجع سابق ، ص26.

[2]أجيرون، شارل روبير: مرجع سابق، ص 872-879.

[3]بعد أن كان 25000 و"ارتفع عدد النواب من 6 إلى 101 أفراد وفي المجالس البلدية تضاعف العدد" وأصبح نوابها المسلمون يشاركون في انتخاب رئيس البلدية ونوابه بعدما كانوا ممنوعين.انظر: سعد الله، أبو القاسم: مرجع سابق، ص274.

يحمل شهادة حسن السلوك، معرفته القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، مسجل بأنه يدفع الضرائب على ملكيته، له وسام شرف فرنسي، أو يكون والده حامل للجنسية الفرنسية، حاصلا على شهادة الأهلية.[1]

وعليه فإن قانون 1919 هو قانون غير ديمقراطي أكد على أن التمييز العنصري بين الجزائريين والفرنسيين قسم المنتخبين جزائري(أهلي) وفرنسي وهو خاص بالعمالات الثلاث ذات الحكم المدني، أما في الجنوب فهو خاضع للحكم العسكري، و أما في البلديات المختلطة كان الانتخاب بطريقة غير مباشرة على عكس بلديات كاملة الصلاحيات، كما فشل قانون 1919م في وضع حد لقانون الأهالي وأهمل قضية تمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي، وهو المطلب الذي نادى به الجزائريون قبل الحرب. وسبب كل هذه الانتقادات هو الإبقاء على قانون الأهالي الذي يمنع المهاجرين لفرنسا من التصويت وبهذا فهو جاء في صالح المنحازين لفرنسا.[2] ولكن هذا لا يعني خلوه من بعض الإيجابيات فهو وحد الضرائب ألغى الضرائب الأهلية، ألغى القوانين الاستثنائية، رفع عدد الناخبين في المجالس التمثيلية المحلية.[3]

المطلب الثالث: المواقف المختلفة من إصلاحات 1919:

مع كل هذه العيوب التي فيه إلا أنه ما شاع خبره، حتى ثار الرأي العام الفرنسي وخاصة في تغيير قضية توسيع الحقوق السياسية، لفائدة الأهالي، واعتبر هذا الإصلاح يترتب عنه انقلاب عظيم، يحطم السيادة الفرنسية، وقامت بذلك المجالس العمالية والمجالس النيابية، وقام البرلمانيون بالتشهيربه، وخاصة والي وهران والعاصمة، وحتى عميد كلية الحقوق"مورانMourin" خاضوا المعركة لإيقافه.[4]

المعمرين وصفوا هذا الإصلاح بأنه ضعف من الحكومة الفرنسية أمام القومية العربية. وعليه حاول جونار تهدئة الوضع، وأوضح أنه لا يمكن تطبيقه لأن شروطه تعجيزية، وأن

[1]بوحوش، عمار: مرجع سابق، ص 264–271.

[2]سعد الله، أبو القاسم: مرجع سابق، ص 275–276.

[3]عمورة ،عمار: مرجع سابق، ص166.

[4]جوليان، شارل أندري: مرجع سابق، ص 50.

تقسيمه للفئة الانتخابية هدفه خلق تفاوت، ولكي لا يحدث تساوي بين الفئتين (الأهالي والمعمرين). مع هذا قدم رؤساء البلديات تقرير عن الوضع الراهن أنه اضطراب، قلق انزعاج غياب الأمن والعودة لحرب العصابات، وهذا بسبب الإصلاحات لأنها أيقظت التعصب الديني الإسلامي، لإعتبار أن هذا الإصلاح يضع حد لسطوة فرنسا على رعايا المسلمين.[1]

أما من جانب المسلمين فقابلوه ببرودة واشمئزاز وكانت ضربة قاسية حطمت آمالهم وكانت معارضتهم متمثلة في حركة الأمير خالد، ومع انتخابات البلدية في الجزائر العاصمة لعام1919م،أثير محتوى قانون 4 فبراير 1919م وأخذت هذه الانتخابات طابع سياسي خاص لوجود ثلاث مجموعات متنافسة: اثنان تناصر الإدماج الأولى بقيادة أولاد عيسى والثانية الدكتور بن تهامي، أما المجموعة الثالثة على رأسها الأمير خالد وهذا الأخير عارض قضية منح الجنسية الفرنسية للجزائريين مقابل التخلي عن الأحوال الشخصية سانده في ذلك الحاج موسى، وكانت معركة انتخابية تميزت بطابع ديني للأمير خالد، التي فاز فيها، وهو ما يعني بقاء الأصالة والإسلام وتوالي نجاحه حتى في انتخابات 1922م. لقد حاول ابن التوهامي الفوز في الانتخابات لكنه فشل بسبب سيطرة الأمير عليها ومساندة الفئات الشعبية له، وأمام هذا الوضع قرر ابن التوهامي التقرب من الإدارة الفرنسية والتحالف معها لنفي الأمير خالد لتفرغ له الساحة السياسية. في حين التف أعضاء فريق الاندماج حول صحيفة بن تهامي"صوت المستضعفينLa Voix des humbles"، المنادية بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين.[2]بقي الأمر على حاله إلى أن تم نفي الأمير خالد في 1923.[3] وهذا الامر جاء لصالح جماعة ما يطلق عليهم بالنخبة أو النواب: أمثال دكتور بن تامي، بلحاج والزناتي والفاسي وطاهرات الليشاني وفرحات عباس والدكتور بن جلول وهذين الأخيرين سيلعبان دور هام في الميدان السياسي.[4]

---

[1]قداش، محفوظ: مرجع سابق، ص 74–75.

[2] الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر: دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص145.

[3]أبو عمران، الشيخ: معجم المشاهير المغاربة، منشورات دحلب، الجزائر،2007، ص97.

[4] الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ص145.

وفي الأخير نستنتج إن حركة الشبان الجزائريين عملت على توعية الشعب الجزائري اجتماعيا وسياسيا ولتحقيق ذلك أنشأت العديد من الصحف والجرائد والنوادي والجمعيات ولتكون كذلك منبرا لها، كما اختارت الأمير خالد للإنضمام لها ومساندتها في تحقيق مطالبها وعلى رأسها القيام بإصلاحات.

الفصل الثاني: فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين 1927.

المبحث الأول: تأسيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين.

المطلب الأول: تشكل فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين.

المطلب الثاني: مطالب فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين.

المبحث الثاني: أهم شخصيات الفيدرالية.

المطلب الأول: التعريف الدكتور بن جلول.

المطلب الثاني: التعريف بالصيدلي بفرحات عباس.

المطلب الثالث: التعريف بالدكتور سعدان.

المطلب الرابع: التعريف بالمحامي سيسبان.

المطلب الخامس: التعريف بباقي الشخصيات.

المبحث الثالث: انقسام أعضاء فيدرالية النواب المسلمين.

المطلب الأول: أسباب الانقسام كتلة النواب.

المطلب الثاني: إنشاء التجمع الفرنسي الإسلامي لبن جلول.

المطلب الثالث: الاتحاد الشعبي الجزائري لفرحات عباس.

إن نشأة فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين سنة1927م إرتبط بإصلاحات 04 فيفري 1919م، لأنه أدى لإنقسام الشبان الجزائريين بسبب ما تضمنه من إصلاحات وخاصة الحصول على الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن الأحوال الإسلامية، وهذا ما رفضه الأمير خالد ورفاقه. وبسبب هذا الموقف جعله يكتسب شعبية واسعة بين الجزائريين مكنته من السيطرة على الحياة السياسية وخاصة الانتخابات، وهذا السبب جعل من الإدارة الفرنسية تقوم بطرده وبعد نفي الأمير خالد بقيت الساحة السياسية فارغة للنواب لتشكيل فيدراليتهم.

المبحث الأول: تأسيس فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين:

المطلب الأول: تشكل فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين:

من الناحية القانونية "تعتبر هذه الكونفدرالية عبارة عن نادي، بمعنى آخر جمعية تضم المنتخبين فقط،الذين هم من نتاج جهاز التعليم الفرنسي والفكر للائكي، فكان جلهم معلمين وصيادلة وأطباء ومحامين وغيرهم، أو كما يسمون حملة الشهادات".[1]

وبهذا فإن فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين لم تكن حزبا سياسيا برنامج محدد، بل كانت حركة سياسية، تضم أصحاب الاتجاهات الليبرالية، الذين في غالبيهم ينتمون إلى الطبقة البرجوازية، تخرجوا من المدارس الفرنسية،وتلقوا فيها تكوينا فرنسيا.[2] وعليه يمكن اعتبارها إمتداد لحركة الشبان الجزائريين التي يعود أصولها إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتضم بعضا من أفرادها فيها.

إن فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين عبارة عن تجمع من المتقفين والأعيان، لا يستهدف العمل في اتجاه الجماهير قصد إعدادها وتطوير تربيتها السياسية لتبني الحلول الثورية للمشكلة الاستعمارية.[3] بل كانت هذه الجمعية–اتحاد المسلمين الجزائريين– تناشد زيادة تمثيل الأهالي الجزائريين في المجالس، ومساواة أكثر في المعاملة وفي الخدمات العسكرية، إنهاء

---

[1] الأمين بوشريط: التعددية الخزينة في تجربة الحركة الوطنية (1919–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1989 ص19.

[2] ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في شمال إفريقيا،ص148.

[3] لونيسي، رابح وبلاح، وشير: تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)،ج1،دار المعرفة،الجزائر، 2010، ص235–237.

المحاكم الخاصة بالمسلمين،وإشراك أكبر للمسلمين في التشريع، وإصلاح نظام الغابات[1] والتوسيع في التعليم، وتحسين الظروف الزراعية والحرية والدينية وتحسين أجواء العمال.[2]

تعود بدايات تأسيسها حينما أيقن المنتخبون المسلمون في أعضاء المجلس البلدية والمستشارين العامين، بضرورة تنسيق عملهم والتوجيه لاسيما أمام تجاه الجمعيات الأوروبية وخاصة الجمعية التي ضمت رؤوساء البلديات لمواجهة قانون 4 فيفري 1919م.[3] فحاول الشباب الجزائري الأكثر التزما في مجال الحياة السياسية أن يتجمع منذ 1926م،فبدأ الأمر بالمندوبين الماليين المسلمين وارتبطت بدايتها بالمطالبة بتمثيل الأهالي في البرلمان رمزيا.[4]

ففي جوان 1927م قدم ابن التهامي تصريح إلى دار العمالة«الولاية» بمدينة الجزائر بإنشاء اتحادية المسلمين الجزائريين، يكون مركزها بشارع عنابة رقم 02 مدينة الجزائر.[5]وفي 11سبتمبر 1927م[6]بالنادي الإسلامي الجزائر، تم الاجتماعبحضورأنصار الإدماج الكلي[7] المعارضين للأمير خالد والمقتنعين بفكر التجنيس[8]والمطالبين بالرقي في إطار القوانين الفرنسية وهذا ما كان سببا في القطيعة النهائية مع الأمير خالد ومناضلي نجم شمال إفريقيا.لقد تقرر في هذا الاجتماع أن تنظم الجمعية على النحو التالي صالح سي مصطفى رئيسا، ابن باديس أب عبد الحميد ومحي الدين زروق وسيسبان والطاهر عمار حشاسروبوكلي نواب الرئيس مصطفى مولاي وبن خلاف شكيكن وفلي والحاج وحمو مساعدين، حمو قايد أمين عامعبد النور تمزالي

---

[1] أجيرون،شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة"من انتفاضة1871إلى اندلاع حرب التحرير(1954)"،المجلد الثاني، دار الأمة،الجزائر،2008، ص518.

[2] الجيلالي، عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام،ج5،دار الأمة، الجزائر،ص235.

[3]العمري،مومن: الحركة الثورية في الجزائر"من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني"1926-1945"، "دارالطليعة" الجزائر، 2003، ص 22.

[4]أجيرون،شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، ص519.

[5] بن العقون، بن إبراهيم عبد الرحمن: مرجع سابق، ص164.

[6] أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر،ص518.

[7] حضره حوالي150 شخص تحت رئاسة بومدين الذي كان عضو في بلدية الجزائر وذلك لغيبة بن تهامي. انظر سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص356.

[8] بن العقون، بن إبراهيم عبد الرحمن:مرجع سابق،ص163-165.

أمين الخزينة، علي الشريف طاهر مكلف بالأرشيف،عمر بودرنة مندوب الرابط الفرنسية لمصالح المسلمين. وكان مطلبها الرئيسي تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي.[1]

لقد أسندت الرئاسة الفعلية لابن التهامي النائب بالمجلس العمالي لعمالة الجزائر، ومدير جريدة التقدم، التي صدرت في ماي 1923م، وبإنشاء جمعية النواب برز اسم التهامي معها واتسعت تصريحاته في جريدته وجرائد أخرى، للمطالبة بتمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسيوأكد أن ارتباط الأهالي الجزائريين بفرنسا سيكون قوي. فلما تم تعيين موريس فيوليت لحاكم عام على الجزائر سنة 1926م، دعمه النواب المسلمين الجزائريين الخاصة بعد توجيهه نداء للفرنسيين يدعوهم إلى التنقيص من تطرفهم قائلا لهم «إن الاستعمار ليس من واجبه الحصول على المال والغنى فقط بل وأيضا حفظ ومساعدة وإنقاذ الشعوب المغلوبة على الفقر والشفاء».

ولما تعرض "ديروكس Dorex" النائب الاستعماري في مجلس الشيوخ إلى الوالي العام فيوليت قام النواب المسلمون المثقفون الجزائريون بتأييد "موريس فيوليت Maurice Violette " والوقوف ضد النائب" ديروكس Dorex "، عكس بن التهامي الذي أيد هذا الأخير. وهذا هو سبب تراجع مكانة خاصة بعدما بدأت الإشاعات تنتشر عن وجود اتصالات سرية بينهما بالإضافة إلى أنه ابن التهامي كانت له مواقف متخاذلة مع الأمير خالد، وما زاد الأمور تعقيدا ولكي يثبت أمر الاتصالات ضد الوالي العام "موريس فيوليت Maurice Violette "، الذي هو صديقا للمسلمين، كما كانت له مواقف أخرى تجعله محل شك وريبة فقد طالب بتأجيل ذهاب الوفد إلى باريس لتقديم مطالبهم المتعلقة ببقاء موريس فيوليت، لكن الجمعية قررت بالإجماع بالذهاب الوفد وتم ذلك وضم الوفد كل من حمود شكيكين، تامزالي، قايد حمود «السايح» زروق محي الدين لكن رغم جهودهم فقد استقال موريس من وظيفته وحل محله بورد"Baurd".[2]

---

[1] شرفي عاشور: معلمة الجزائر القاموس الموسوعي "تاريخ، ثقافة، أحداث ومعالم"، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص241.

[2]بن العقون، بن إبراهيم عبد الرحمن: مرجع سابق ،ص165-166.

قام مجموعة من النواب بقسنطينة سنة 1930م بإنشاء اتحادية هدفها التعاون والتنسيق أيام الانتخابات أعضاؤها من الإدارة الفرنسية برئاسة شريف سيسبان، وكانت اتحادية قسنطينة في بداية الأمر تابعة للاتحادية العاصمة. وهذه الأخيرة لم يكن لها نشاط بارز مثل قسنطينة التي استمر نشاطها واتسع.[1]ويرجع المؤرخون نشاطها هذا لعدة أسباب أهمها: أنها تضم قسم كبير من مسلمي الجزائر، ومجاورتها لنفوذ جامع الزيتونة وأفكار[2]الدستوريين.[3] أما إتحادية الجزائر فانقسمت هي الأخرى لفرعين الأولى بزعامة الدكتور بن التهامي والثانية بقيادة المندوب المالي الدكتور "سياح سي هني". ويرجع سبب ضعف هذه الأخير اتحادية الجزائر، هو الخلاف بين عناصره النشيطة بالنسبة للمجموعين، وكون أن ابن التهامي أصبح محل انتقادات شديدة من طرف الجماعة. في حين إن اتحادية وهران لم تعرف نشاطا بارزا ولا متميزا.

ومع حلول سنة 1930م طرأ تغيير على العمالات الثلاثة من باب التنظيم فقط، ففي وهران أصبحت تحت زعامة باش تزري، أما اتحادية الجزائر بزعامة محي الدين "زروق وبوضربة" وشكيكين، أما قسنطينة فقد بقيت تحت اشرف "سيسبان" وانضم إليه عناصر جديدة وهي: "بن باديس الأب"، "ابن يعقوب" وبن جلول. لكن اتحادية قسنطينة استقلت عن اتحادية العاصمة في شهر جوان 1930م. وهذا التغيير في الرئاسة لم يصحبه تغير لا في المطالب السياسية ولا الاجتماعية ولا الاقتصادية. في سنة 1930م انضم إلى اتحادية قسنطينة بن جلول وهو ما أدى التنافس بين عائلته محمد بن باديس في ميدان الانتخابات والمجالس العامة لسنة 1930م. لقد كان" بن جلول" وأصدقاؤه ينعتون سيسبان و"محمد بن باديس" بجماعة بني "وي وي"، وعملوا على تغييره من رئاسة الاتحادية سنة 1931م، وقد رافق هذا التغيير دخول عناصر مثقفه إليها، من أطباء ومحامين، أساتذة والصحافيين والقضاة وصيادلة جزائريين مثل

---

[1] بوالصفصاف، عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى(1931–1945) "دراسة تاريخية إيديولوجية"،طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر،1996،ص258.

[2] الدسوقي،ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا،ص147.

[3] الدستوريين: هم أنصار الحزب الدستوري التونسي الذي تكون سنة 1919م،وطالب بنظام دستورييسمح للشعب بحكم نفسهوفقا للأسس التي يسير عليها العالم المتين. انظر: سوقي،ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا ص147.

فرحات عباس من سطيف،الدكتور"الأخضريمن "قالمة"و"ليشاني" و"طهرات" و"بومنجل". أما عمالتي وهران والجزائر فقد تغير زعيما الحركتين ففي الأولى تحت زعامة الدكتور" بشير" والثانية تحت قيادة "مكي".

لقد عملت الاتحاديات الثلاث على توحيد الصفوف والتنسيق العمل لكنها فشلت،[1] لكن هذا لا يعني أنها لم تكسب ثقة الشعب الجزائري،فهذه الاتحادية كسبت التأييد والدليل على ذلك إنتشار فروعها عبر جميع أنحاء الجزائر، وما ساعدها في ذلك هو المرونة السياسية لابن جلول وفرحات عباس،معرفة هذين الآخرين للغة العربية، وإيجادهم للحج للإقناعهم بالإدماج في المناقشات المختلفة وبالتالي توصيل مطالبهم.[2]

المطلب الثاني: مطالب فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين:

أمام المنظمة القوية لرؤساء بلديات الجزائر التي تأسست غداة الحرب العالمية الأولى المعارضة لتطبيق 4 فيفري1919م، شعر المنتخبون المسلمون بضرورة توحيد أنفسهم في إطار القوانين الفرنسية،لتوطيد العلاقات التي تربطهم بالأوربيين في إطار احترامهم للسيادة الفرنسية.[3]فشكلوا اتحادية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين في1927م التي عرفت توسعات وانضمام العديد من السياسيين إليها وقدماء المحاربين الفرنسيين.[4] وقد قامت هذه الجماعة بوضع جملة من المطالب أهمها:

1- تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي: لقد قام فرحات عباس والدكتور سعدان في المجلس العام المنعقد في 31اكتوبر1935م المطالبة بدراسة نظام تمثيل البرلماني للجزائريين المسلمين لأنه الوحيد الذي يعبر عن الزمالة في الانتخابات.[5]

---

[1] بوالصفصاف، عبد الكريم: مرجع سابق، ص258-261.

[2] الدسوقي، ناهد إبراهيم:تاريخ الحركة الوطنية ،ج1، ص147.

[3] قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص300.

[4] لونيسي، رابح وبلاح، بشير : مرجع سابق، ص235-236.

[5]Département de Constantine, délibérations du Conseilgénéral, Procès-verbaux, sessiond 'octobre 1935, tome02, Brahamimprimeur- éditeur, Algérie, 1935.

2-المساواة في الأجور والمنح وفي الوظائف الإدارية بين الأهالي والفرنسيين.

3-المساواة في الخدمة العسكرية بين المسلمين والأوروبيين.

4-إلغاء القوانين والإجراءات المفروضة على العمال الأهالي القاصدين فرنسا كرخصة الذهاب.

5-إلغاء قانون الخاص بالأهالي "الأنديجينا" الذي سمح لفرض عقوبات قاسية على المسلمين.

6-تحسين حالة الثقافة والتعليم المهني والتدريب بالنسبة للأهالي وتطبيق القوانين الإجتماعية الفرنسية بالجزائر.

7-إقامة مجامع إنتخابية الممتزجة حسب قانون 1919م في انتخابات المجالس العمالية والمجالس المالية.

8-إعادة تنظيم الهيئات الانتخابية المؤسسة طبقا القانون 1919م في البلديات المختلفة بالنسبة للإنتخابات في المجالس العامة، والمندوبياتالمالية.

إن المطلب الذي لطالما ناشدته هذه الكتلة هو المطالبة برفع عدد النواب المسلمين في المجالس المحلية المنتخبة،[1]ولتحقيق هذه المطالب ونيل حقوقهم كونت كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين وحدات من النواب في الولايات المحلية الثلاث، وأسست الصحف والنوادي، كما اتبعت سياسة تشكيل وفود إلى فرنسا،المشاركة في الانتخابات المحليةومهاجمة تصلب المعمرين وتعصب المسلمين،الإلتفاف حول مشروع بلوم فيوليت والمشاركة في المؤتمر الإسلامي.[2] كما أنها في مجلس العام المنعقد في 31أكتوبر1935م الخاص بلجنة وزارية لشؤون الأهالي، طالب فرحات عباس بجعل كل الجزائريين في عنوان "المواطن الفرنسي فيإطار شخصيته الإسلامية "إنشاء المدارس بالعدد الذي يسمح بإعطاء تعليم لكل الأطفال المسلمين بالمدن والأرياف، إلحاق كامل وواضح للجزائر بفرنسا، وبالتالي إلغاء الحكومة العامة للبنوك الجزائرية وللنواب الماليين، تنفيذ الأعمال الكبيرة: الطرق، المنابع، مساكن في الدواوير المأهولة، منح البطالين مناصب عمل، العدالة والمساواة في الإدارات الجمهورية والمشاريع

[1] لونيسي رابح وبلاح، بشير: مرجع سابق، ص236.

[2] محفوظ، قداش: تاريخ الوطنية "1930-1945"،ج3، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992، ص62.

الخاصة، دونتمييز ديني أو عرقي.[1]كما انهم في مقال نشر في جريدتهم"صوت المتواضعين La Voix des humbles" تحت عنوان "المطالب الأساسيةللأهالي" طالبوا الجمهورية الفرنسية بغضب كبير وبأكثر عمق بأن" يكونوا أحرار حرية فرنسية في الإطار الفرنسي، وأن نكون محترمين مثل الإنسان الحر، نحن نريد كل حقوقنا في البلدية وكل الأماكن في الإدارات الجزائرية".[2]

كما أنهم أضافوا في مقال آخر حرره "جون ميليا Jean Melia" بعنوان "المساواة والحرية للشعب الأهالي المسلم الجزائري" "إن هذه الحرية وهذه المساواةوهذه الأخوية نستطيع القول إنها ثمن الجمهورية بدون فرنسا، ولن تصبح فرنسا في جزئنا صوت الكون أجمع. وفي هذه المطالبة بحقوق الإنسان والمواطنة أصبح ميثاق الإنسانية وهو أيضا يحمل كلمات أساسية لشرح قانون العنف العام ويصبح أيضا من أجل الجميع سواء المحمين أو المضطهدين وهذه هي المساواة ".[3]

إن الملاحظ لهذه المطالب فهي لم تكن أساسا جديدة فهي تقريبا نفس المطالب التي نادى بها الجزائريون قبل الحرب العالمية الأولى، وكررها الأمير خالد فيما بعد فهم محافظون على مطالبهم مع أن الوقت قد كان متأخرا إلا أن عدم وجود الحزب الإصلاحي على الساحة السياسية يعد نقطة بداية هامة.[4]

كما أن الوسائل التي استخدمتها كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين غير فعالة وطبع على موقفهم بالتناقص، حيث أن الأهداف التي سطرت لها الإتحادية مثلا إحترام الدين الإسلامي واللغة العربية لم يكن يعبر عن جميع أعضائها. وقد وصفهم جوليان بقوله: "فمنهم من كانوا من اتباع الإيجابية مثل زرقين في قسنطينة، ومنهم من كانت تحدوهم روحانية

---

[1]Département de Constantine, délibérations du Conseilgénéral, Procès-verbaux, sessiond'octobre 1935, Op.Cit, p375.

[2] La Voix des humbles, Novembre 1927, N51.

[3] La voix des humbles, Decembre1931.N106.

[4] سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الحركة الوطنية (1900-1930)، ج2،ص357.

غامضة وحماس حائر مثل فرحات عباس من سطيف، ومنهم من كانوا ملحدين ماسونيين مثل الدكتور الأخضري من قالمة ومنهم من لا يكترثون بالعقيدة الإسلامية، بل كانت عقيدتهم اشتراكية مثل المعلمين ليشاني وطهرات". فمن خلال هذه المقولة يتضح أنهم جماعة لم يكونوا منسجمين لا في العقيدة الدينية ولا في الإيديولوجية السياسية ولا حتى في نظرتهم في المستقبل البلاد وما يجمعهم هو الثقافة الفرنسية وحفاظهم على بعض العادات والتقاليد الجزائرية، التي تؤثر على سلوكهم الاجتماعي، بحكم وجودهم ضمن مجتمعهم الأصلي.[1]

مع اختيار هذه الكتلة الإطار غير مناسب وبوسائل غير فعالة، إلا أن نشاطهم كان إيجابي فقد ساهموا في إيقاظ اهتمام المواطن بالسياسة، وانتشار الوعي بمناوشة المستوطنين وإدارة الاحتلال، وهو ما أعطى للأهالي دفعا لكي يرفعوا رؤوسهم في وجه الاضطهادوالظلم.[2]

---

[1] بوالصفصاف،عبد الكريم: مرجع سابق، 259.

[2] مهساس،أحمد: الحركة الثورية في الجزائر"من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة"، دار القصبة،الجزائر، 2003ص61.

المبحث الثاني:أهم الشخصيات الفيدرالية:

المطلب الأول: التعريف ببن جلول:

إسمه الكامل محمد الصالح بن جلول[1] ولد في منطقة الأوراس عام 1894م،[2] (انظر الملحق رقم02)في وسط أسرة برجوازية،[3] تعلم بهذه المنطقة، وواصل تعليمه الثانوي بقسنطينة، حيث أنه كان دائم الحصول على المنح الدراسية، تلقى تعليمه الجامعي في جامعة الجزائر حيث نال فيها على شهادة الدكتوراه في الطب سنة 1924م.[4]وهناك من أرجع حصوله على شهادة الطب من جامعة باريس، مارس حياته المهنية كطبيب بقرية آريس، في قلب الأوراس، وبعدها تحول إلى قرية شطايبي (هريبون سابقا)،[5] وفي هاته القرية انتخب مستشارا بلديا، باسم حركة الأمير خالد ومن هنا بدأت حياته السياسية في المجالس البلدي والصحافةوله مساهمات في جريدة الإقدام والتقدم،ولقد أبدى بن جلول اهتماما بدور الأمير خالد، لكنه انجذب إلى جماعة النخبة بعد انتهاء حركته،وهذا يدل على أنه مهتم بالسياسة أكثر من الطب.[6]

برجوعه إلى قسنطينة إنضم إلى فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين،التي يرأسها بن التهامي،ومع حلول سنة 1933م إستطاع أن يزيح سيسيان من على رأس فيدرالية منتخبي عمالة قسنطينة،بمساعدة زناتي وجريدته "صوت الأهالي"، وتقلد بذلك منصب مستشار عام لمدينة قسنطينة،[7]وحتى سنة 1936م قام بإستصدار جملة من العرائض وتكوين عدة وفود، لكن نجمه بدأ يختفي ابتداءا من المؤتمر الإسلامي سنة 1936م.

تقلد بن جلول عدة مناصب: رئيس جمعية النواب المسلمين، نائب شيح بلدية قسنطينة سنة 1936م، وأثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي رشحه بن باديس لرئاسة المؤتمر، وحضر معه

---

[1]زوزو،عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية، ص572.

[2] دسوقي، ناهد إبراهيم:دراسات في شمال إفريقيا الحديث والمعاصر، ص147.

[3] أجيرون، شارل روبير:تاريخ الجزائر المعاصرة، ص519.

[4] دسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا الحديث والمعاصر، ص147.

[5] زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية،ص572.

[6] الدسوقي، ناهدإبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر،ص572 .

[7] زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية،ص572.

المؤتمرات الشعبية،لأن بن جلول كان لسان وصوت جمعية العلماء المسلمين، الذي ينطقون به في المناسبات،وهذا ما جعل البعض يتهمه بأنه تأثر بالحركة الإصلاحية.[1]ولقد كان لابن جلول علاقات طيبة مع رجال الزوايا والمرابطين،وكذلك كانت لابن جلول إرتباطات مع الجبهة الوطنية الفرنسية، ولكنه ناهض حلفائه الطبيعيين" الشبان الجزائريين"، وهذا ما جعل الكثير من الكتاب يصفونه" بالدكتور المتذبذب يمارس التآمر واللعب في الخفاء".

في جويلية 1938م أسس "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" يضم كل المنتخبين بالقطر الجزائري بما فيها المنتخبين الأوروبيين، ولكن هذا التجمع أخفق ومن هنا اختفى نجمه، مع أنه شارك في "المجلس الاستشاري" أثناء الحرب العالمية الثانية،وكذلك شارك في "المجلس الوطني التأسيسي الفرنسي" تحت عنوان "الاتحاد الديمقراطي الفرانكو-الإسلامي "وظل لبن جلول طيلة حياته السياسية الطويلة إندماجيا.[2]كان رئيسا ومؤسسا لمجموعة الواحد والستين التي صوتت على الاعتراف النهائي بالكيان الجزائري بعد هجومات الشمال القسنطيني في 20أوت1955م ومنقذ سكان عين عبيد من مذابح ما بعد تلك الهجمات. كان رئيسا ومؤسسا لجمعيات اجتماعية خيرية لصالح المحتاجين، ومؤسسا للهلال الأحمر الجزائري القسنطيني سنة 1948م للمساهمة في مساعدة الإخوة المصريين.[3] بعد المؤتمر الأسلامي لم يظهر على الساحة السياسية إلى أن توفي سنة 1985م.[4]

[1] سعد الله، أبوالقاسم: تاريخ الحركة الوطنية 1930-1945،ج3،ص69.

[2]Achour Cherif :la révolution algérienne (1954-1962)" Dictionnaire biograplique", Caslah, Alger, 2004, p65.

[3] بدون ذكر إسم: ذكرى وفاة الحكيم "محمد الصالح بن جلول"، جريدة الخبر، ع7783، نشر في 06ماي،2015، الجزائر،ص05.

[4] أوليخيه،عزانميزون: في نظام الأهالي،تر العربي بونيون، منشورات السانحي، الجزائر،2011،ص90.

المطلب الثاني: التعريف بفرحات عباس:

اسمه الكامل فرحات المكي عباس(انظر الملحق رقم02)، ولد يوم الخميس 24 أوت 1899م،بدوارالشحنة بلدية الطاهير ولاية جيجل حاليا بقبيلة بني عافر، وينحدر فرحات عباس من أسرة فلاحية صغيرة، أمه تدعى مغرة عاشورة بنت علي،والده اسمه السعيدالذي تولى منصب قايد ثم آغا شرفيا لبلدية الطاهير،أسرة فرحات عباس مكونة من 12فرد سبع بناتوخمس ذكور.[1]

لما بلغ فرحات عباس سن العاشرة سنة 1909مإلتحق بالمدرسة الابتدائية بالطاهير في المدرسة الفرنسية الأهلية،وبعدها انتقل فرحات عباس للدراسة في ثانوية "فيليب لويس"بسكيكدةوبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى إنتقل إلى ثانوية قسنطينة،وبعد نجاحه في البكالوريا تجند الشاب فرحات عباس في1921م،[2]لتأدية خدمته العسكرية فتوقف عن الدراسة لمدة ثلاث سنوات،وفي هذه الفترة رغم إنقطاعه عن الدراسة تمكن من ملامسة الواقع الإستعماري في كل المحطات التي قضاها في الخدمة العسكرية،ومع حلول سنة1923م إنتقل إلى الجزائر العاصمة لدراسة الصيدلة ليتحصل على شهادته الجامعية في الصيدلة.[3]وفي سنة1927م أنتخب فرحات عباس رئيسا لجمعية طلبة شمال إفريقيا من 1927م إلى 1931م وفي1930م عين نائبا للاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، وقد أعطى لهذه الجمعية دافعا بإدخل عليها تطورات وجعلها متصلة بالفئات الشعبيةأثناء المناسبات الدينية التي كانت تنظمها هذه الجمعية، وذلك بهدف ربط الطلبة بمجتمعهم والتعرف على مشاكلهم ، والعمل على الدفاع عنهم وإيجاد حلول لهم. ففي الجامعة تلقى فيها علوم الصيدلة والعلوم السياسية و تخرج منها،[4]وفتح

---

[1] بومعزة، عز الدين: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)،لنيل ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005،ص28.

[2] محمد الصغير، عباس: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية الى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، لنيل ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2005،ص25-26.

[3] حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل جمهورية،دار المعرف،الجزائر،2007،ص46.

[4] بومعزة، عز الدين: فرحات عباس والحبيب بورقيبة "دراسة تاريخية و فكرية مقارنة 1899م-2000م"، لنيل درجة الدكتوراه جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010،ص105.

صيدلية في عام 1932م. يعد من النخبة المثقفين المفرنسين المدافعين عن سياسة الإدماجفي التحق بفيدرالية النواب المسلمين الجزائريين التي أسسها الدكتور بن جلول عام 1930م،[1] انتخب مستشارا في بلدية سطيف سنة 1931 ثم في عمالة قسنطينة.[2]سافر عدة مرات لفرنسا والتقى بكثير من القومين التونسيين والماركسيين المعاصرين له.[3] إقترح عام 1935م على الوزير "رينيه" الموافقة على منح الحقوق السياسية للعناصر المفرنسة ولو تطلب الأمر إلغاء قانون الأحوال الشخصية.[4]

عمل جهوده للحصول على إصلاحات سياسية من مختلف الحكومات الفرنسية، وخاصة أنه تحمس لمشروع بلوم فيوليت وأيده لتحقيق أهداف الفيدرالية، كما أسس حزب سماه الاتحاد الشعبي الجزائري في أفريل 1938 بعد فشل المؤتمر الإسلامي،[5]في 22 ديسمبر 1942 وجه رسالة إلى السلطات الاستعمارية الفرنسية والحلفاء يدعوهم فيها للإحداث تغيرات جذرية،نشر بيان 3 فيفري 1943م[6] وقدمه إلى الحكم العام وندد فيه بقانون الأهالي.[7]أسس أحباب البيان والحرية في 1944م[8]، حاول فيه نشر أفكار جديدة باستنكارالإستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها،إن أحداث 8 ماي 1945م والظروف الصعبة التي عانى منها الشعب الجزائري

---

[1] ولد حسن، محمد الشريف: من المقاومة إلى حرب من أجل الاستقلال(1830-1962)، دار القصبة، الجزائر، ص47.

[2] مقلاتي: عبد الله: موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب الخامس أعلام وأبطال الثورة الجزائرية، طبع بمناسبة الجزائر وزارة الثقافة، (د، ب)، (د، س)، ص260.

[3] دسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ شمال إفريقيا الحديث والمعاصر، ص146.

[4] أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، ص523.

[5] بوالصفصاف، عبد الكريم: مرجع سابق، ص163.

[6]بيان 3 فيفري 1943: وثيقة سلمت للحاكم كما قدمت للممثلين الأمريكي والبريطاني تضمن عدة نقاط لها علاقة بتحرير الجزائر، دستور مستقل يتم إعداده من قبل جمعية جزائرية منتخبة عن طريق الاقتراع العام 10. حروش، نور الدين: رؤساء الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص13.

[7] ولد حسن، محمد الشريف: مرجع سابق، ص47.

[8] أحباب البيان والحرية: أسس في مارس 1944م بمدينة سطيف، روج فيه لفكرة دولة جزائرية، بتأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط إتحادية مع جمهورية فرنسية جديدة. أنظر: حاروش، نور الدين: مرجع سابق، ص14.

جعلته ينشأ حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،[1] إنظم للثورة ترأس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م،ترأس المجلس التأسيسي بعد الثورة في الجزائر المستقلة في 20سبتمبر 1962م،بعد إن إستقال من المجلس التأسيسي تخلى عن الحياة السياسية[2] إلى أن توفي في 24 ديسمبر 1985م.[3]

المطلب الثالث: التعريف بالدكتور سعدان:

اسمه الكامل أحمد الشريف سعدان،[4] (انظر الملحق رقم02)، ولد في 4 نوفمبر 1895م بباتنة،[5]وبحكم أن والده كان يشتغل بمهنة التجارة انتقلا من دائرة المسيلة إلى باتنة.[6] وهناك من أرجع أصله إلى دائرة المليلة التابعة لولاية جيجل.[7]ففي باتنة زوال تعليمه الابتدائي، ثم انتقل بسنوات إلى المدرسة المزدوجة الرسمية بقسنطينة،ثم إلى ثانوية دومال بنفس المدينةولقد كان من المتفوقين في الدراسة، فتحصل على البكالوريا، ودخل كلية الطب بجامعة الجزائر.[8] لكن سعدان لم يكتف بما قدم له من معارف بل سافر إلى فرنسا،وبالضبط إلى مدينة تولوزوأكملدراستهوتحصل على شهادة خاصة في التشريح، وفي هذه الأثناء إلتقى بالأمير خالد، الذي استوف منه أساسيات الكفاح السياسي ضد المستعمر الفرنسي، وخلال تواجده بفرنسا قامت أسرة فرنسية بمساعدته وكان منه إلا أنيختار منهذه الأسرة فتاة لتكون شريكة حياته.[9] ولقد عاد من فرنسا سنة 1921م بعد ملاحظته أن الجزائر في أمس الحاجة إليه فباشر عمله في

[1] الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: أسسه فرحات عباس يهدف من خلال برنامجه الاعتراف باستقلال الجزائر بحكومتها ورايتها، وأن الجمهور الجزائري سوف تكون عضو في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة. حاروش، نور الدين: مرجع سابق ص14.

[2] عباس، محمد الصغير: مرجع سابق، ص125.

[3] بوحوش، عمار: مرجع سابق،ص232.

[4]صديق، محمد صالح: شخصيات، منشورات وزارة الثقافة،(د.ب)،2004، ص16.

[5] ولد الحسن، محمد الشريف: مرجع سابق،ص36.

[6]صديق، محمدالصالح: مرجع سابق،ص16.

[7] صيد، عبد الحليم: معجم أعلام بسكرة، دار الهدى، الجزائر،2012، ص 130.

[8] مصمودي، فوزي: أعلام من بسكرة "تراجم شخصيات علمية وثقافية ونضالية ثورية"،الجمعية الخلدونية، بسكرة، 2001، ص84.

[9] صيد، عبد الحليم: مرجع سابق، ص130.

قرية صغيرة بضواحي عنابة[1] تدعى الذرعان تقع بولاية الطارف حاليا،[2] مكث بها حوالي ست سنوات. رفض سعدان الجنسية الفرنسية،فضيق عليه الاستعمار الفرنسي. ومع حلول1927م إستقر بسكرة، واندمج مع سكانها، ولقد كانت له علاقات طيبة مع شخصيات لها مكانة مرموقة في الأدب والثقافة أمثال الطيب العقبيالسعيد الزاهري[3]والهادي سنوسي[4]والجنيد أحمد مكي، حمزة بوكوشة.وهنا تفطن له العدو، وخاصة بعد أن أعلن دفاعه عن جمعية العلماء، وما زاد في الأمر بعد مقتل الشيخ كحول[5] في2أوت1936م، ومن المواقف التي قام بها الدكتور سعدان، هو إنشائه لجمعية الرياضية "نادي الهلال البسكري".[6]

ففي أكتوبر 1934م أنتخب نائبا لعمالة،بعد تنظيم انتخابات المجالس العمالية بدائرة باتنة وبسكرة. وفي سنة 1935مإستطاع الدكتور سعدان إقناع شخصيات يهودية ومسيحية بالانضمام وبصفة إرادية إلى الصنف الثاني من المنتخبين، الذي كان مخصصا حسب قانون فيفري 1919م للجزائريين الغير حاملين للجنسية الفرنسية، الهدف من هذه المبادرة هو توحيد صفوف المقاومة ضد العنصرية.

---

[1] مصمودي، فوزي: مرجع سابق،ص84.

[2] زكيري، عبد الحميد: "الدكتور أحمد الشريف سعدان ومضات من حياته ونضاله"، المجلة الخلدونية، عدد05، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2006، ص93.

[3] السعيد الزاهري: ولد سنة 1897م بليانة، حفظ القرآن،درس على أيدي باديس،ثم بجامع الزيتونة، له عدة مشاركات في عدة جرائد منها الرسالة،الفتح. انظر: محمد أديب زيدان، رغداء: "محمد السعيد الزاهري وكتابة الإسلام في حاجة إلى دعاية وتنتشر"، مجلة التراث، (د.ب)، (د س)، ص73.

[4] صديق، محمد الصالح: مرجع سابق، ص18.

[5] الشيخ كحول:هو محمود الحاج كحول بن دالي علماء الدين الجزائريين تولى التدريس العربية والتشريعية الإسلامية في مدرسة قسنطينة،محرر في قسم الترجمة في الولايات العامة،إمام الجامع الكبير ،نائبالمفني المالكي بالعاصمة،مقرب من الإدارة. محمد أديب زيدان، رغداء: "مرجع سابق، ص73.

[6]زكيري، عبد الحميد: مرجع سابق، ص48.

وفي جوان 1936م مثل الدكتور سعدان الصحراء،بمساندة الأمين العمودي[1] في المؤتمر الإسلامي بباريس، وشارك في الوفد الذي إجتمع بحكومة الواجهة الشعبية الفرنسية،حاملين مطالب الشعب الجزائري، في1938م أمرت السلطات الفرنسية باقتحام نادي الشباب،مقر اجتماع المناضلين التحريرين،وهذه العملية قادها المناضلينمنهم موساوي عثمان وصحراوي براهيم،زمبو طرابح،وجرح غمري ثوطي جريد يعيط.[2]

قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية إستطاعت الأحزاب السياسية بالجزائر التكتل في مؤتمر بالعاصمة، واستطاع فيه تقريب وجهات النظر. وبعد حدوث مجازر 8ماي1945م ألقي القبض عليهمع كل من فرحات عباس والبشير الإبراهيمي،ولبث عدة شهور في شجن قسنطينةونقل بعدها إلى سوق هواس،واستمرت السلطات الاستعمارية بتعذينه،وبعدها أطلق سراحه بعد أن نال منه المرض،[3]نتيجة لسجنه الغير ملائم وهو مرض السل.[4] ولكن هذا لم ينقص من عزيمتهبالترشح في جوان1946م لنيابة البرلمان الفرنسي وكان على قائمة عمالقة وهران وبالفعل فازت القائمة كلها وضمنت أربع مقاعد.[5]

وبعد أن اشتد عليه المرض التجأ إلى إحدى قرى الجنوب في فرنسا بقصد الإستشفاء وهناك توفي في أواخر أكتوبر 1948م، ونقل جثمانه إلى بسكرة بحضور آلاف الجزائريين ودفن بمقبرة العزيلات.[6]

---

[1]الأمين العمودي:(1890م–1957م) ولد بواد سوف، تعلم العربية والفرنسية التحق بالمدرسة الفرنسية الإسلامية في قسنطينة شغل منصب قاضي نشر مقالات في عدة جرائد مثل: جريدة الإصلاح،صدى الصحراء،الشهاب الإقدام وفي جريدته الدفاع بالفرنسية. انظر عمر بن قينة: صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام وقضايا ومواقف)،طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر، 2012،ص183.

[2]زكيري، عبد الحميد:مرجع سابق،ص93–94.

[3] صيد، عبد الحليم: مرجع سابق، ص131.

[4] مصمودي، فوزي: مرجع سابق،ص91.

[5] صيد، عبد القادر: مرجع سابق،ص131.

[6] زكيري، عبد المجيد: مرجع سابق،ص94.

مطلب الرابع: التعريف بسيسبان

اسمه الكامل هو محمد الشريف سيسبان(انظر الملحق رقم02)،أصله من قبائل الشمال القسنطيني،[1]درس بثانوية قسنطينة، وتخرج من جامعة الآداب والحقوق بشهادة في الكفاءة المهنية لتعليم اللغة العربية بالمدارس العليا.

استهل حياته المهنية كأستاذ للغات في ثانوية سكيكدة من 1920م-1921م،انتخب عضو في اللحنة المالية القسنطينية من1924م-1945م،[2] له مبادرة في جمع منتخبي قسنطينة وتنظم فيدرالية منتخبي قسنطينة،[3]فأسس إتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين 1930م،[4] ترأس بعد ذلك القسم العربي للوفود الجزائرية، بعدها أصبح مستشار بلدية لمدينة، فنائب الشيخ بلديتها1941م-1943م، تقلد منصب مستشار وطني في عهد فيشي، انتخب مستشار جمهوريا عن مدينة قسنطينة في قائمة وحدة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين، الذي كان يقودها عبد المجيد أورابح الذي كان آخر مستشار للجمهورية منذ 1946م عن عمالة قسنطينة، إلتحق سيسبان بعد انتخابه مستشار للجمهورية منذ 1946م بتجمع اليساريين الجمهوريين،وعمل ضمن اللجنة الداخلية بالمجلس طيلة عهدته النيابية من 1948م-1949م وبإسهام قدم تقرير حول تنظيم القضاء الإسلامي بالجزائر سنة 1949م،كما عمل أيضا ضمن لجنة العمل المعاشات والضمان الاجتماعي ولجنة البحرية والصيد البحري،فقد منصبه كسينارتو للولاية قسنطينة بعد فشله في انتخابات 18 ماي 1952م،قدم له وسام شرف جزاء خدماته الإدارية.[5]

---

[1]Haddad Mostafa, l'émergence de l'Algérie moderne, le constantinois (l'est Algérien) entre les deux guerres 1919-1939, Essai d'histoire économique et sociale.T1, 2001, p20.

[2] زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية،ص618.

[3] قداش، محفوظ: تاريخ الحركةالوطنية الجزائرية،ج1،ص355.

[4] بو الصفصاف،عبد الكريم: مرجع سابق،ص258.

[5] زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية،ص681-591-691.

المطلب الخامس: التعريف بباقي شخصيات الفيدرالية:

عبد السلام بن خليل: دكتور في الطب خريج جامعة الجزائر سنة 1927م، نائب بلدي بمدينة باتنة في سنة 1934م وهو تاريخ انضمامه إلى فيدرالية المنتخبين القسنطينيين،وفي 1936م أنتخب بالمجلس المالي في الأوراس، سجن خلال الأحداث التي وقعت بناحية سطيف في مايو 1945م، وانتخب نائبا بالمجلس الوطني التأسيسي الثاني في جوان 1946م وهو في السجنمترشح لمجلس الجمهورية (السينا) في8 ديسمبر1946م في قائمة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،شارك في الدفاع عن الدستور الذي اقترحه حزبه بمنح الجزائر الحكم الذاتي في إطار فيدرالية الفرنسية، أستقال من السينا بتاريخ 28 أكتوبر 1947م ليترشح للمجلس الجزائري وينتخب به حتى سنة 1936م السنة التي أجبر فيها على الإقامة بفرنسا، ولم يعد إلى الجزائر إلا بعد الاستقلال.

مبارك جيلاني (المدعو حميدة): في مستهل حياته المهنية. مارس التعليم بنواحي سطيف خلالسنة1938م، ثم ناشط ضمن حزب الشعب الجزائري، ومنشطا لفرقة الهلال الكشفية في سنة1943مأسس بمدينة العلمة (سانطارنو سابقا) ناديا باسم أحباب البيان،بعد 3 سنوات سجن انتصار في سنة 1947م في مدينة العلمة،التي كان فيها في نفس التاريخ مستشار بلديا، ثم انتخب نائبا بالمجلس الجزائري فيأفريل 1948م،ورد اسمه في قائمتي أعضاء اللجنة المركزية بتاريخ ماي 1951م و4 و5 جويلية1953م وقف إلى جانب اللجنة المركزية في صراعها مع مصالي،خلال الثورة المسلحة تولى مسؤوليات ثقافية عديدة،وفي الاستقلال عين نائبا بالمجلس ثم رئيسا لإحدى الشركات الوطنية.[1]

الدكتور بشير: هو من المنتخبين مستشار بلدي لعمالة الجزائر سنة 1934م.

ابن الحاج: هو من المنتخبين، مستشار بلدي ب "الجزائر" مناضل في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي سنة 1936.

طيار: هو من النواب ومستشار بلدي سنة 1936م.

---

[1] زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية ،ص591-691.

الدكتور بشير: هو من المنتخبين الجزائريين لعمالة الجزائر،ترأس المؤتمر الإسلامي بعد إقالة بن جلول في أكتوبر 1936.[1]

قاضي عبد القادر: ابن عائلة جد مشهورة من قسنطينة، كان ينتمي لجماعة الشبان المستقلين وفيدرالية المنتخبين بقسنطينة وصفه المصرفالإداري للمعذر، يعتبر قاضي عبد القادر صاحب سوابقلحمله السلاح محظورا قادر يستطيع به الإشتراك في جميع الحملات المعادية لفرنسا وهذا الامر جعلها تسلط عليه الحراسة دائما.[2]

قايد حمو: مهندس زراعي، نائب مالي وبلدي ويعتبر منالأثرياء، وهو كاتب صحفي أيضا.

حمو شكيكين: نائب بلدي، عضو بمجلس العمالة، من بين الأثرياء الجزائر.

حاج عمار: مستشار بلدي لمدينة جيجل،ومن المقربين من الأمير خالد.

رابح الزناتي: من كبار دعاة الإدماج والمتحمسين له، معلم اللغة الفرنسية، صحفي دافع عن سياسة الإدماج.

حاج حسن بشتارزي: نائب مالي، فيما بعد رئيس فيدرالية المنتخبين للناحية الوهرانية. حامل للجنسية الفرنسية.

سايح مصطفى سي هني: رئيس لوحدة النواب،ترأسهم في مؤتمرهم الذي عقد في 1927مضم حوالي 1200شخص من الأعيان البلاد.

عبد النور تمزالي: دكتور في الطب،نائب مالي، للقسم القبائلي في مجلس النيابيات الماليةكان من المقربين من الأمير خالد.[3]

---

[1] حمزي، كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي(1919-1954)"من خلال جريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية"، لنيل دكتورا، جامعة الجزائر02،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010،ص68.

[2] قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945،ج3،ص451.

[3] زوزو عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ص17.

المبحث الثالث:إنقسام أعضاء فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين:

المطلب الأول:أسباب إنقسام الكتلة النواب:

تمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى فشل النخبة عامة،إلى الأفكار التي جاءت بها الدول المستعمرة إلى مستعمراتها،من حضارة ومبادئ الثورة الفرنسية ليست سوى مزاعم لا أكثر ولا أقل، وبهذا فإن هذه النخبة إنصدمت مع الواقع،وخاصة بعد تخلي البروليتريا الفرنسية عن شعوب مستعمراتها بعد ضمانها لحقوقها،بالإضافة إلى أن المعمرين تعاونوا مع القيادة والباشغوات والمرابطين ضد النخبة،وهذا ما جعل دورها يتناقص بالإضافة إلى هذا هناك أسباب أخرى جعلت كتلة النواب المنتخبين ينقسمون،ويكونون أحزاب خاصة بهم ومن بين هاته الأسباب:[1]

فشل مشروع بلوم فيوليت: ففي جوان 1936م نجحت الأحزاب السيار المعارضة للجزائرييناالمقربين من فرنساأمثال فرحات عباس وبن جلول وإعتقد الجميع أن مطالب الفيدرالية النواب المنتخبين ستحقق،لكن رئيس حكومة بلوم فيوليت واجه معارضة شرسة من النواب الفرنسيين،وممثلي الأوروبين،وعليه إضطر للتخلي عن فكرة إعداد مشروع "يسمح للجزائريين أن ينالوا المواطنة الفرنسية،دون التخلي عنهويتهم العربية الإسلامية"،وكذلك عارضه أعضاء حزب الشعب الجزائري.[2]

مع حلول سنة 1937م بدأ الشعور بالفشل لدى هذه النخبة،فالآمال العريضة المعلقة على الجبهة الشعبية ومشروع بلوم فيوليت، قد تبعثرت تماما خاصة أن هذه الطائفة (النخبة) ذاقت طعم الجماهير ابتداء من سنة 1936م،أثناء المؤتمر الإسلامي التي رأت فيه مدى نفوذ كلمة العلماء وسط الطبقات الشعبية.[3]

---

[1] سعد الله، أبو القاسم:تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1930–1945)، ج3،ص73.

[2] بوحوش، عمار :مرجع سابق،ص234–235.

[3] سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930–1945)،ج3،ص74.

هذا المؤتمر الذي لم يلق نجاحا مثل المؤتمر الإسلامياالأول،بسبب الحملة التي شنها عليه المصالي الحاج وأعضاء حزب الشعب، وكذلك لفقدان الثقة تماما في البرلمان الفرنسي، بخصوص تخلي بلوم فيوليت عن مشروعه. وهنا طالب المؤتمرون النواب بالاستقالة،وعندما لاحظت الإدارة الفرنسية مدى إستجابة الواسعة لهذا النداء،عمدت هذه الأخيرة لتهدئة الأوضاع،ووعدتهم بأنه سيتم إعادة طرح مشروع بلوم فيوليت على البرلمان الفرنسي. إلا أن هذا الوعد لم يرجع الثقة التي تحطمت بين الجزائريين والسياسة الفرنسيين،لأن الثقة انتهاء تماما وتحطمت العلاقة التي كانت تربطهما.[1]

أيضا لاحظ فرحات عباس كيف عاملت الجماهير الشعبية مصالي الحاج في 2 أغسطس يوم القائه خطب بعد عودة وفد المؤتمر الإسلامي من باريس،ومن هنا أيقن ببداية دخول نجم شمال إفريقيا إلى المدن من جهة،ومن جهة أخرى أسس مصالي الحاج حزبا جديدا أطلق عليه حزب الشعب الجزائري. وهذا ما جعل فرحات عباس يفكر في إنشاء حزب جديد يمثل اتجاهه ويعبر عن نظرته الجديدة للنخبة القائمة على الإعتماد على الشعب بدل الإتصال رأسا بالفرنسين.[2]

ومع إخفاق المؤتمر الإسلامي الجزائري ظهرت دعوات للتكتل والاتحاد من جديد،ومبادرات لإنشاء أحزاب تتجاوز النخب تعتمد على الجماهير،وتأسيس اتحادات وجبهات شعبية،وعليه بشر كل فرحات عباس وبن جلول في صائفة 1937م بقرب ظهور "الاتحاد الشعبي الجزائري" يكون هدفه الحصول على حقوق الإنسان ونيل المواطنة "ولا يكون هذا حسب فرحات عباس« بفعل جماهير قوي يكون قادر على تحطيم أو إضعاف النظام الاستعماري أو هدمه،بعدما عجزت عن فعل جمعيات المنتخبين». كما أعلن في نفس الوقت شبان المؤتمر الإسلامي الجزائري على لسان جريدتهم المغرب العربي،عن تأسيس حزب "وطني إسلامي جزائري" كما دعا الأمين العمودي عبر صفحات جريدته "لديفانس Défense"إلى تكوين جبهة

---

[1] الدسوقي،ناهدابراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر،ص176-177.

[2] سعد الله،أبوالقاسم: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ج3،ص74.

إسلامية حول حزب الشبان الذي يحظى بتأييد العلماء. أما الحزب الشيوعي إقتراح سنة 1938م تكوين جبهة إسلامية،[1]التي أصبحت ابتداءا من عام 1939مالجبهة الفرانكو جزائرية،وحتى حزب الشعب هو الآخر قرر إنشاء جبهة إسلاميةجزائرية،وحدد في مارس1938م برنامج معتدل نوعاما بتأسيس حوله تجمع إسلامي كبير،في مايو اقتراح الدكتور بن جلول بمواجهة كل هذه المحاولات الرامية للتجمع بتأسيس كونفدرالية تضم جميع المنتخبين في الجزائر بإقترح إنشاء تجمع فرانكو-إسلامي جزائري مفتوح أمام جميع المنظمات الفرنسية والأهلية،أما فرحات عباس فظل متمسكا بالصيغة الرامية إلى تأسيس حزب"سياسي جزائري أهلي" وهكذا أدت الاختلافات بين الزعيمين لإنشاء حركتين متنافستين،حيث أعلن فرحات عباس الذي كان قد انفصل نهائيا عن الدكتور بن جلول يوم28يوليو1938مأنشأ الاتحاد الشعبي الجزائري، بينما قام بن جلول يوم 31 يوليو بالاجتماع التأسيسي للتجمع الفرانكو الإسلامي الجزائري.[2]

المطلب الثاني: إنشاء التجمع الإسلامي-الفرنسي:

في خصم محاولات التجمع والإنضمام إقترح الدكتور ابن جلول في مايو 1938م تأسيس كونفدرالية،تضم كامل المنتخبين والأعيان على مستوى القطر الجزائري، بإسم التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري[3] فقام في31يوليو1938م برئاسة الاجتماع التأسيسي للتجمع الفرانكو-إسلامي.[4]كان هذا التجمع مفتوحا على جميع فئات الشعب الجزائري،فإنضمت له الجمعيات المختلطة الفرنسية والأهلية،والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية.[5] كما إن إلتحاق مختلف شرائح المجتمع الجزائري إليه،لا يدل هذا إلا على بقاء ابن جلول وفيا على

---

[1] زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية،ص487.

[2] أجيرون، شارل روبير :تاريخ الجزائر المعاصرة، ص725-726.

[3]زوزو،عبدالحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية،ص488.

[4] أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة،ص726.

[5] مناصرية، يوسف:التيار الثوري للحركة الوطنية بين الحربين العالميتين،المؤسسة الوطنية للكتاب،(د،ب)،(د،س)ص20.

خطه الاندماجي القديم.[1] أخذ نقطة الانطلاق في سياسته الجديدة من مشاريع المؤتمر الإسلامي،فجمع عددا من العلماء وبالخصوص عبد الحميد بن باديس،ومن النقابين وقدماء المحاربين،وقسما من حزب الشعب الجزائري،بالإضافة إلى بعض النواب النقابين الأوروبين والحزبين الإشتراكي والشيوعي.[2]كان هدفه من هذا التجمع هو توثيق الصلات مع التجمع الشعبي الفرنسي[3]من أجل التمكن من تحقيق مطالبه التالية:

1-المطالبة بالتصويت على مشروع بلوم فيوليت.

2-تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المقدمة إلى الحكومة الفرنسية، ولقد تعهد بن جلول على احترام قانون الأحوال الشخصية الإسلامية دون الاكتراث لأي مذهب ديني بمنأي على كل نزعة طائفية،ولقد ظل المناظلون الآخرون في إتحاديات المنتخبين وراء الدكتور بن جلول،الذي بدأ تجمعه عاطلا لحد ما،لأن هذا كان موجه فقط للإطار والأعيان في هذه التنظيمات،لذلك بقيت الصبغة التي اقترحها صيغة كارتل انتخابي فقط لاغير.[4] وكذلك نظرته للمستقبل بقيت محصورة في الحل الحيوي وضمن الدوائر الإنتخابية البحتة[5]فعندما دقت أجراس الحرب العالمية الثانية تطوع بن جلول.[6]

المطلب الثالث: إنشاء الاتحاد الشعبي الجزائري:

إن إنفصال فرحات عباس عن ابن جلول لإختلاف رؤياهما عن المستقبل، وقد جاء في المرحلة أصبح فكر عباس وسطي معتدل تخلى من المطالبة بالإدماج إلى المطالبة بالفدراليةومن هذه النقطة بدأ بالاقتراب إلى مصالي الحاج[7] ومن الجماهير الشعبية، وأعلن بالانتصار لا يكون إلا بالعمل الجماهيري،والعمل الحقيقي يكون في المقاهي والأسواق وحتى

[1] زوزو،عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية،ص488.

[2] بوالصفصاف،عبد الكريم: مرجع سابق، ص263.

[3] ياغي، اسماعيل:تاريخ العالم الإسلامي، ج2، قارة إفريقيا، دار المريخ، السعودية، 1992،ص137.

[4] أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة،ص726-727.

[5]زوزو،عبدالمجيد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية،ص488.

[6] بوالصفصاف، عبد الكريم: مرجع سابق،ص264.

[7]حميد،عبد القادر: مرجع سابق،ص82.

أبسط الأكواخ،[1] لتكوين مناضلين منضبطين.يقول فرحات عباس في هذا«إن مفتاح النجاح يمكن في النظام والانضباط،رئيس ومساعدون محصلون مناضلون صادقون،ولا داعي إلى التذكير بأن على هؤلاءوأولئك أن يضعوا نصب أعينهم هدف تهذيب الجماهير وتكوينهم سياسيا وتحريرهم اقتصاديا».[2]

إن هدف فرحات عباس من انشائه لاتحاد الشعبي الجزائري،هو تطوير الجزائري في إطار مقاطعة فرنسية فيما يتعلق بالديمقراطية الفرنسية مع الحفاظ على خصائصها الذاتية من عادات وتقاليد ومقوماتها الشخصية من لغة ودين.التأكيد على المساواة في التمثيل البرلماني في جميع المجالس المحلية،فتح مجال الوظائف لكامله في وجه الأهالي وإطلاق حرية استعمال اللغة العربية في الصحافة والتعليم، وفصل الدين عن الدولة وضمان الحريات.[3]ولتحقيق هذه الأهداف حمل برنامج حزبه الجديد عدة مطالب أهمها : المساواة والحرية السياسية، تحديد راتب كحد أدنى.

-الخبز للجميع .

-تعليم اللغة العربية.

-تعليم الشيبة المسلمة.

-الصحة الاجتماعية.

-المساواة بين الأعراق والأخوة الإنسانية.

-وقوفه ضده الامبريالية.[4]

-تسريح المساجين السياسين.

-فصل الدين عن الدولة والاستعمال الحر للغة العربية في التعليم والصحافة وضمان الحقوق الثقافية.

---

[1] بوالصفصاف،عبد الكريم: مرجع سابق،ص263.

[2] أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص726-727.

[3]زوزو،عبدالمجيد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية،ص489.

[4]TeguiaMohamed, l’Algerie en guerre"l’office de la pollicitation universitaire", Alger,2007, p61.

-تحسين وضعية الفلاح في المداشر النائية وتحويلها إلى مراكز البلدية.[1] وأضاف فرحات عباس إلى المطالب السابقة الذكرمطلب ذات طابع إداري واجتماعي تقربا منه إلى الشعب وتعبيرا له عن استعداده لخدمته،وفق شعار بالشعب وإليه ما يلي:

-توقيف الاستيطان الأوروبي ووضع حد لتوسعه وتمكين الأهلي من امتلاك الأراضي بمنحهم قطعا تؤخذ من أملاك الدولة،وتوزيع حصص عليهم تنزع من الشركات العقارية الكبرى بغاية ربط الأهالي بأراضيهم.

-ضمان سلفيات الفلاحية للمحتاجين منعا للربا ودفعا للاستغلال مع إعادة تفعيل ديوان الحبوب وإنشاء تعاونيات فلاحية وإلغاء القوانين المتعلقة باستغلال الغابات.[2]

في أفريل بدأ فرحات أول هجوم له على السلطة الرسمية الاستعمارية فأتهم بالتهجم على الشرطة وغرم على فعلته هذه، ومع ذلك لم يفقد عباس ثقته في فرنسا.[3]بل قام بجولات عديدة لإنشاء شبكة من الفروع المحلية لحزبه الجديد، وكان حيثما حل يشرع أرضية مطالبه وهذا ما أدى إلى تأسيس 9 فروع تضم أكثر من 50 عضو في منطقة قسنطينة، و4 فروع في منطقة وهران،وفرع واحد في الجزائر.[4]

ومع إنتشار فروعه عبر الوطن إلا أن برنامج حزبه لم يفق في الجمع بين النخبة والجماهير،فالنخبةاستقطبها بن جلول بفكره الاندماجي،أما الجماهير لم يعد يستوعبها مطالب المساواة والعدالة بالأساليب القانونية والطرق الشرعية التي أثبتت فشلها.في ظل شعارات حزب الشعب وشبيبه المؤتمر الإسلامي،كما حزب الاتحاد الشعبي الجزائري لقي معارضة شرسة من الأحزاب الفرنسيةخاصة من الحزبين الاشتراكي والشيوعي،لأنهما عملا في جذب الأهالي إليهم،خاصة أن سياستهم إتجاههم إندماجية متذبذبة تحكمها المصالح الانتخابية بالدرجة الأولى،وعليه أوصى بن باديس بإنشاء حزب جزائري مستقل عن الأحزاب الفرنسية الأخرى.

---

[1] حميد،عبدالقادر :مرجع سابق،ص83.

[2] زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية، ص489.

[3] تابليت،علي:فرحات عباس رجل دولة،منشورات ثالة،الجزائر، 2007،ص29.

[4] أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة،ص727.

بالرغم من الجهود التي بذلها فرحات عباس لإنجاح حزبه، إلا أنه لم يجد التفافا حوله سوى الإندماجيين المتفرنسيين،[1] لأن مطالبه ليست جديدة ولا شعاراته، فقد نادى بها الحزب الشيوعي قبله ولم يلق التفاف به. فعندما دقت أجراس الحرب العالمية الثانية تطوع فرحات عباس فيها وهو دليل على ثقته الكبيرة بفرنسا واعتبارها كواجب وطني خاصة أنه معفي من الخدمة العسكرية.[2]

وعليه يمكننا القول إن فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين التي تأسست سنة 1927م بعمالة قسنطينة عرفت توسعا ونشاطا واسعا بعد انضمام شخصيات سياسية لها مكانة مرموقة وسط الجماهير الشعبية خاصة بن جلول و فرحات عباس . كما إن هذه الفيدرالية أنشأت لها فروعا لها عبر الاتحاديات الثلاث و قامت بمجهودات كبيرة، إلا انه أمام تشاحن شخصياتها البارزة جعل هذه الكتلة تنقسم بفعل فشل المؤتمر الإسلامي وتخلي الإدارة الاستعمارية عن مشروع بلوم فيوليت والمؤتمر الإسلامي، مما أدى لتحطم علاقتهم مع فرنسا.

[1]زوزو،عبدالحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية،ص493.

[2]بوالصفصاف، عبد الكريم: مرجع سابق،ص364.

الفصل الثالث: إسهامات الكتلة في الجانب السياسي.

المبحث الأول: موقفها من بعض القضايا السياسية

المطلب الأول:موقفها من الاحتفالات المئوية الفرنسية بالجزائر لسنة1930م.

المطلب الثاني: المطالبة بإلغاء الحكم العسكري بالجنوب1936م.

المبحث الثاني: موقفها من بعض المسائل السياسية

المطلب الأول: دورها في الانتخابات.

المطلب الثاني: موقفها المشاريع.

المطلب الثالث: دورها في المؤتمرات.

إن تكتل الجمعيات الأوروبية سنة 1919م جعل من النواب المنتخبين المسلمون يفكرون في تشكيل فيدراليتهم، فبدؤوا تجمعهم هذا حول جريدة التقدم لبن توهامي إلى أن تمكنوا من السيطرة على الحياة السياسية، فشكلوا تنظيم أسموه فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين سنة 1927م ليكون لهم واجهة ولسانا يستطيعون من خلالها التعبير عن مطالبهم ومواقفهم وإبراز أدوارهم. وفي هذا الفصل سنحاول معرفة مساهمة السياسية لهذه الفيدرالية في مختلف القضايا والمسائل السياسية.

المبحث الأول: موقفهم من بعض القضايا السياسية:

المطلب الأول: موقفها من الاحتفالات المئوية:

إن فكرة تنظيم الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر ليست وليدة الصدفة، وإنما فكرة تعود إلى 1922م حينما تم نشر مجموعة من المقالات تحمل بين سطورها فكرة التفوق الفرنسي والإشادة بالإنجازات الاستعمارية بالجزائر على حساب التخلف والهمجية الأهلية.[1]

ولقد لعبت الصحافة الاستعمارية دور كبير في الترويج للفكرة، قصد تحضير الرأي العام والضغط على السلطات الفرنسية لقبول مسألة تنظيم احتفالات رسمية بطابع جماهيري، تجسد أهداف وأبعاد استعمارية؛ التي تحققت من خلال إنزال الجيوش الفرنسية على الأراضي الجزائرية سنة 1830م. فشهدت في السنوات الأولى من العشرينات صدور مجموعة من المقالات تشيد بالإنجازات الفرنسية بالجزائر، ومدى استفادة الجزائريين منها. وانطلاقا من جملة من الأفكار وتحت ضغط الأوساط السياسية المتعددة في الجزائر، تبنت الإدارة المحلية فكرة إحياء ذكرى المئوية لاحتلال الجزائر.[2]

لقد أظهرت لجنة المندوبيات اهتماما بالاحتفال بالأعياد المئوية لاحتلال الجزائر من خلال افتتاح جلسة في 08أفريل1927م، في حين أكد الوالي العام"موريسفيوليت Maurice

[1]سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 323.

[2]نايت قاسمي، الياس: مئوية الاحتلال الفرنسي وأثرها على الحركة الوطنية، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص65-67.

Violette"مسؤولية لتحضير الاحتفالات بأكملها. ولكن المندوب المالي "فينستافيو Vinstavio"في كلمة ألقاها أمام الحضور عبر فيها عن تملله وتذمره من عدم ظهور رؤية واضحة لتحضيرات الاحتفال". ودعا الكل إلى التكاثف[1] واقترح هذا المندوب المالي: إجراء انتخابات لاقتراح لجنة تضم أعضاء مندوبيات المالية، مجالس محلية. ولقد عرفت هذه الفكرة مباركة من الوالي العام، لكنه قبل بشروط 6 معمرين، 6 غير معمرين، 3 عرب، عضوين من القبائل وبعد الانتخابات تشكلت هذه اللجنة.

ما جعل فيوليت يشكل هذه اللجنة هو: محاولة خلق توازن بين التمثيل الأهلي والكولون ولكي لا تتفرد العناصر الكولونية بالتحضيرات. وإن تقسيم الأهاليإلى عرب وقبائل قد تكون سياسة مقصودة من موريس، لتحضير سياسة عرقية بدأت خيوطها تحبك.[2]

لما غادر"موريس فيوليت"الولاية العامة للجزائر خلفه"بياربورد Piar Bourd"، هذا الأخير قام بالتحضيرات النهائية للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر: بتأسيس مجلس أعلى للذكرى المئوية، ومحافظ عام للذكرى المئوية. وبموجب قانون 25 مارس 1928م الذي صادقت غرفتا البرلمان عليه، رغم معارضة وامتناع الاشتراكيين عن التصويت،خصص 40 مليون فرنك لميزانية أعياد الذكرى المئوية وارتفع المبلغ في النهاية إلى 90 مليون فرنك. ولقد خصصت 7ملايين فرنك من أجل استعراضات الحفلات الرسمية فقط، ففي الجزائر وحدها أقيمت عشرة معارض.[3]

بدأت الاحتفالات بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر: برايات صحراوية من الجزائر وأعادوا تشكيل جيش إفريقيا في زيه القديم، وكانت مناسبة لكل الجمعيات والتجمعات الأوربية لتلتقي طول السنة، وكانت فرصة لتقدم خلاصة إيجابية ومثمرة عن إنجازات فرنسا بالجزائر، دون التطرق إلى الوضعية التي يعيشها الأهالي، ومتجاهلين مطالبهم.

---

[1] دعا اليه: السياسيين، شركاء الاجتماعيين، رجال مال. نايت قاسمي، الياس، مرجع نفسه، ص 72.

[2] نايت قاسمي، الياس: مرجع سابق، ص 76.

[3] للمزيدمن المعلومات حول الحفلات والمعارض انظر: بن العقون، بن ابراهيم عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 341– 342.

كانت زيارة رئيس الجمهورية[1] في ماي: تمجيدا للذكرى. تم استقباله بقصر الصيف، كما قام بزيارة متحف الفنون الجميلة، وحديقة التجارب، وحضر حفلات عسكرية وأهلية في خروبة قلد أوسمة لقادة مسلمين، كما دشن نصب عملاق في بوفاريك لتمجيد الاستعمار الفرنسي، وزار رئيس الجمهورية كل من قسنطينة وعنابة ووهران.

كانت الذكرى المئوية قبل كل شيء احتفال بالاستعمار الفرنسي بالجزائر، وإخضاع الأهالي، ورمز لانتصار المعمر.[2] كما حاولت فرنسا إن تظهر في هذه الاحتفالات أهمية الإنجازات الفرنسية بالجزائر، ومزايا الاحتلال الفرنسي، فيذكر أحد الكتاب: "إن الفوائد المادية التي أنجزها الفرنسيون في الجزائر عديدة ومختلفة، فهناك الطرق الممهدة، والسكك الحديدية ومشروعات الري، وإصلاح الأراضي، وقد بذلت فيها فرنسا جهودا مضنية، كما إن الخام تجلب فائدة للدولتين". كما أقامت فرنسا مشروعات السياحية الضخمة: من إنشاء طرق حديثة، وإقامة فنادق من الدرجة الأولى ومتوسطة،[3] ولكي تثبت للساحة الدولية نجاعة فلسفتها ومنظومة أفكارها الاستعمارية.[4]

أما ما حاولت التركيز عليه في الجزائر من خلال احتفالاتها المئوية هو لإبراز عظمتها وغطرستها أمام الجزائريين، الذين شهدوا الأعيان المحليين من القياد، وكذلك المطالبين بالاندماج الغير مشروط ينحنون لفرنسا، معبرين عن الولاء والخدمة[5] بغية الوصول إلى إدخال الفشل في عقول الجزائريين، وتجريدهم من السلاح المعنوي لمنع فرنسا من إقامة مشاريعها. كما احتفلت فرنسا في هذه السنة بالقضاء على مقومات الشخصية الجزائرية وفرنسته رغم إن الفرنسيين رافضينمنح ثقافتهم للجزائريين.[6]

---

[1]الرئيس: هو قاسصون دميرق حسب بن العقون، بن ابراهيم عبد الرحمان: مرجع سابق، ص 341.

[2]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص 339.

[3]دسوقي، ناهد ابراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص 161.

[4] أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، ص 656.

[5]حميد، عبد القادر: مرجع سابق، ص 54.

[6]نايت، قاسمي، الياس: مرجع سابق، ص 98.

لقد أدى إحياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر إلى تسارع الوعي الوطني، وهيكلة أكثر التيارات تقدما في الرأي العام الجزائري، الذي استنكر لمثل هذه التظاهرات، وحتى أكثر الأعيان ولاءلإدارة الاحتلال كانوا محرضين بالدور الموكل لهم بالمناسبة. بل أبدى بعضهم انزعاجه ولو بطريقة غير مباشرة أما تصريحات الكنيسة لكاثوليك كانت تشم منها رائحة العنصرية وتفوح منها روح الصليبية. أما العلماء فكان رفضهم للاحتفالات قائم على أساس ديني وثقافي بطابع وطني، لاعترافهم بوجود الأمة الجزائرية. أما نجم شمال إفريقيا فكان موقفه واضحا منذ البداية فلطالما ناشد بالاستقلال ببرنامج وطني.[1]

أما المنتخبون أو ما يصطلح عليهم بالنواب، فكانت موافقتهم متباينة من الاحتفالات المئوية، فإن جلول قد صرح بعد عودته من باريس سنة 1930م: "نحن فرنسيون قبل كل شيء، وكل العالم لابد إن يعرف إن مدة إقامتي في الوطن الأم فرنسا، أشعرني بقوة الروابطوعمقها، التي تجمع في فرنسا الفرنسيين بالمسلمين الجزائريين". كما ساند هذا الرأي حمو بلحاج الذي هو يشتغل في منصب مدرس بالمدرسة الثعالبية، ألقى خطابا باسم هيئة التدريس فقال فيها "إن من حقنا اليوم أن نفرح ونحمد الله، إذ أراد الله بنا خيرا، وبعث لنا هؤلاء الرجال الفرنسيين، يوم سعيد بظروفه الشاعرية، وانه تاريخ مسطر مسرور في أفئدتنا وان هذا اليوم يعد طلوع فجر جديد في مستقبل هذا الوطن لأنه فض على البربرية والفوضى" أما النائب سيسبان جين عبر عن موقف الأهالي من الاحتفالات المئوية فصرح قائلا" لئن كان سكان البلاد قد دافعوا عن أرضهم، فقد دافعوا عن استقلالهم، وقد قاموا بذلك لأنه واجب مقدس، لكن المقاومة انتهت فما إن لمسوا النوايا الطيبة لإخوانهم الفرنسيين حتى أقبلوا عليهم بدون أية فكرة مسبقة كلما سنحت لهم الفرصة لممثلي الأهالي لإبراز إنجازات فرنسا بالجزائر إلا وجدتموهم مستعدين

[1] مهساس، أحمد: مرجع سابق، ص 101.

للقيام بكل ما تراه فرنسا واجبا وطنيا.[1] أما عن موقف النائب سيسبان الشخصي فقد صرح: "إن الأهالي لا هدف لهم سوى الاندماج جميعا أكثر فأكثر في الأمة الفرنسية العظيمة".[2]

كما صرح المندوب المالي بن باديس لرئيس الجمهورية في قسنطينة." إن الأجيال الجديدة تحلم بأسرة فرنسية، تتوسع كل يوم ليستقبل في حضنها كل من يرغب في العمل بإيمان راسخ في سبيل عظمتها الغير الفانية، سيدي الرئيس الجمهورية، ارفعوا هذه التطلعات إلى فرنسا واعملوا على عدم تخييبها". صرح الزناتي "إن الاحتفال بالذكرى المئوية يجب أن يكون بالنسبة لنا عيد 14 يوليو أي انتصار الحق والحرية على الاستبداد".[3]

إن مظاهر الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر جرحت إحساس، فرحات عباس الذي ذهل للرغبة في إهانة السكان الأهالي، وعليه صرح "لا تكدروا راحة أولئك الذين ظلوا طوال سنة من الاحتلال مدفونين في كفن الهزيمة، مع أنه استغل الفرصة هو والعديد من النواب ليطالبوا فرنسا بتطبيق المبادئ الخاصة بإعلان حقوق الإنسان، والتي أقرها جوهر الإسلام".

وقد أضاف بعض المنتخبون الأكثر شجاعة إلى العرائض الوفاء والولاء بعض المطالب، ولقد وجه 21 مندوبا من الأهالي رسالة إلى"تارديو Tardieu "يرجونه الموافقة على مطالب أبناء فرنسا، الذين تبنتهم.[4] كما قام المنتخبون باستغلال مناسبة الاحتفالات، وقدموا احتجاجا إلى رئيس الجمهورية" دوميرقDomirag"ضد موقف عامل عمالة الجزائر، الذي رفض تعيين نواب مسلمين لشيخ المدينة" رئيس البلدية الفرنسي" ولاعتبارهم قائمين بأعمال" وبالرغم من استصدار قانون أو قرار يعتبر النواب رئيس البلدية الأهالي كنواب خصوصيين، إلاإن النواب إعتبروا هذا ضد القانون الفرنسي نفسه، لأنه ليس من الديمقراطية هذا التمييز بين الشعب، وصرح جدو في هذا الصدد قائلا " ليس من المعقول هذا الادعاء سنة 1930م، ونحن نحتفل بمرور قرن

---

[1]نايتقاسمي، الياس: مرجع سابق، ص 176، 180.

[2]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص 351.

[3]شارل روبير، أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 666، 667.

[4]الدسوقي، ناهد ابراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص 162.

من الزمن، نفتخر فيه بالمجهودات الفرنسية، فمن النقيض لهذه المجهودات، إذن الاعتراف بوجود نواب أهلين قاصرين بعد قرن كامل من الزمن".[1]

عندما شارك المعلمون الأهالي في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بمدينة الجزائر ما بين 25 و26 أفريل 1930م طرح خلاله ليشاني بن حاج، صلاح وحاج حمو عمران...الخ. مسائلا تخص تنظيم التعليم الابتدائي، والمهني والتمثيل النيابي، والنظام الضريبي قضائي ووضع المرأة الأهلية، ووضعية أراضي الجنوب، والنظام العسكري. ولقد لقي هذا المؤتمر جمعية حقيقية لتحية أهلية، بفضل مساهمة المعلمين الأهالي، لكن هؤلاء لم ينسوا بأنهم بسطاء ولهذا اختاروا "صوت البسطاء" كأنهم كما قالوا "يحاكمون جميعا" وكذلك لم يتحصلوا على الحقوق التي يتطلعون لها.[2] كما قام بعض النواب بتقديم مطالب بشكل انفرادي للدكتور بن تامي، لعرضها على لجنة مجلس الشيوخ وتضمنت المطالب التالية:

التمثيل التدريجي للأهالي في البرلمان، زيادة عدد الأهالي في المجالس المنتخبة بالجزائر المساواة في الخدمة العسكرية أمام الجزائريين، حرية التنقل والسفر إلى فرنسا والخارج مثل كل الفرنسيين، إجبارية التعليم الفرنسي والعربي ونشر التعليم الابتدائي مثل الأوربيين، مراجعة قانون الغابات، إلغاء قانون الأهالي والاحتجاز السري والإداري، حماية أملاك الأهالي.[3] كانت حركتهم هذه انفرادية تعرض الواقع المر للأهالي.[4]

لكن تزامنت مع هذه المطالب الإعلان عن مشروع بلوم فيوليت، وبدأت المناوشات بين المعمرين الأوربيين والمنتخبين المسلمين، والذي دام إلى غاية 1939م، وهذا الحدث أدى لتجاهل الحكومة ومعارضة المعمرين. وعليه شعر المنتخبون بضرورة الاتحاد خاصة بعد المقال الذي نشرته جريدة"Torpine"همزة وصل" بتاريخ 27 جوان 1926م" ماذا ينتظر النواب المنتخبين لكي يتجمعوا مثلما فعلته اتحادية رؤساء بلديات الجزائر التي أفادتهم كثيرا".

---

[1]بن العقون، بن إبراهيم عبد الرحمان: مرجع سابق، ص 346.

[2]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص353.

[3]قداش، محفوظ وجيلالي، صاري: مرجع سابق، ص 29.

[4]نايت قاسمي، الياس: مرجع سابق، ص 181، 182.

وبما إن الجمعيتين السابقتين للمنتخبين الأهالي المسلمين بالجزائر فقدت مصداقيتها،أخذ سيسبان المبادرة لجمع منتخبي قسنطينة لتشكيل اتحادية قسنطينة، لأنه لا يمكن للمنتخبين غير المنخرطين والمثقفين العمل بشكل منتظم عرض وضعية شعبهم، خاصة إن المسلمين كانوا يتأملون تحقيق مطالبهم أوعلى الأقل المصادقة على بعض الإصلاحات، وراح النواب يحاولون إقناع بقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، بالرغم من إن الرأي العام الأوربي بالجزائر يتجاهل الأهالي، لأنه منشغل بالجزائر فرنسية وبصعوباتها الاقتصادية ويهدف خاصة إلى المحافظة على هيمنة. أما الرأي العام الفرنسي فكان منشغل بمشاكل الأوربيين، والطريق العابر للصحراء وبفلاحة المعمرين فقط على حساب الأهالي وشؤونهم.[1]

المطلب الثاني: المطالبة بإلغاء الحكم العسكري بالجنوب 1936م:

عندما نجح الجيش الفرنسي في بسط سيطرته ونفوذه الكامل على الجزائر العاصمة في 5 جويلية 1830م، بادرت السلطات الفرنسية إلى تشكيل لجنة حكومية تشرف على تسيير ومباشرة شؤون القضايا الجزائرية، لكنها فشلت وبعدها تقرر فصل الأمور العسكرية عن المدينة.[2] وتم الأمر على النحو التالي المسؤول الإداري المالي المدني مهمته تسيير الشؤون المدينة المالية، وشؤون المواطنين بالجزائر، يعينه رئيس المجلس الوزاري الفرنسي، أما مسؤول الوحدات الاحتلال في إفريقيا له صلاحيات واسعة: فهو يشرف على كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية تنصيب لجنة شكلت لهذا العرض برئاسة "ديكازيسDikasis"[3] وقامت هذه اللجنة في 10 مارس 1834م، باستخلاص تقرير[4] ينص على: بسط السيادة على كامل التراب الوطني وبسط السيطرة الفرنسية فيها واستغلال خبرات البلاد.

---

[1]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص 356.

[2]بوحوش، عمار: مرجع سابق، ص 120-121.

[3]ديكازيس: عضو بالمجلس الشيوخ الفرنسي ولد خليفة عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص 58.

[4]تقرير لجنة: ينص استحداث منصب الحاكم العام الذي يشرف على تسيير شؤون المدينة والعسكرية في الجزائر، منح الصلاحيات للحاكم العام الفرنسي، وإدخال عناصر إلى الجزائر إلى المجالس. انظر: ولد خليفة، عبد الوهاب: مرجع نفسهص 57.

وطوال الفترة الممتدة ما بين 1830م-1834م احتارت فرنسا في طبيعة النظام للجزائر سواء مدني أو عسكري، وهذا الأمر ربطه بعاملين أساسيين هما: تجنب المعارضة الدولية وخاصة بريطانيا، احتواء المعارضة الفرنسية وخاصة المناهضة للحكم الملكي. وعليه لاحظت أن الاعتبار الجزائر كامتداد طبيعي لفرنسا سيخرجها من الحيرة، وعليه بدأت السلطات في تنفيذ سياستها الإدارية بالجزائر، فاستحدثت منصب حاكم عام، ودرست علاقتها بالحكومة المركزية في باريس، وتم إنشاء مجلس بلدي في الجزائر، أوصت هذه اللجنة بمد النفوذ الاستعماري إلى كامل التراب الجزائري.[1]

في 15 أفريل 1845م صدر مرسوم ملكي قسم البلاد من الناحية الإدارية إلى ثلاث مقاطعات: إقليم مدني فيه الجالية الأوربية وتخضع للإدارة المدنية، وإقليم يسكنه العرب يخضعون فيه للإدارة العسكرية، وأقاليم مختلطة وهي أماكن تقطن فيها أقلية أوربية تخضع للحكم المدني والأكثرية عربية للحكم العسكري.[2]

إن الإدارة الاستعمارية في الجزائر مقسمة بين الحاكم العام: هو مسؤول أمام وزير الحرب دوره الإشراف على السياسة القائمة على المستوى العسكري والمدني، والتصرف بحرية في العمليات العسكرية، يساعده في تسيير البلاد ومن الناحية المدنية نائب عام دوره يكمن في تنظيم أمور القضاء. الإشراف على الأمور مالية والضرائب والإدارة المدنية. وكذلك تم تقسيم البلاد إلى ثلاث نواحي ناحية وسطى مقرها الجزائر العاصمة، ناحية غربية مقرها وهرانوناحية شرقية مقرها قسنطينة، وكل ناحية يقودها قائد وكل ناحية مقسمة إلى أقسام تخضع لضابط وله

[1]قاصري، محمد السعيد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر "1830-1962"، دار الإرشاد، الجزائر2008، ص 133.

[2]ولد خليفة، عبد الوهاب: مرجع سابق، ص 58.

موظفين يحملون ألقاب قديمة مثل: الخليفة، شيخ، قايد، آغا وهذه الأقسام يسيرها مكاتب عربية.[1]

أما الجنوب بحسب مرسوم 24 نوفمبر 1871م يبقى تحت الإدارة المباشرة للعسكريين ذوي البدلة العسكرية، وفي هذا التنظيم تكريس لسلطة الأقلية على الشعب الجزائري. السبب الذي جعل فرنسا تسن النظام المدني في الشمال: هو ضغوطات المستوطنين لكي يتخلصوا من الحكم العسكري وتصبح السلطة في أيديهم وأعطى لهم مشروع 1870م السلطة في الحكومة العامة والعمالة ومنحهم كل السلطة في التراب المدني بواسطة البلدية.[2]

لقد اهتمت فرنسا اهتماما واسعا بالجزائر عامة وبصحرائها الجنوبية خاصة، وذلك كمحاولة منها ربط الجزائر بمنطقة النيجر عبر المسالك الصحراوية، والبحث عن السبل للتوسع في إفريقيا جنوب الصحراء، ولكي تؤمن نفسها في المناطق الجزائرية عقدت مع بريطانيا في 05 أوت 1890 معاهدة تنص على أن تكون أراضي الجنوب أراضي نفوذ فرنسية. كما الصحراء الجزائرية كانت لفرنسا مكانا لشق الطرق، ومد السكك الحديدية، وفتح المعابر، وفتح شهية الاستعمار في الزراعات الصحراوية فأسست فرنسا الجمعيات، والشركات الاحتكارية والبنوك، والشركات الفلاحية والصناعية للصحراء. كما أنها اهتمت بمشروع السكك الحديدية للربط بين أقاليم والشمال والجنوبي بناء على اقتراح"كاباباي Kababi " لسنة 1853م.[3]

وبسبب كل هذه الاعتبارات سنت فرنسا سنة 1884م قانون ينص على أن الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من الجزائر، لها ممثلوها في المجلس الجزائر، وتّتبع بواسطة الولاية العامة في شؤونها سياسية وإدارية واقتصادية لفرنسا، وحاولت فرنسا بإحداث تنظيم من النوع الإداري لم يرق إلى كيان سياسي. أما الذي جعلها تسن هذا النوع من النظام هو اعتبارات

---

[1]مكاتب عربية: أنشئت في فيفري 1844م لتكون واسطة بين الفرنسيين والزعماء الأهالي، يرأسها الضباط الفرنسيون، يساعدهم الأهالي ومترجمون يحسنون اللغة العربية، دوره تشتيت القيادات والزعامات الأهلية . للمزيد انظر: بوعزيز، يحي: مرجع سابقص 11.

[2]عباد، صالح: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين "1830-1930"، دار المعرفة، الجزائر، 2003، ص 107.

[3]مريوش، أحمد: "التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود الفعل سكان الهوقار"، مجلة المصادر: عدد 11، 2005، ص 114-117.

المالية بحثه، وبذلك أشارت لجنة برلمانية في المجلس العام لسنة 1902م أن تنظم أراضي الجنوب كوحدة إدارية متميزة لها ميزانيتها التي تغذيها الضرائب.[1]ولهذا الغرض أصبحت هذه المنطقة في المجال الإداري تابعة لمجالس الولايات، وهران، الجزائر وقسنطينة،توضع ميزانية الجنوب من طرف الحاكم العام، وهذا بعد منح الاستقلال المالي للجزائر سنة 1900م بعد مصادقته من مجلس الحكومة. لقد كانت الضرائب المجباة في الجنوب تعود إلى صناديق مال المجالس العامة في شمال الجزائر.

ولتحقيق التجانس الإداري في كافة القطر الجزائري، أجريت بعض التعديلات، فانتقلت السلطات البلدية إلى حكام مدنيين في البلديات المختلطة،[2] بعد أن كان يتولاها عسكريين.

كان هدف فرنسا من سنها للحكم العسكري محاولة منها لإيهام الناس لتمديد مشاريعها والتأكيد على تغريم من يخالف السلطات الاستعمارية أو يتعرض لمصالحها خاصة الطرق والقوافل التجارية أو يتجرأ على الوقوف ضد توسعها الطبيعي في الصحراء.[3]

مع تشكل فيدرالية النواب المنتخبين في عمالة قسنطينة بدأت هذه الأخيرة برفع جملة من المطالب منددة فيها بالسياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ومطالبتها بإصلاحات من شأنها ترقية سكان الجزائر ومن هاته المطالب هي إلغاء الحكم العسكري بالجنوب.

هذا المطلب تبناه الدكتور سعدان وطرحه لأول مرة أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي، الذي نظمه ممثلين على جمعية علماء المسلمين وفيدرالية النواب المسلمين، وانضم إليهم الحزب الشيوعي. ففي أثناء افتتاح أعمال المؤتمر الإسلامي خطب ممثلين عن الجمعية ومن النواب، ومن هؤلاء النائب العمالي لبسكرة الخاضعة للحكم العسكري: الدكتور سعدان، الذي طرح فكرة

---

[1]كما أشارت اللجنة إلى تقليد الحاكم العام سلطات اللازمة لإدارة أراضي الجنوب الجزائري، له مهمة حفظ النظام في منطقة الجنوب الجزائر، تأمين الدفاع على أرضه. للمزيد أنظر: سلسلة الملتقيات: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية "دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، (د،ن)، (د،ب)، ص37.

[2]البلديات المختلطة هي جلفة، الأغواط، بسكرة، تقرت، المشرية، عين الصفراء. انظر: سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية،مرجع نفسه، ص37.

[3]مريوش، أحمد: التوسيع الفرنسي في الجنوب، ص124-136.

المطالبة بحذف المحاكم العسكرية الشاذة وأن تصبح مدنية فوافق المؤتمر بالإجماع على هذا الاقتراح،[1]خاصةبعد سنة 1935م لأنه تم منح العسكريين كامل السلطة من أجل فرض الرقابة والنفي مصادرة الصحف وذلك بعد إن دعموا بنصوص تشريعية يتبع لهم ذلك. خاصة ضد أولئك الذين وقفوا سياسة التوسع الفرنسي، فتدهورت الحالة الاجتماعية والصحية بشكل واضح؛ من خلال ارتفاع نسبة الوفيات وانخفاض نسبة الوفيات وكذلك الهجرة الجماعية إلى تونس والمغرب.[2]

بعد عودة الوفد من باريس عمل على عقد تجمع شعبي للناس في 8أوت 1936م في المسرح البلدي بعد أن تم تقديم تقرير حول مساعي والنتائج التي تحصل عليها في باريس أضاف "بأن فيدرالية النواب تسعى لتحقيق هدف واحد هو الدفاع عن مصالح الأهالي المسلمين في الجزائر ودعا إلى منح المنتخبين المنتسبين إلى الفيدرالية ثقتهم، وأكد على ان فرنسا ملزمة بأن تأخذ معظم تلك المطالب بعين الاعتبار لأن المسلمين أراقوا دماؤهم في الحرب العالمية الأولى".[3]

وقرر الدكتور سعدان عقد اجتماع أخرا في بسكرة يوم11 اكتوبر1936م على الرابعة مساءا ليعرض على الأمةأعمال الوفد، فطبعت أوراق الدعوة ووزعت في بسكرة، ونظرا لخطورة ما يقوم به الدكتور سعدان قامت الإدارة الفرنسية بعرقلة هذا الاجتماع وذلك بمنع أصحاب السيارات من السفر بين بسكرة والزيبان. ولكن الاجتماع عقد وتوافدت عليه الحضور من باتنة وعين التوتة والقنطرة وأريس وتقرت والزيبان. شرح الدكتور سعدان مطالب الوفد وخاصة إلغاءالحكم العسكري بالجنوب، وتلى عليهما مضمون البرقيتين التي بعثهما إلى رئيس الوزارة و

[1]الإبراهيمي، محمد البشير، المؤتمر الإسلامي الجزائري العام، البصائر: عدد 41،الجزائر،19جوان1936م، ص188.

[2]قاصري، محمد السعيد:مرجع سابق، ص346.

[3]زوزو، عبد الحميد: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي "التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية" (1837-1939) ج2، تر: مسعود حاج مسعود، مطبعة هومة، 2006، ص 45-47.

الوالي العام: فالأولى تضمنت انتظارهم تنفيذهم لمطالب المؤتمر الإسلامي،أما الثانية فحوت دعوتهم للفت انتباه الحكومة لانحطاط سعر التمر في وقت ارتفع فيه سعر كل شيء.[1]

كما عقد اجتماع آخر في 24 جويلية 1937م بالمسرح البلدي تحت شرف بن جلول وفرحات عباس فبعد أن دعى بن جلول وضع ثقة التامة في الفيدرالية القادرة على الدفاع على الأهالي. ندد الدكتور سعدان بالتجاوزات الاستعمارية الإدارية واستعرض مختلف الوعود التي لم تطبق وأنهى خطابه "لقد بقيت تلك الأماني عالقة ولم يحظ أي منها بالتنفيذ ولئن تمت المصادقة على قوانين فيصالح الأهالي عملت الحكومة العامة في الجزائر على دفنها" ثم أكد على "إن الأهالي يعرفون الآن مبلغ صدق في سياسة الحكومة المركزية وأنه لن يعتمد هو ولا احد أصدقائه بعد اليوم على الحكومة أو على تلك وأعلن استقالته عن النيابة العامة ولكن أصر على إن الحكومة ملزمة على إن تأخذ قد أراقوا دماءهم في الحرب مثل فرنسا" وأنهى كلامه هذا محرضا المتعاطفين معه على الصبر وعدم الاستلام واعترف انه شخصيا تعرض للضرب ولكن ضده لم ينفذ وأنه مستعد للموت لدخول السجن والموت إذا لزم الأمر.[2]

وفي أوت 1938م أنشا الدكتور سعدان "جمعية التضامن مع الإقليم الجنوبي"و "جمعية الرابطة السوفية"، كان الهدف من إنشائها تقديم مساعدات للذين تركوا الجنوب لان صحراء القسنطينية خاضعة لقانون حديدي. وبتحريض من الدكتور سعدان ومحمد خير الدين كماأنشئت في نوفمبر 1937م"جمعية للدفاع عن مصلحة سكان الإقليم الجنوبي.[3]

لقد تحقق التمثيل النيابي للجنوب في البرلمان الفرنسي بداية من سنة 1946م.[4]

[1] ب،ي: اجتماع عظيم يعقده الدكتور سعدان، البصائر، عدد39، الجزائر، 16أكتوبر1936، الجزائر، ص316.

[2] زوزو، عبد الحميد: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي،ص45-47.

[3] Haddad, Mostafa, Op. Cit, p40.

[4] قاصري، محمد السعيد: مرجع سابق، ص338، 340.

المبحث الثاني: الإسهامات الكتلة في بعض المسائل السياسية:

المطلب الأول: دورها في الانتخابات:

تميز الجو السياسي في مطلع الثلاثينات بالتشاؤم والتوتر لدى المسلمين الجزائريين الذين خابت آمالهم في الوعود الفرنسية، خاصة بأن الاحتفالات المئوية التي لم تحقق أي شيء مما كان يطمح إليه، بل "تلك الاحتفالات نمت لدى المستوطنين الشعور بالتفاؤل" فعملوا على حرمان الجزائريين من الانتخاب من يمثلهم في مجلس النواب الفرنسي.[1]

قبل التطرق إلى واقع الإنتخابات في الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية يجب التطرق إلى التعريف بالوضع الإداري للجزائر فبموجب الأمر 18 أفريل 1854م قسمت الجزائر لثلاث عمالات: جزائر، قسنطينة، وهران وتضم بدورها إلى أقاليم مدينة خاضعة للنظام الفرنسي، وتم إلحاقها بموجب مرسوم 04 مارس 1848م.

وبعد ذاك تم إنشاء للعمالات مجالس عامة وبلدية، وأضافت لها مكاتب عربية لها نفس صلاحيات مكاتب العربية العسكرية. ومع مرسوم 20 ماي 1865م قسم التراب إلى بلديات وإقليم عسكري إلى بلديات مختلطة وبلديات فرعية لجمع القبائل والدواوير. كما تضم الجزائر3 أنواع من المجالس مجلس بلدي،[2] المجلس العام[3] والمفوضية المالية،[4] يتم انتخاب المفوضين الأوربيين عن طريق الاقتراع الفردي، أما المفوضين المسلمين عددهم 21 مفوض 15 ينتخبون و06 يعينهم الحاكم.

---

[1]بن حسين، كريمة: الحياة السياسية في قسنطينة من 1930-1939، رسالة للحصول على دبلوم للدراسات المعمقة في التاريخ حديث، جامعة قسنطينة، 1984، ص 37.

[2]مجلس بلدي: يضم فئتين مستشارون فرنسيون والأهالي مستشارون، للجزائر الحق في 36 مستشار فرنسي 12 ممثل من الأهالي ضمن المجلس لكن لا يتمتعون بنفس الحقوق المستشارون الفرنسيون. أنظر: معزوز، هدى: الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830-1962، "مجلة المصادر"، ع 11، سداسي الأول، دب، 2005، ص 199.

[3]المجلس العام: أوجد سنة 1858م يضم من عمالة الجزائر 31 عضو يختارهم الحاكم العام، عدد المستشارين من الأهالي 10 من مجموع 31 أي الربع في تساوي الحقوق والرتب لكن صنعوا من المشاركة في انتخابات مجالس الشيوخ. أنظر: معزوز هدى: مرجع نفسه، ص 200.

[4]المفوضية المالية: يتمثل دورها في التصويت على اقتراحات في المسائل المتعلقة بالضرائب ولرسوم وكذا بعض المسائل ذات طابع اقتصادي. أنظر معزوز ،هدى: مرجع نفسه، ص 200.

ومع صدور مرسوم سنة 1927م رفع عدد المفوضين إلى 24 منهم 17 مفوض عربية و7 مفوضين من القبائل ينتخبون لـ 6 سنوات قابلة للتجديد 3 مرات ينتخبون الوفود المالية عن طريق عن طريق التصويت الفردي، أما المفوضون الأهالي لا ينتخبون إلا جزئيا عن طريق هذا الإجراء.[1]

إن سبب نشأة فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين يعود لسنة 1926م، حينحاولت جماعة من النواب إنشاء فيدرالية هدفها الاتحاد والتعاون أثناء الإنتخابات.ففي أول عهدهم إنضم أعضائها إلى فيدرالية واحدة تعرف باسم فيدرالية المنتخبين السياسيين الجزائريين من أجل توحيد عملهم وتنسيق جهودهم داخل المجالس، والدفاع عن مصالح السكان الذين يمثلونهم، كما تعمل على الحصول على التعاون مع السلطات العامة لتوضع احتياجات السكان.[2]

ولتحقيق النواب المسلمين أهدافهم المسطر لها في برنامجها وخاصة مسألة التمثيل النيابي، ناضلوا بشتى الطرق والوسائل للوصول للغاية المنشودة.إلاأن السلطات الإستعمارية الفرنسية سلكت طرقا ملتوية، لإبعادهم العناصر الوطنية فوضعت شروط قاسية سواء بالنسبة للناخب[3] أو المترشح[4] ترشح الأشخاص الملائمين كان نادرا.[5]

ورغم هذه الشروط القاسية بالنسبة للناخب إلا أن الإقبال على لانتخابات كبير تفاعلا مع إصلاحات 1919م، ولتعبيرهم عن رفضهم للسلطة الإدارية، بل لمبدأ السلطة ولعناصرها ولممثليها خاصة بعد إخفاق الكثير من القوائم الانتخابية الرسمية وفي أماكن متفرقة من

---

[1]معزوز، هودى: مرجع سابق ، ص196-200.

[2]بن حسين، كريمة : مرجع سابق، ص97.

[3]شروط الناخب: سن 25، سكن بالمنطقة عامين فأكثر، عمل بالجندية البرية والبحرية، الملكية، الاستثمار أرض، توظف بالحكومة أو العمالة أو البلدية، العصوية، شهادة مدرسة ابتدائية. أنظر محمد، ناصر: المقالة الصحفية "نشأتها وتطورها وأعلامها" (1903-1931)، مجلد الأول، (د، ن)، (د، ب)، (د، س)، ص346.

[4]شروط المترشح: ولاءه لفرنسا، الطاعة والتجسس على المواطنين الجزائريين، الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي. أنظر محمد، ناصر: مرجع نفسه، ص346.

[5]محمد، ناصر: مرجع نفسه، ص346.

الوطن.وعلى الرغم من الضغوط الممارسة.[1] ونرد مثال على هذه التجاوزات على هذا مثل ما وقع في انتخابات المجالس العمالية في عام 1934م عندما ترشح الدكتور سعدان في هذه الانتخابات ضد منافسة الحفناوي دبابش وحلفائه" كازناف Kazneve "وشيخ العرب بوعزيز بن قانة، وهما المساندين لفرنسا في الواحات. وفي هذه المنافسة وفد على بسكرة بن جلول مع عدد من النواب لمساندة الدكتور سعدان في حملته الإنتخابية، وتميزت هذه الحملة بعدة صعوبات وضغوطات عملت فيها السلطات الفرنسية على إفشالها، ولكن هذا لم يتحقق بل تم إتمام الإنتخابات رغم استعمال المنافس الحفناوي دبابش القوة والعنف. لكن قائمة سعدان عرفت نجاحا،[2]واكتسبت رابطة النواب الجزائريين معظم المقاعد في مختلف المقاعدالمجالس العمالية: كهرية الزين في سوق أهراس وفرحات عباس في سطيف، خلاف في جيجل، الدكتور الأخضري في ورقلة بن عبود في عين البيضاء، بوصوف في ميلة صحراوي في الخروب.[3]

علقت الصحافة الإسلامية على هذه الإنتخابات بأنه أول مرة ينتخب الشعب فعلا، والواقع أن الشعب انتخب فعلا فقط في عمالة قسنطينة، لأن عمالتي وهران والجزائر لم يفز فيها أي عنصر من نواب، وسبب نجاح قائمة بن جلول يرجع إلى حنكته وحيلته السياسية في كسب ثقة الشعبية.[4] وعلى هذا النجاح الكبير وتوسع النشاط انتاب المستعمر والمعمرين حالة من الذعر والتوجس، فأشاروا للسلطات العمومية أن تتدارك الموقف والوضع باعتماد أساليب القمع والتهديد والمعاقبة في صفوف المنتخبين حتى تفشل مشاريعها المستقبلية.[5]

وخلال ترشح بن جلول لمختلف الإنتخابات وخاصة المجالس العامة، أكد أن هدفه الأساسي تحقيق المطالب الشرعية، والعدالة للأهالي كما أنه سيدافع بكل قوة لتحقيق الوحدة الفرنسية الإسلامية، وتحسين أوضاع الفلاحين من خلال تقديم الخدمات الصحية والمساعدات

---

[1] زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ص 163.

[2] كازناف: شيخ مدينة بسكرة لسنة . انظر: خير الدين، محمد: مذكرات الشيخ خير الدين، مطبعة دحلب،الجزائر، 1985 ص 285.

[3]خير الدين، محمد: مرجع نفسه، ص 285-287.

[4] فرحات، عباس: ليل الاستعمار، ص 117.

[5] بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص 98.

والعروض والعمل الجاد لإحلال العدالة في الخدمة العسكرية، ونشر التعليم باللغة العربية وتحسين أجر العمال وأوضاعهم الاجتماعية، كما عمل على إلغاء القوانين الإستثنائية، وتحقيق المشاركة الواسعة في المجالس النيابية، والتأكيد على السيادة الفرنسية لا رجعة فيه. وهذه المطالب هي التي جعلته ينجح أثناء انتخابات المجالس العامة في التقسيم الأول ضد السيد محمد المصطفى بن باديس والد الإمام عبد الحميد بن باديس في إنتخابات1935م.[1]

كما طالب بن جلول في الإنتخابات الوفود المالية في جانفي 1935م بإلغاء قانون الأهالي، قانون الغابات والمساواة في الخدمة العسكرية، وكما إتهمت السلطات الفرنسية بن جلول تدبير الاضطرابات قسنطينة1934م.[2] وبسبب مصاعب التي عرفتها البلاد في هذه الفترة من أزمة إقتصادية وأزمة سياسية رفع معظم المترشحين هممهم وعزموا على مواجهة الأزمة الإقتصادية.[3] إقترح بن جلول ترأس وفد يسافرلباريس ليطلع السلطات هناك عن كثب على الوضع السائد ولكن وزير الداخلية رفض ذلك مما جعل بن جلول يقترب أكثر من العلماء.[4]

كان بن جلول يوصف في بعض الأحيان عندما يبدي ولاءه ودفاعه عن السياسة الفرنسية بأنه رجل ذكي وشجاع، وكون مشاركته في عدة مناسبات جعلت منه شخصية بارزة وكسب في نفس الوقت تأييد العلماء ومساعدتهم، ونظرا للظروف المحيطة وثقافته الفرنسية وكفاءته السياسية التي تؤهله أن يتكلم أحيانا باسم جمعية العلماء وأبدى هو الآخر تأييده للحركة الإصلاحية وتبنت هاته الاخيرةلمطالبه.[5]

ففي أثناءحملتها الإنتخابية لسنة 1935م تجديد مجالس البلدية، وقعت حوادث عنيفة في قسنطينة، بجاية، سطيف وخاصة مدينة بسكرة[6] كانت في هذه الأخيرة حرب إنتخابية بين الفائز

[1]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص94.

[2]سعد الله،أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص70.

[3]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص78.

[4]سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 70.

[5]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص99.

[6]فرحات، عباس، ليل الاستعمار، ص117.

مسبقا الدكتور سعدان والحفناوي دبابش وتدخلت الإدارة وقامت بالتزوير في الانتخابات للوقوف ضد المترشح سعدان رغم النداءات الطاحنة.[1]

فخلال إنتخابات التجديد الجزئي للمفوضيات المالية في جزائر17 أفريل 1935م أرادت الإدارة الفرنسية الاستعمارية التأثير على الناخبين، فكانت تطلب من الناخبين أسماء بطاقاتهم ولا تسمح لهم باختيار ممثليهم، مما أعطت النتيجة بفوز بن علي الشريف حليف الإدارة بـ 500 صوت وخسارة حاج علي بـ 50 صوت وهو ما أدى لتذمر المترشحين وفرارهم من المعركة الانتخابية.[2]

وبعد هذه الأحداث ورد في تقرير "دورية الأعمال الأهلية" "للحالة النفسية للأهالي" بأن الأهالي تبصروا مقاطعة الانتخابات، ونشر في جريدة" برقية قسنطينة "رسالة للدكتور بشير والذي كان في نيته الاستقالة، حيث صرح"أنه يجب مقاطعة الانتخابات ولا تمثيل للمترشحين في الانتخابات التجديدية، والإضراب مستمر لغاية ربط شكاوى الجماعية للشعب المسام، وأن يحضر مختلف الاجتماعات التمهيدية الممثلين لفدرالية النواب المنتخبين الجزائريين ودعم المترشحين".[3]

إن إنتخابات البلدية لباتنة سنة 1935م عرفت الحياة السياسية فيها انتعاشا، بعد ظهور توجهات سياسية، بدأت تتدرب على الممارسة السياسية،لأنه بحلول سنة 1929م احتدمت المنافسة بين الأعيان المحليين المؤيدين للإدارة، والآخرين لقدوم الوافدون الجدد على مدينة باتنة من أنصار بن جلول وهو الدكتور بن خليل وقد حاز هذا الأخير على مقعد من 10 مقاعد، كما فازت قائمة بن جلول في كل مكن لامبيز وخنشلة، بينما لم يوفق الحكيم سعدان في هزم الحاج بوعزيز بن قانة، وسبب نجاح هذا الأخير هو وقوع ضغط على الناخبين من طرف بن قانة ورئيس بلدية بسكرة الذي تم تعيينه رئيسا للمكتب الانتخابي، فدفع هذا

---

[1]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص 103.

[2] Haddad, Mostafa, Op. Cit, p104.

[3]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية، ص 545.

الأمربالدكتورسعدان بدعوة إلى أنصاره بمقاطعة الانتخابات.[1] كما ندد سيسبان وحليفه غريب بالتزوير في الانتخابات 1935م وحرص على الطعن في التزوير.[2]

وكان رئيسهم الدكتور بن جلول يظهر بمظهر الزعيم ومساعديه فرحلت عباس والدكتور سعدان وكان يحظى بتعاطف العلماء ومساعدتهم المعنوية وجريدة الوفاق "لسان الحال" اتحادية منتخبي قسنطينة الجريئة.

أما في علاقته مع الوطنيين وعلى رأسهم حزب شمال إفريقيا فإنها لم تكن ودية، فاعتبرته جريدة "الأمة" لسان حالها على أنه حلمه ربط الشعب الجزائري بفرنسا، فبالمقارنة بين مطالب حزب الشعب، أن هذا الأخير طالب بالاستقلال الجزائري بينما يهدف النواب وعلى رأسهم بن جلول على الانتماء إلى العائلة الفرنسية، والعمل بمساعدة الفرنسيين على تحسين أوضاع الأهالي ولكنه يقترب منهم بإلغاء القوانين الاستثنائية.[3]

وفي انتخابات البلدية لعام 1937م نجحت قائمة أنصار الباشاغا بن قانة، وهو أحد أعوان الإدارة بعد قيام أنصار هو أشياعه بالقيام بأحداث خطيرة أثناء عملية الانتخاب، بمنع الناخبين من استعمال الخلوة، وهو ما أدى بالمساس بمصداقية الانتخابات وفشل الدكتور سعدان. رغم الاحتجاجات الكبيرة بالتشهير بالتجاوزات، لكن الإدارة الفرنسية سجلت أنصار الباشاغا بن قانة.[4]

كانت أهم نتيجة لهذه الانتخابات هو تدني في سمعة القياد وأعوانهم وبالمقابل اخذ السكان ينظرون إلى رؤساء مجالس الجماعات الذين لم يعودوا تحت رحمة الحكام الإداريين على أنهم المسؤولون على تحقيق مطالبهم.[5]

---

[1]زوزو، عبد الحميد: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، ص 38، 39.

[2] Haddade Mustafa, Op.Cit, p 105.

[3]بن حسين، كريمة، مرجع سابق، ص 99.

[4]بك، محمد: مرجع سابق، ص 72.

[5]زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي في الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ص 164.

وبصفة عامة فإن النشاط السياسي لفيدرالية المنتخبين ظل مرتبط شخصيات مثل الدكتور سعدان، الدكتور سيسبان، الدكتور بن خليل، الأستاذ غريب والقاضي عبد القادر المدعو قدور.[1]

المطلب الثاني: موقفها من بعض المشاريع الاستعمارية:

إن أهم مشروع إصلاحي بعد إصلاحات 1919م هو مشروع[2]" موريس فيوليت".ان قبول "ليون بلوم Lion Bloom "مشروع وزير الدولة" موريس فيوليت "، جعل المسلمون يسعون لتطبيقه على ارض الواقع لأنه يحوي في طياته ما فيه منفعة و صلاح للجزائريين مثل "ممارسة أصناف محدودة من الأهالي لما للمواطنين الفرنسيين من الحقوق السياسية بدون أي تعديل في نظام أحوالهم الشخصية أو حقوقهم المدنية".[3]

هذا المشروع قدمه فيوليت كترضية للقسنطينيين والتلمسانيين الذي نادوا بحياته، فأخذوا بآرائهم السياسية للوصول إلى صيغة مشروع متوازن يقبل به الجميع. يعد هذا المشروع يهتم بمعالجة كافة نواحي الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولكنه ركز على الجانب الاجتماعي.[4] ففي كتابه "هل تعيش الجزائر؟" أظهر ما كانت تعيشه الجزائر من مظالم وأظهر حقائق لم يعرفها الناس، وكان جل أفكاره سواء في الكتاب أو المشروع توجز الفكرة التالية: " إن عدم التعجيل في إنصاف الجزائريين وإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية في الحقوق والواجبات، فإنهم سيدفعون إلى الاتجاه الاستقلالي عندئذ سنخسر أرض الجزائر نهائيا".[5]

أما في موضوع آخر لقد عبر فيوليت عن سياسة الإدماج بقوله "إن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد وهو الإدماج" وألح على الحكومة الفرنسية

---

[1]زوزو، عبد الحميد: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، ص 43.

[2]زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة الجزائرية ، ص 409.

[3]جوليان، شارل أندري،: مرجع سابق، ص 148.

[4]زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة الجزائرية، ص 409.

[5]المدني، أحمد توفيق: هذه الجزائر، ص 171.

بضرورة الاهتمام بالحقائق الآمال الوطنية وعدم تجاهلها، وإلا ستظهر لنا القومية المتأججة في الشمال الإفريقي مثل بقية أنحاء العالم.[1]

أيد العلماء جمعية النواب في طريقة عملها في إرسال الوفود ولبرنامجها السياسي وخاصة مشروع موريس فيوليت، فحينما سافر وفد من النواب سنة جويلية 1927 للقاء" ألبيرصارو"طرح على هذا الأخير مسألة نيابة الأهالي بمجلس الأمة الفرنسي، وحينما اطلع على مضمون مطالبها أصدر قرار رسمي بتاريخ 6 سبتمبر 1928 يقضي بتأسيس لجنة[2] من 17 شخصية تدرس مسألة الأهالي الجزائر، وأهالي المستعمرات الفرنسية في البرلمان الفرنسي.

لقد كان كل من الوزير" ألبيرصاروا" وموريس فيوليت" من المنتقدين للسياسة الاستعمارية الفرنسية، وظلا طيلة فترة بين الحربين العالميتين يدعمان النخبة في مساعيهما للحصول على الحقوق السياسية.

فبعد فشل لجنة" ألبيرصاروا"قام "موريس فيوليت" بالإنتقال بنفسه للجزائر للنظر في حالة الجزائر، وفي شؤون الأهالي المسلمين ومطالبه، ولقد لقيت هذه اللجنة باستقبال شعبي وهيئات سياسية وثقافية ودينية، وأبدى الشبان الجزائريين تأييدهم لمشروعه.[3]

فبعد عودة فيوليت إلى فرنسا قدم لمجلس الشيوخ في جويلية 1931م مشروعه وبعد مناقشات ومشاورات وأطلق عليه اسم مشروع "بلوم فيوليت".[4]

مع هذا لقي هذا المشروع الرفض من بعض الشخصيات الفرنسية مثل: "بول فيري Paul Ferry" رئيس اليقظة للمثقفين المناهضين للفاشية. لكن الحكومة الفرنسية لم تأبه بل قامت بدراسة مسألة التمثيل النيابي للأهالي، وأبرز تقريرها مظالم النظام وفيه ركزت على التذكير بالمبادئ المطبقة في مجال تمثيل الأهالي.

---

[1] الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص 168.

[2] هذه اللجنة مكونة من الرئيس ألبيرصارو، أندري كوتي مراقب الحسابات ومندوب الشؤون الجزائرية في الوزارة الداخلية وأيضا كأمين عام للجنة، أوغستين برنارد أستاذ بجامعة السوربين والكاتب العام للجنة لأمور المسلمين. للمزيد أنظر: زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة، ص 422.

[3] زوزو، عبد الحميد: مرجع نفسه، ص 424-425.

[4] لونيسي، رابح وبلاح، بشير: تاريخ الجزائر المعاصر،ج1، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 299.

بواسطة هذه النقاط الثلاث يكون عدد المنتخبين لا يتعدى 3/1 في المجلس البلدي، ¼ في المجلس العام وأقل من 3/1 في المندوبيات المالية وبهذا دورهم لا يتجاوز الاستشارة.[1] لكنه اعتبروه فرنسيو الجزائر أنه مشروع ينهي الوجود الفرنسي في الجزائر، وبفعل الضغوط لم تناقش اللجنة المنتخبة سوى الجزء المتعلق بتنظيم المجالس المحلية الجزائرية، مؤجلة الأهم إلى ما بعد ربيع 1934م، وكما كانت هناك مشاريع أخرى.[2]

مشروع"قيونوت Qanott"،برنامج"دوركس Dorex"وتخطيط "كيطولي Kitoula "وكانت كلها ترمي في الصميم مراعاة مصلحة فرنسا في هذه البلاد وفي تثبيت قدم الفرنسيين[3] مشروع"سوليت Soulette"سنة 1930 اقترحه نائب باريس المعتدل القس" إدوارد سوليةIdoirdesoulier"ظل تقترحه منذ 1927 ثم عرضه على مجلس الأمة بهدف إحداث نيابة للأهالي المسلمين يوافق مع ذكرى تاريخ الاستيلاء على الجزائر. وينص على: أن تتولى هيئة انتخابية خاصة تتكون من كل الذين يعرفون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية وكذلك صنف الذي يحمل الشهادة الابتدائية ومن يدفعون الضرائب يزيد قدرها عن 500 فرنك على انتخاب نواب عنهم. تنتخب هذه الهيئة 05 نواب بمجلس الأمة، وسناتورس أحدهما يمثل بلاد القبائل. لكن هؤلاء النواب يستدعون لحضور جلسات برلمانية لمناقشة قضايا التي تهم المستعمرات، أما التي تتعلق بالوطن الأم فتبقى خاصة بالبرلمانيين الفرنسيين.

مشروع قرنيت1933م: هو نائب بمجلس الأمة، ونائب رئيس جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، استوحى مشروعه من خلال الاقتراحات والتصورات التي تقدم بها العديد من النواب

---

[1] يجب أن يكون تشكيل المجالس والانضمام إليها بصفة تكون فيها الغالبية العظمى للعنصر الفرنسي. لمعرفة المزيد من نقاط التقرير. انظر: قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص 576-577.

[2] الجيلالي، عبد الرحمان: مرجع سابق، ص 225.

بمن فيهم نواب الحزب الاشتراكي باقتراحه: منح المسلمين 3 نواب تنتخبهم الهيئة الانتخابية التي نص عليها قانون الإصلاحات سنة 1919.[1]

وافق على هذا المشروع 190 نائب وهو ينص على:

إلغاء بعض الإجراءات الاستثنائية مثل قانون الوضع تحت الرقابة الخاصة، إلغاء محاكم الجنايات، المساواة القضائية بين المسلمين والفرنسيين وكذلك في الخدمة العسكرية. أما في مسألة التمثيل النيابي يفيد بانتخاب 03 نواب مسلمين في مجلس الأمة بنسبة واحدة من كل عمالة. هذا المشروع حاز على إعجاب العلماء فقط.

كما أن هناك اقتراح"جاك دريو Jack Dario"(زعيم الحزب الشعبي الفرنسي الجديد) يرى منح حق الانتخاب لجميع المسلمين دون تمييز يتولون انتخاب من يمثلهم نوابا وشيوخا، لكن هذا الاقتراح لم يرض سوى ابن تامي، أما باقي النخب فلم يستهوها لا مشروع سيولية ولا "قرنيت،بل نال رضاهم مشروع بلوم فيوليت ولهذا ظلت هذه المشاريع سوى حبر على ورق وحتى لما عرضوا على مجلس الشيوخ سنة 1939 لم يظفروا بالرضا.

لكن"موريس فيوليت"لم ييأس بل دافع عن مشروعه الإصلاحي، فقام بطرح مشروعه على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936م، وظهر ذلك في الجريدة الرسمية يوم 30 ديسمبر 1936 مشتملا على 8 فصول و50 مادة تتمحور حول العناصر التالية: إدماج الجزائربفرنسا تمكين الجزائريين من الانتخاب ممثلين في البرلمان الفرنسي.[2](وللمزيد أنظر الملحق رقم03)

وألحق بمشروع بلوم فيوليت مذكرتان تتعلقان بالجزائر الأولى تقترح إيجاد مجموعتين انتخابيتين في الجزائر والثانية كانت تتضمن تقرير عن مشاكل الميزانية الجزائرية–فالمذكرة الأولى تقضي بدمجهم بالجزائر والثانية بضرورة دمجهم نفسيا وعقليا وأن تصبح اللغة الفرنسية هي اللغة الأم للأطفال الوطنيين.[3]

---

[1] زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة ، ص426- 456- 454.

[2]بلاح، بشير ولونيسي، رابح: مرجع سابق، ص 230.

[3]دسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ شمال إفريقيا، ص 171.

لقد تباينت المواقف من مشروع بلوم فيوليت فقد تحمس له الاندماجيون ورأوا فيه فرصة لخلاص الجزائر من الحالة الأهلية، بينما رفضه نجم شمال إفريقيا لأنه يعطي حق الانتخاب لـ 25000 برجوازي ويترك في الجهل والشقاء 6 ملايين فلاح ونلحق الجزائر نهائيا بفرنسا" أما جمعية العلماء المسلمين لم يرفضوه صراحة، أما الكولون فقد اعتبروه مؤامرة ضدهم ورفضوه لأنه يهدد مصالحهم وامتيازاتهم وهيمنتهم المطلقة على أوضاعهم.[1]

وبعد انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول في 07 جوان1936م سافر وفد في جويلية 1936م إلى باريس، لنقل المطالب فطمأن الوفد السلطات الفرنسية أن الجزائر هادئة والجزائريون يعتبرون أنفسهم فرنسيين ويطالبون فقط بالحصول على نفس حقوق الفرنسيين.[2]

استقبل الوفد مختلف الكتل من"ليون بلومLion Bloom"ثم"موريس فيوليت"وزير الدولة والسكرتير العام للجمهورية"بول موجPaul Moug". وعد بلوم الوفد بالنظر في المسألة الجزائرية بعدالة وإنسانية وصداقة، وخلال اللقاء قال بن باديس "لو عدنا بأياد فارغة فإن الفرحة تترك مكانها للخيبة حتما وبالتالي فإن خصوصا وأعداكم سوف ينتصرون". فرد عليه وزير الدولة "إني سعيد بلقائي بفرنسيين آخرين ديمقراطيين يستقبلون ديمقراطيين آخرين، فوعد بالاهتمام بقضايا الأهالي".[3]

بعد عودة الوفد إلى الجزائر 02 أوت 1936م بمدة قصيرة ساد في الجزائر جو من الرضا والتفاؤل، لكن هذا الهدوء لم يدم طويلا فبدأت الصدامات والصراعات.[4] وأمام هذا الوضع أرسلت حكومة ليون بلوم في مارس 1937 لجنة برلمانية، لكي تتحقق من الوضعية الجزائر في شتى الميادين وترأس اللجنة"لامارتينك لاكرزيير Lamartine Lakzaria"وعدد من النواب أمثال"تانيل Tunnel"، "دونسون ميشيل Dohnson Michelle". وقررت هذه اللجنة

---

[1]بشير، بلاح: مرجع سابق، ص 230.

[2]قداش، محفوظ وجيلالي، صاري: مرجع سابق، ص 42.

[3]حميد، عبد القادر: مرجع سابق، ص 74.

[4]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ إفريقيا، ص 174.

مساندة المشاريع الهادفة للإصلاح.[1] فكان رد هذه اللجنة المطالبة بالاستقلال وهذا ما اعتبره الاستعماريون الفرنسيون تمهيدا للموافقة على مشروع بلوم فيوليت، فعندما عادت لفرنسا الرغبة لعرض مشروع بلوم فيوليت على البرلمان الغربي من أجل مناقشة قامت حملة قوية من أجل إسقاط المشروع ولكن النخبة لم تفقد الأمل.[2]

كان النواب يرون أن الحل الأمثل للمشكلة الجزائرية هو تقارب الأجناس ويسود بينهم روح الإخاء، وتتحطم الروح المعنوية، وإقامة جمهورية جزائرية أخوية سلمية. واقتنع" ألبيرصارو"بهذه الحجج المقدمة من طرف النائب فرحات عباس لكنه صرح أنه عاجز أمام قوة الاستعماريين،[3] خاصة بعد مناقشة للمشروع مع نواب أوربيين وحاول إقناعهم بالحجج التي قدمها الصيدلي فرحات عباس، لكن هذا لم يأتي بنتيجة، وبعد ذلك سارت الحوادث بشكل سريعا فطلب منهم الرئيس التريث والصبر بشأن الإصلاحات لكن أعداؤه أسقطوه وخلفه"دالاييهDallie".[4]

وعند اعتلاء "دالاييه" عملت النخبة على دفع الوزارة الفرنسية على الموافقة على مشروع بلوم فيوليت، فقررت عقد المؤتمر الإسلامي الثاني عام 1937م وطالب المؤتمرون تأكيد المطالب الجزائرية وعلى أساسها مشروع بلوم فيوليت[5].

والواقع أن المؤتمر الإسلامي هو بديل لمشروع بلوم فيوليت، بل هو مجموع المطالب الخاصة بكل فئة تتكامل لتمثل كافة النواحي حياة الدين والاجتماع والسياسة والاقتصاد.

لكن هذا المؤتمر لم يلق نجاحا، كما فقدوا الثقة تماما في البرلمان الفرنسي بخصوص مشروع بلوم فيوليت، وأعلنوا أن الوسائل التي استخدمتها حكومة الجبهة الشعبية غير كافية، لأن هذه الأخيرة أعلنت أنه إذا تم التصويت على المشروع سوف تتصدع وزارته.[6]فأبدى بن جلول غضبه على متصرف بلدية عين مليلة المختلطة، وأشهر الحرب باسم المنتخبين على

[1]عباس، فرحات: ليل الاستعمار، ص 119.

[2]الدسوقي، ناهد ابراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص 175.

[3]الدسوقي، ناهد ابراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر، ص 226.

[4]الدسوقي، ناهد ابراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص 176.

[5]الدسوقي، ناهد ابراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر، ص 227.

[6]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص 176.

مبادئ النظام الإداري نفسها، مطالبا بحذف إدارة الشؤون الأهلية، ووجه تعليمات باستقالة المنتخبين إن لم تتم تزكيه مشروع بلوم فيوليت في أوت 1937م.[1]

فكون وفد مكون من النواب برئاسة فرحات عباس للقاء برئيس"دالاييه"لكن هذا الأخير عبر عن موقف حكومته بما يلي: "إن البرلمان قلق من أجل مشروع بلوم فيوليت ولم يجتمع على رأي إزاء مسألة منح الجنسية الفرنسية وتعارضها مع الحالة الشخصية للمسلمين وأمام هذا الموقف ليس لدي ما أقوله لكم، وأطلب منكم مساعدتي ويجب عليكم تحترموا الأوامر ولا تجبروني على استعمال القوة، وأطلب منكم أن تمدوا لي يد المساعدة قصد المحافظة على الأمن، ولا تنسوا أن فرنسا قوية الجانب".[2]

وعليه وجه المؤتمرون الدعوة للاستقالة، وبالفعل أقدمت الأغلبية الكبيرة خصوصا من عمالة قسنطينة من النواب البلديين وأعضاء الجمعيات والمجلس المالي والمجالس العمالية، في العمالات الثلاث على تقديم استقالتهم احتجاجا على اعتراض الحكومة للنظر في مطالب الأهالي المسلمين.[3] ورد فرحات عباس "إن احترام حقوق الإنسان أكثر أهمية من السياسة التي تفسح الآمال طريقا عريضة ثم تخيب الآمال، وتعد هذه سياسة ذات عواقب وخيمة ومآلها الفراق وستتحمل الحكومة الفرنسية أمام التاريخ مسؤولية هذه السياسة"[4]

وفي جانفي 1938م صدر الأمر إلى المنتخبين ليعودوا إلى مقاعدهم بالمجالس ولا يعتبروا أن هذه الظاهرة سوف تنجح.[5] وصرحت الإدارة الفرنسية أنه سيتم إعادة طرح المشروع بلوم فيوليت للمناقشة أمام البرلمان الفرنسي، وعليه عاد النواب إلى مناصبهم مرة أخرى ولكن

[1]شارل أندري، جوليان: مرجع سابق، ص 151-152.

[2]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص 177.

[3]زوزو عبد الحميد: مرجع سابق، ص 436.

[4]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص 177.

[5]شارل أندري، جوليان: مرجع سابق، ص 152.

الجهود الفرنسية فشلت في تحقيق الوعود المبذولة، كما فشلت في التوفيق بين الجزائريين والسياسة الفرنسية فانهارت الثقة بين الطرفين وتحطمت العلاقة التي كانت تربطهما.[1]

لكن كانت هناك جهود فردية لا يمكن تجاهلها من أجل إعادة ربط العلاقة بينهما فحاول بن جلول تهدئة المسلمين "أن عناية السلطان العمومية في فرنسا مثلها مثل ما في الجزائر وسوف تبرر مرة أخرى ثقتنا في الحكومة والبرلمان بهذا نحن تقول لكم تحلو بالصبر والثقة" كما طالب فرحات عباس في جريدة التي صرح منها بن جلول وهي جريدة لاجونتيس "إن أحزاب اليسار تجد حاليا فينا -نحن أعضاء اتحادية المنتخبين المسلمين- سندهم الأكثر مناعة، لكن طفح الكيل، وقد بلغ السبيل الزبى، وأنه ألح على الإعلان لدفع المسؤولين لاتحاديتنا، على أن الانتظار يطول مداه، من شأنه أن يؤدي إلى بروز حركات قد لا تستطيع بعد ذلك نحن المنتخبين كبحها".

لكن الحكومة الجبهة الشعبية لم تقم بشيء ملموس لصالح المطالب الجزائرية، بل لأبقت على مرسوم ديني كما ألغت حرية الصحافة واكتفت بتنصيب لجان دراسة. وقام بعدها المنتخبون الأوربيون بمدينة الجزائر بحملة عنيفة ضد مشروع بلوم فيوليت الذي تم دفنه بالفعل سنة1936م.[2]

المطلب الثالث: دورها في المؤتمر الإسلامي الأول والثاني:

إن المؤتمر الإسلامي لم يكن أول تجميع إسلامي من نوعه، بل كانت محاولات عديدة من نوعها فقد كانت هناك حركة قبله أقامت احتجاجا على التجنيد الإجباري 1906م-1914م لكنها لم تلق النضج المتمثل في التنظيم وتحديد الرؤية وتنسيق الجهود. وتلتها بعد ذلك حركة الأمير خالد التي تولدت عن قانون 1919م. لكن السلطات الاستعمارية قضت عليها، لأنها ارتبطت بشخص واحد وهو الأمير خالد في حد ذاته. كما كانت محاولة أخرى أثناء الإحتفالات المئوية، لكنها لم تولد تجمع شعبي واسع النطاق. وظلت مقصورة على المقالات والصحف

[1]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ شمال إفريقيا، ص 229.

[2]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص 284.

وأحاديث المجالس الخاصة. ويمكن إعتبار تجمع جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م، أول تجمع ديني ثقافي، ولكنه ليس سياسي وأهدافها لا تمثل كل التيارات الاجتماعية والسياسية في البلاد.[1]

إن المؤتمر الإسلامي أكبر تجمع منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، من حيث عدد الحاضرين والمشاركين، رغم تباين أفكارهم واتجاهاتهم السياسية.[2]جاء هذا المؤتمر بعد إضطرابات ناجمة في الأغلب عن نفاذ صبر الشعب، لذلك يشعر المنتخبون بضرورة التوصل إلى إصلاحات يقترحها مجمل المنتخبين ووجهات المنظمات الإسلامية التي يمكن أن تأخذها الحكومة الفرنسية محل جدية، خاصة أن النواب ليسوا أقوياء ولا أغنياء ولا متعلمين كفاية ليصبحوا مستقلين، وكان الإندماج مع المحافظة على الأحوال الشخصية هو الحل الوحيد وطوال الفترة ما بين 1934م-1935م إهتموا بمشاريع الإصلاح المتعلقة بالتمثيل النيابي، لكن معارضة الكولون وعدم تفهم الإدارة وتنازل بعض المنتخبين صارت جهودهم عقيمة.

تعود فكرة إنشاء المؤتمر إلى الأمير خالد ولكنه لم يلق المتابعة، فأعادت جبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها طرحها سنة 1943م، وتحدث عنها فرحات عباس وساطور قدور، وحاول الأول تأسيس حزب يعكس تطلعاته ويكون صوت الشعب وقرر أن الانتخابات لا تربطه بالأشخاص بل بالبرامج المقدمة من الحزب، فأسس فرحات عباس حزبه في1935م، كما تأسست لجنة الدراسات والتنظيم العمل التي تهدف إلى تطوير الجماهير المسلمة ضمن المدينة الفرنسية، العمل على تقارب الأجناس، المساواة في الحقوق وحرية الشعائر الدينية ولكن هذه اللجنة فشلت في تحقيق أهدافها.[3]

إن ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م، ونجاح المنتخبين المسلمين الجزائريين 1934م في انتخابات البلدية، ميلاد الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936م، كما

[1]أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج03، ص 154.

[2]العمري، مومن: مرجع سابق، ص 51.

[3]قداش، محفوظ وصاري، جيلالي: مرجع سابق، ص 37-38.

ظهرت في هذه الفترة المشاريع الإصلاحية الفرنسية وعلى رأسها مشروع بلوم فيوليت، هذا الأخير كان في حكومة الجبهة الشعبية لجنة تختص بالشؤون الأهلية، فهذه العوامل ساهمت في تبلور فكرة القيام بمؤتمر إسلامي لأنهم رأوا في نجاح حكومة الجبهة الشعبية فرصة لتحقيق مطالبهم.[1]

إنطلقت فكرة عند المؤتمر من قسنطينة البعض ينسبها للشيخ عبد الحميد بن باديسوالبعض نسبها للدكتور محمد الصالح بن جلول، وهناك من أرجعها للحزب الشيوعي لأنه كان وراءه عقده بالإيحاء للعناصر السياسية الجزائرية بضرورة عقد اجتماع تأييدا للجبهة الشعبية وحكومتها، لكن بركات بن جلول[2] أكد أن فكرة عقد مؤتمر دارت في ذهن بن جلول وخص بها النواب عماله قسنطينة فقط وصارح بالفكرة لابن باديس، وكان رد هذا الأخير قبول الفكرة ولكنه طلب منه توسيع دائرة الاجتماع ليشمل العمالات الجزائر وهران وقسنطينة، وهذه الفكرة أعجبت بن جلول لأنه كان يتطلع للزعامة، فنقل بن باديس الفكرة للعاصمة ووجدت صدى طيب.[3]

واستجابت فئات الشعب الجزائري لدعوة بن جلول وابن باديس لأنهما يمثلان هيئتان يثق الشعب فيهما فالجمعية علمته المطالبة بالحق والاستجابة للدعوة، وأما النواب علمه معنى النيابة والتف حول فكرة المؤتمر الإسلامي النواب، العلماء، الإشتراكيون والشيوعيون، قدماء المحاربين والشباب الفلاحين ولم تكن بين الدعوة والاستجابة سوى بضعة أيام.[4] أما مثقفو جريدة" LaVoix des humbles"فقد رفضوا الفكرة واتهموا النحب بالولاء للعروبة المتأججة في المشرق.

[1]العمري، مومن : مرجع سابق، ص 52-69.

[2]بركات بن جلول: أحد رجال السلك القضائي من أصدقاء وأقارب بن باديس وخطاط مجلة الشهاب، وهو من عائلة بن جلول. أنظر: العلوي، محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية، 1830-1954، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، (د، س) ص 157.

[3]العلوي، محمد الطيب: مرجع نفسه، ص157.

[4]سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية، ج3، ص154.

وفي ماي 1936م وجه الأمين العمودي نداء لكل الجزائريين ناشدهم فيه للعمل ضمن إطار موحد قصد وضع مبادئ مشتركة، فلقيت دعوته استجابة واسعة وتكونت لجان عديدة لإسماع صوت الجزائريين ونقل اهتماماتهم.[1]

في الأيام التي سبقت المؤتمر شاع خبر أن هذا الأخير برّمج لمناقشة مشروع فيوليت. لكنه أثناء المناقشات قرر أنه عنصر من أربع عناصر، وعليه قرر المؤتمر"عدم التقيد المطالب ببرنامج معين وعدم بنائها على أسس برنامج مخصوص".[2]

عقد مؤتمر الإسلامي 07 جوان 1936م بقاعة الماجستيك بحضور غفير شمل العامل والخامل والتلميذ والفلاح والفتى والشيخ.قد وصفه أحمد توفيق المدني في كتابه حياة كفاح بقوله"قابل المسلمون ذلك بحركة جماعية أفول شعبية فاجتمعوا اجتماعات عدة بالنادي وغير النادي، واتفقوا على أن يعقدوا مؤتمر عاما لأول مرة في التاريخ".[3]

إفتتح المؤتمر النائب تامزالي رحب فيها بالمؤتمرين وتمنى لهم النجاح، ثم قام رئيس المؤتمر الدكتور صالح بن جلول فخطب وصف خلالها حالة الأمة، وبين الأسباب التي دعت إلى عقده والمقاصد منه، وأكد على أن النواب كلهم أجمعوا على: المطالب السياسية، ومنها التمثيل في البرلمان على أساس المساواة في التعليم. ثم قام الدكتور الجيلاني بن التهامي، تكلم باسم نواب عمالة وهران وأعلن أن جمعية مستعدة على التعاون مع جمعيات النواب على هذه المطالب. وبعدها قام الدكتور البشير عبد الوهاب، وأعلن هو الآخر تضامنه مع إخوانهم على تلك المطالب. ثم قام فرحات عباس صرح أنه متفق مع النواب على المطالب وفي مقدمتها التمثيل النيابي وكيفيته.ثم تكلم الدكتور سعدان هو الآخر فاقترح على النواب المطالبة بحذف المحاكم العسكرية وأن تصبح الأقسام الجنوبية مدنية، فوافق المؤتمر بالإجماع على هذا الاقتراحات ثم افتتحت الجلسة على النواب إلى العلماء والشبان.[4]فخطب كذلك من القطاعات

---

[1]حميد، عبد القادر: مرجع سابق، ص 71.

[2]سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 154.

[3]المدني، أحمد توفيق: حياة كفاح "مذكرات في الجزائر" 1925-1954، ج2، (د، ن)، الجزائر، 2009، ص 363.

[4]براهيمي، محمد بشير، مرجع سابق، ص 304-305.

الأخرى مثل السيد سكوت الفرنسي المندوب فرع الاشتراكي الفرنسي، ومن الجمعية خطب الإبراهيمي وابن باديس والطيب العقبي بينوا فيه أهمية اللغة العربية. وحضر للمؤتمر في3 ولايات العاصمة، تلمسان وقسنطينة. بإشراف لجان ونواب: علماء والشبان، رجال المصانع العمال والفلاحون وقدماء المحاربين.[1] واتفقوا على جملة المطالب ثم تسجيلها ضمن ميثاق أطلق عليه اسم مطالب الشعب الجزائري المسلم.[2]

إقترح بن باديس رئاسية بن جلول للمؤتمر الإسلامي ورئاسة التنفيذية ووضعه في الوجاهة، لأنه سيترأس الوفد إلى باريس، وعليه كلف معظم النواب بأعمال في عمالاتهم، لكن بن جلول لم يقم بها لأنه كان مشتغل بأعمال مجلس الوفود المالية في الجزائر، وبرر ذلك بإن قسنطينة مهيأة أصلا لذلك –حسب رأيه– فقبلوا عذره وطلبوا منه تكوين لجان للقيام بالأعمال التي لم تنجز بعمالة قسنطينة.

كما تغيب بن جلول في اجتماع لوضع ترتيبات الأخير التي تقرر فيها: مهمة الوفد، تاريخ سفره، المطالب المتمثلة في الميثاق الوفد يضم 10 نواب، 3 علماء، 3 شبان، نائب من الجنوب الوفد يضم:

من عمالة الجزائر: العقبي، عمار فرشوخ: البشير بن الحاج، بوكردنة.

من عمالة وهران: الابراهيمي، بائس تزرزي، بوشاحة محمد القاضي، طالب عبد السلام.

من عمالة قسنطينة: ابن باديس، بن جلول، فرحات عباس، طهرات، ابن فليعة ابراهيم.

من المناطق الصحراوية: سعدان، الاخضري.(للمزيد انظر الملحق رقم 04).[3]

سافر الوفد في 23 جويلية 1936م لمقابلة الرئيس بلوم فيوليت، فاستقبلهم السيد أبو Apuaالمكلف بالشؤون الأهلية والسيد"ريجيس Régis"نائب مدينة الجزائر وسلموهم نسخة من

[1] سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 156.

[2] قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية، ص 612.

[3] La Voix des humbles, Juillet1936, N170.

المطالب، في 22 يوليو عبر بن جلول عن ثقة الشعب في الجبهة الشعبية وحكومتها والحاكم العام" لوبوا Lopua ".[1]

كما أشار إلى هدوء السكان وتوافق مختلف الأعراق التي تسكن الجزائر، ورغبتهم في الإحتفاظ بهذا الإتحاد، إلى أمل المسلمين في المصادقة على الإصلاحات هامة، ولما أقام المستشار البلدي للجزائر والأمين العام للجنة التنفيذية فقاموا بتنفيذ المطالب، وألحوا على أن الجزائر هي أرض فرنسية يسكنها الفرنسيون لها الحق في كل عناية فرنسا بالإضافة إلى المطالب المتضمنة في الميثاق.(أنظر الملحق رقم 05).

في 24 جويلية استقبل الوفد من قبل مجموعة برلمانية للقسم الفرنسي للأهمية الشعبية والمجموعة البرلمانية الاشتراكيين والراديكاليين ومن قابل الوزراء "بول فور" و"دلاايبي Dlaba "ريفيرRevere"، "سوزان لاكورSusan Lacor"، وكان دليل هذا الوفد هو "ريجيReggie" من أجل طمأنة الرأي العام الفرنسي، وأثناء إقامة الوفد في باريس كان لقاء بينهم وبين مصالي. هذا الأخير الذي أعاب على الجمعية تحالفها مع المنتخبين المعروفين بسياستهم الموالية لفرنسا.[2]

وبعد اطلاع بلوم فيوليت على المطالب أصدر تصريحا"شكر الوفد على كلمته والفرحة تغمره باستقبل الفرنسيون فرنسيين آخرين وديمقراطيين آخرين، وذكر كذلك "أن الحكومة قد شرعت فعلا في اتحاذ عدة إجراءات لصالح الجزائر وأوضح أنها ستنفذ إجراءات أخرى".[3] بعد عودة الوفد المؤتمر الإسلامي من باريس، دعا إلى عقد تجمع شعبي وقد كان ذلك في20أوت 1936م بالملعب البلدي، لتقديم نتائج مهمتهم في باريس. لقد عاد الوفد زعيم نجم شمال إفريقيا مصالي الحاج.[4]

---

[1]سعد الله، أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 160.

[2]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية، ص 619، 620.

[3]سعد الله،أبو القاسم،: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 161.

[4]لونيسي، رابح وبلاح، بشير : مرجع سابق، ص 253.

وقام هذا الوفد المكون من الشيخ بن باديس وبن الحاج والشيخ الإبراهيمي وبوشامة والقاضي بجولة في تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم، غليزان، معسكر، تيزي وزو، قسنطينة عنابة وسطيف وقد عرفت هذه الاجتماعات جماهير معتبرة وخاصة في مدينة عنابة.[1]

وقد ساد في هذه الفترة حالة من السلم الذي لم يدم طويلا ثم بدأت تظهر علامات الاستياء من جديد، لعدموفاءفرنسا بوعودها.[2] فتحرك مناضلو المؤتمر عدة مرات لتذكير الحكومة الشعبية بالمطالب المقدمة من قبلهم وإتهمت جريدتا الشهاب والبصائر المعارضة التي تنشط في اللجان البرلمانية،وإعتبرتهم أنهم السبب في عدم وفاء الحكومة بوعودها الإصلاحيةفي حين أن تلك الجريدتين أكدت على تمسكها بالجبهة الشعبية. كان للعمل النقابي نجاحات عظيمة في 1936م، خاصة أنها كانت في الجزائر حوالي مائة وعشرة نقابة وكان في الاتحاد الإقليمي يضم في الجزائر وحدها أكثر من 30000 منخرط.[3]

وكانت أولى علامات الاستيلاء ذلك الصدام الذي وقع بين الفرنسيين والعمال الزراعيين في المناطق متفرقة خلال عام 1937م، واشتدت وطأته في سيدي بلعباس، ونتج عن ذلك غلق الأسواق، وأعلن عمال المناجم الإضراب في العمل، وأسفرت هذه المصادمات أيضا مقتل أشخاص من الجانبين، مما اضطر القوات الفرنسية إلى إعلان عن استعدادها لمواجهة هذا الموقف الخطير.[4]

فأرسلت لجنة برلمانية في مارس1937م إلى الجزائر، لدراسة الموقف السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوطنيين. كما حدثت عدة لقاءات بين أعضاء اللجنة وممثلي الأحزاب السياسية، وأنهت هذه اللجنة عملها باستصدار عدة تقارير تدعو إلى إقامة مشروعات لإصلاح الأوضاع في الجزائر.[5]

---

[1]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية، ص621.

[2]دسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر، ص225.

[3]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص621-622.

[4]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر، ص225.

[5]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ إفريقيا، ص175.

كان المنتخبون والمؤتمر يخشون عجزهم في التحكم بالمتظاهرين لاسيما المضربين من العمال الفلاحين، وحاول بن جلول توزيع مناشير لتحذير العمال الفلاحين والمعمرين. ودعاهم لوضع ثقتهم في بلوم والجبهة الشعبية، وأبدى كذلك رغبته في الذهاب إلى الأرياف، من أجل الدعوة إلى الهدوء وضبط الأنفس، وكانت دعوته على النحو التالي:"تذكروا بأن العنف سلاح الضعفاء. تذكروا أيضا أن العنف يولد العنف فالعدالة قضيتكم بمكان حيث لا يمكن عدم سماعها أو يكون من الضروري اللجوء إلى العنف".

وأضاف قائلا" أخرجوا من صفوفكم المشاغبين المستفزين ولا تستمعوا إليهم. هؤلاء المشاغبين الأجانب الذين يريدون في بعض الأحيان أن يضعوكم في طريق غير طريقكم تجنبوا المظاهرات العنيفة والخطيرة ... احترموا غيركم في أنفسكم وفي أملاككم لأن ديننا يأمرنا بذلك". وقد تمكنت المحاكم من إعادة البطالين والفلاحين المضللين إلى جادة الصواب.[1]

اصطدم المؤتمر الإسلامي الأول بصعوبات عدة ففي باريس لم يحصل الوفد سوى على وعود، أما الاضطرابات الاجتماعية والسياسية جعلت الجو ثقيل، كما أن اغتيال المفتي[2] أدى إلىإقالة بن جلول من منصب الرئاسة لأنه هذا الأخير بعث استجواب للحكومة الفرنسية يتهم فيه العلماء مقتله.[3]

كل هذه الإحداث بالإضافة إلى تصريحات مصالي الحاج في تجمع 02 أوت جعل جلول أول من يكسر الاتحاد المحقق سنة 1936م، فأصدر هذا التصريح ضد الشيوعية "نحن لسنا شيوعيين، وليس لدينا ما يجمعنا بالشيوعية ولا نريد معرفتها فما بالك بأتباعها وأقولها لكم مرة أخرى، من كل أعماقي، فبعد خطاب مصالي وبعد اغتيال مفتي بن دالي بن كحول، إنهارت الجسور فكل ما ليس فرنسي سوف يكون بالنسبة لي منبوذ، سوف ألاحقه بلا رحمة".

---

[1]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص624.

[2]قضية اغتيال المفتي : المفتي هو بن دالي المدعو كحول قتل بشارع لالير من قبل شخص يدعى عكاشة وادعى هذا الأخير أن الطيب العقبي من حرضه على ذلك للمزيد أنظر : قداش، محفوظ: مرجع نفسه، ص624.

[3]أجيرون، شارل روبير : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص628.

وبعدها أعلن بن جلول في الصحف الفرنسية قطيعته مع مجموعات المؤتمر الأخربومعارضته للشيوعيين كما الوطنيين وشكل وفد إلى نائب كاتب الدولة الداخلية، أدان فيها استعمال العنف في المسائل السياسية، وأيضا طلب أن لا تعطل مقتل مفتي تأخير القيام بإصلاحات لفائدة الأهالي. ويرجع العديد من المؤرخين سبب عداوة بن جلول للنجم والحزب الشيوعي لاعتقاده أن هناك مؤامرة ضده.

إن تصريحات رئيس المؤتمر الإسلامي بن جلول منافية تماما لروح المؤتمر وبرنامجه فطلبت منه تكذيبها والرد على الاتهامات، لكن الدكتور بن جلول رفض ذلك وعليه أعلنت اللجنة التنفيذية في 15أكتوبر تنحيته من الرئاسة، ففرح الشيوعيون والوطنيون بهذا القرار. غيّر بن جلول رأيه في تجمع صنوبر في قسنطينة، وأوحى بالتعاون مع الإدارة وبالعمل الشامل مع فرنسا، كما أعلن عن حزب جديد لم يناقش وأعلن عن زردة سيقدمها بالمشاركة مع المرابطين.[1]

ولقد كانت الزردة هذه محل نقاش وجدل، واعتبرتها البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين معاكسة العلماء لأنهم حرّموها لما فيها من تبذير المال ومخالفة الدين الإسلامي. كما أنهم ردوا عليه بقولهم "أنه خشي الإفتضاح من مشاركة العناصر الحية له في العمل، ولأنهم يطلبون منه بلسان واحد أن يقدم حساب أعماله للأمة كاملة وهو عاجز عن ذلك".[2]

وبعد كل هذه الأحداث عرف المؤتمر الإسلامي أزمة داخلية خاصة بعدم إستجابة الحكومة الشعبية لمطالب المؤتمر الإسلامي، عقدت اللجنة التنفيذية في يناير1937ماجتماعا أعلنت فيه عن تأييدها لمشروع بلوم فيوليت وعقد مؤتمر إسلامي ثاني.

تم عقد المؤتمر الإسلامي الثانيفي9-11يوليو1937م في مدينة الجزائر،[3]حضره(157)مندوب وعرف هذا المؤتمر بمؤتمر الانقسامات، لأن حزب الشعب حاول الانضمام له رغم رفض الجمعية، كما شن الحزب الشيوعي هجوما ضد أصدقاء بن

[1]قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص 628.

[2]بن حلوش، مصطفى: زردة بن جلول، بصائر،مج01، عدد 38، الجزائر، 09اكتوبر1936،ص307.

[3]أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 170.

جلول والمصاليين. ومع كل هذه الانقسامات لم يتحول هذا المؤتمر إلى حزب سياسيكما كان مقررا، بل يظل تجمع يتمتع عن كل نشاط انتخابي، وتسيير لجنة تنفيذية تتكون من 45 عضو، لها مكتبها ولها فروع.[1]

لقد سبق هذا المؤتمر مظاهرات عديدة واحتفالات بمناسبة مرور عام على المؤتمر الإسلامي الأول وتلاوة آيات قرآنية وقصائد شعرية، طالب المؤتمرون بإتباع ميثاق المؤتمر الإسلامي الأول، والتأكيد المطالب الجزائرية على أساس مشروع بلوم فيوليت.[2]ووجه المؤتمرون الدعوة للنواب للاستقالة من مناصبهم، إن لم توافق الجبهة الشعبية على المشروع، وهاجم في ذلك بن جلول الإدارة الفرنسية هجوم عنيف، فلبى النداء حوالي 3آلاف جزائري في قسنطينة وغادروا مكانتهم.[3]

أما الجهات الأخرى فكان الفشل شبه مطلق وهو ما أفقد المؤتمر الإسلامي الإعتبار الذي كان يحظى به،[4] وحاول المؤتمرون عدة مرات إقناع الحكومة الفرنسية بتطبيق مشروع بلوم فيوليت لكن دون جدوى. بل كان مواقف حكومة" دالاييهDalyer" جاءت سلبية، وهذا ما أدى إلى فشل المؤتمر الإسلامي الثاني. ويرجع سبب عدم نجاحه هو الهجوم الذي شنه ضده مصالي وأعضاء حزب الشعب الجزائري، ونلاحظ أيضا المؤتمرون فقدوا الثقة في البرلمان الفرنسي بخصوص مشروع بلوم فيوليت، خاصة أن الوسائل التي استخدموها غير كافية.[5] ومع ذلك كان المؤتمر الإسلامي أول ظهور علني وعام للحركة الوطنية الجزائرية، ساهم حتى في الإدراك بضرورة الوحدة الوطنية، كما ساهم كذلك في انطلاق حركة أخرى.

ومما سبق لا يمكننا سوى القول إن كتلة النواب المنتخبين المسلمين سعت جاهدة لتحقيق مطالبها لترقية الأهالي. فعقدت المؤتمر الإسلاميالأول والثاني ليكون واجهة لمختلف التيارات

---

[1]أجيرون، شارل روبير،: تاريخ الجزائر المعاصر، ص720.

[2]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر، ص227.

[3]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص176.

[4]أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص721.

[5]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر، ص176.

الوطنية،كما أنهارأت في مختلف المشاريع الفرنسية وعلى رأسها بلوم فيوليت فرصة لتحقيق غاياتها وتطوير الأهالي، في حين هدفت من خلال مشاركتها في الانتخابات وفي فوزها توصيل مطالبها وأفكارها .

الفصل الرابع: إسهامات الكتلة في الجانب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

المبحث الأول: إسهامات الكتلة في الجانب الاجتماعي و الاقتصادي.

المطلب الأول: موقفها من قانون الأهالي.

المطلب الثاني: دورها في حل الأزمة الاقتصادية 1929م.

المطلب الثالث: موقفها من أحداث قسنطينة 1934م.

المبحث الثاني: إسهامات في الجانب الثقافي.

المطلب الأول: موقفها من التعليم.

المطلب الثاني: دورها في النوادي الثقافية.

المطلب الثالث: دورها في الصحافة.

بعد أن تطرقنا في الفصل الثالث إلىإسهامات الكتلة في الجانب السياسي ودورها البارز والفعال في مختلف المشاريع والمؤتمرات والإنجازات التي حققتها في الإنتخابات، لأنها حاولت من خلال نشاطها المطالبة بعدة مطالب وإستعملت في ذلك سياسة الوفود وإستصدار مذكرات وتقديم عرائض، محاولة منها الضغط على الإدارة بشتى الوسائل حتى أنه وصل بهم الأمرإلى تقديم استقالتها في بعض الأحيان. وعليه في هذا الفصل سنحاول معرفة تأثير هذه الكتلة في تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في فترة ما بين 1927م-1928م.

المبحث الثالث: إسهامات الكتلة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي:

المطلب الأول: موقفها من قانون الأهالي:

بعد أن تمكنت فرنسا من تثبيت سيطرتها على الجزائر سنة 1830م، سنت مجموعة من القوانين، لإستغلال البلاد ونهب ثرواتها. فأصدرت قانون 1834م الذي يعتبر الجزائر إمتداد طبيعي لفرنسا.[1] كما سنت عدة قوانين أخرى من أجل تدعيم الحركة الإستيطانية في الجزائر المدنية منها والعسكرية، أي إقامة سكان يعيشون من عمل أيديهم ومساعدتهم ببناء مراكز وتقديم الأراضي لهم مجانا.[2]

بما أن الجزائريين كانوا يخضعون قبل مجيء الاستعمار الفرنسي إلى مبادئ الشريعة الإسلامية تحت الحكم العثماني، وبسيطرة الاستعمار الفرنسي كيّف له النظم العثمانية تماشيا مع الوضع الجديد، وتحت ضغط المستوطنين على الحكومة الفرنسية سنت قانون 1873م العقاري لتدارك الوضعية الراهنة ولتقليص دور العدالة الإسلامية، فأخضع تنظيم العقارات وتداولها للقانون الفرنسي، فانتهى دور القاضي المسلم ومع مرسوم 29 أوت 1874م أعلن عن تنصيب قضاة للصلح في منطقة القبائل يساعده عربي أو قبائلي في القضايا المدنية والتجارية والدينية وأحواله الشخصية. "قضايا"، "جرائم" "مخالفات". بيّن فيها القانون الفرنسي أنها من اختصاص محاكم الجنايات في التراب المدني وخاضعة للمجالس الحربية في التراب العسكري.

---

[1]قاصري، محمد السعيد: مرجع سابق، ص 331.

[2]عباد، صالح: مرجع سابق، ص11.

وعليه لم يبق للقاضي المسلم سوى مزاولة وظيفة "موثقي العقود"، كما تم إبعاد المسلمون المساعدون من المحاكم المدنية ومحاكم الاستئناف. وهذه القوانين بالنسبة للقضاء ماهي إلا نموذج عن الممارسات الاستعمارية الفرنسية وما زاد الأمور سوءا هو أن الأهلي أخضعوا بالإضافة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين الفرنسية قوانين خاصة أطلق عليها اسم قوانين الأنديجينا،[1] أو ما يعرف بقانون الأهالي"les codes de l'indigénat"وهي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية التي لا صلة لها بالقانون العام"،[2] التي عرفها"ايدمون نوريس Idmon Noris "ذو النظرة الاستعمارية بقوله "يخضع الأهالي لتشريع خاص فيما يتعلق بقمع الدرجات الثلاث التي ينص عليها سلم المخلفات التي يتضمنه قانون العقاري، المخالفات (نظام الاندجينا) الجنح (المحاكم القمعية الأهلية)، الجرائم محاكم الجنايات".[3]

عرف هذا القانون العديد من التعديلات والمناقشات، ليتم تحديد عقوباته أو مخالفته إلى 21 مخالفة سنة 1891م بعدما كان 184 مخالفة، واستمرت الإدارة الاستعمارية في تطويره وتجديده حسب الظروف والأحوال، حتى تم إلغاؤها نظريا عام 1930م، ولكن العمل استمر بها حتى قام ثورة أول نوفمبر 1954.[4] طبق النظام في أول الأمر على مناطق الحكم العسكريحيث كان القادة ولجان التأديب يمارسون سلطات واسعة، في حين تم تضييق تطبيق نظام الأهالي في البلديات المدنية.[5]

خوّل للحاكم العام بفضل هذه القوانين سلطة توقيع عقوبات صارمة على الأهالي بدعوى حفظ الأمن، وذلك بالسجن والتغريم دون محاكمة أو صدور أمر قضائي. ومن بين هاته المخالفات:

---

[1]عباد، صالح: مرجع سابق، ص121.

[2]بوعزيز، يحي: مرجع سابق، ص38.

[3]عباد، صالح: مرجع سابق، ص122.

[4]بوعزيز، يحي: مرجع سابق، ص38.

[5]قداش، يحي: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص34.

التأخر في دفع الضرائب والغراماتالتراخي في الاستجابة لاستدعاء مراقب أو موزع الضرائب وغيرها من العقوبات.[1]

بفضل هذا القانون كان على الجزائري الأهلي تحمل القرارات المصوت عليها من طرف العنصر الأوربي، لأن عدد نوابهم لم يكن كافي لسمع صوتهم.[2] فعانى الأهالي من اللامساواة في الحصول على عمل عمومي، وحتى بعد تعديله سنة 1919م منعوا من تقلد وظائف ذات سلطة، وعملت الإدارة الاستعمارية على تقييد الحريات العامة للجزائريين المسلمين من عبادة صحافة، تجمع وتنقل.[3]

لقي هذا القانون معارضة الجماهير والنخب، من بينهم شريف بن حبيلس حيث يقول "إن الأهالي يخضعون في حالات الجنحات والجنايات لقانون استثنائي، يبتعد كثير عن القانون العام، من ذلك وضعية "الأهلية" سنتحدث عن قوانين خاصة وعقوبات خاصة، لا يتم تطبيقها في المحاكم، بل من قبل أعوان الإدارة فقط، وهذا خرق صريح لمبدأ التفريق بين السلطات".[4] طالب الأمير خالد بإلغاء التام والكامل للتدابير الاستثنائية وبحرية الصحافة. كما استنكر المنتخبون لهذا الوضع وصرح بن جلول"إننا سنظل وسطا بين المواطن الفرنسي الكامل والتابع الفرنسي السابق، الذي كنا عليه لا مساواة صادقة، جور واضح، ونحن ضحايا، ولكن فإننا سنسجل بحزن ولكن دون مرارة هذا التناقض المؤسف ... فقد قلنا أن المسلمين الجزائريين لن يقبلوا أبدا أن ينتقص من كرامتهم وحقوقهم".[5]

وفي هذا السياق سنعطي جملة من الأمثلة التي تبرز جهود النواب المنتخبين أو الكتلة في المطالبة بتخفيف أو إلغاء مخالفات قانون الأهالي:

---

[1]بوعزيز، يحي: مرجع سابق، ص 39.

[2]صاري، الجيلالي وقداش، محفوظ، مرجع سابق، ص 180.

[3]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص 38- 42.

[4]بن حبيلس الشريف، الجزائر الفرنسية كما يراها الأهالي، تر عبد الله حمادي وآخرون، دار البهاء الدين، الجزائر، 2009 ص 101.

[5]أوليفيه، غرانميزون: مرجع سابق، ص 190- 196.

طالب النواب وعلى رأسهم بن تامي ودهان السعيد وهم نواب مسلمون بمجلس الدولة في فرنسا، سنة 1926م بإلغاء جميع الإجراءات المتعلقة بالتنقل عامة وبالهجرة خاصة وتم الإصرار على هذا الطلب إلى أن تم إلغاؤه سنة 1936م.[1]

في أثناء الاجتماعات الأولى لتأسيس فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين سنة 1927م طرحوا جملة من المطالب أهمها: إلغاء المحاكم الجنائية والحبس الإداري، وقانون الأهالي الذي لا يزال مطبقا، وألحوا على تطبيق قوانين اجتماعية عادلة على جميع سكان الجزائر دون تمييز. حاولت وفود من المنتخبين المسلمين الاتصال بحكومة باريس لتسليمها نسخة من المطالب، كما قدم بن تامي نسخة أخرى إلى اللجنة النيابية في الجزائر، لكن الأمر لم يتغير منه شيء.[2]

في أثناء صدور قرار "ميشال" الذي منع حرية التدريس والوعظ والإرشاد في المساجد واضطهاد الصحافة وتسليط الرقابة قام النواب المسلمين بالاستقالة، وتشكيل عدة وفود لمقابلة السلطات، حاملين معهم عدة مطالب أهمها: المساواة في الحقوق بين الجنس الأوروبي والمسلمين، رفض القوانين الاستثنائية المطبقة في الجزائر.[3]

كما أن النواب الجزائريين في أثناء إقامتهم في باريس، لحضور ندوات لشرح "المسألة الجزائرية" كانوا يوضحون الأوضاع بالجزائر.ففي الجلسة المؤرخة في 10 مارس 1936م حضرها كل من بن جلول، خليفة جلول، تامزالي، ابن الساسي أحمد، ابن خلاف، حميدي فرحات، محمد غلام الله، حسن بن علي، عباس فرحات. ألقى بن جلول محاضرة انتقد فيها محاضر الإدارة الفرنسية وتصرفاتها إتجاه الأهالي وندد بالكيفية التي يستغل بها اليهود الجزائريين"،[4] لأن اليهود بفضل قانون كريميو حصلوا على الفرنسية، وأصبحوا مواطنين كاملي

[1]زوزو، عبد الحميد: الدور السياسي للمهاجرين، ص20.

[2] قداش، محفوظ: تاريخ الحكومة الوطنية الجزائرية، ص54.

[3]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص 167.

[4]زوزو، عبد الحميد: الدور السياسي للمهاجرين، ص139.

الحقوق، يطبق عليهم القانون العام الفرنسي، في حين أن الأهالي يخضعون لهذه الفئة، بسبب بنود قانون الأهالي.

إستغل النواب فرصة انعقاد المؤتمر الإسلامي سنة 1936م لمطالبة الحكومة الفرنسية بإلغاء القوانين الاستثنائية، إلغاء الإدارية الخاصة بالأهالي، حرية تدريس اللغة العربية والصحافة الناطقة بالعربية.[1] وحتى في أثناء الحملات الانتخابية التي شارك فيها النواب المسامون وعلى رأسهم بن جلول طالبوا فيها الحكومة الفرنسية:بإلغاء القوانين الاستثنائية وعلى رأسها قانون الأهالي وبتحسين الوضعية الاجتماعية للمسلمين.[2]

المطلب الثاني: دورها في حل الأزمة الاقتصادية1929م:

عانت الجزائر من أثار الأزمة الاقتصادية العالمية (1929م-1933م) التي بلغت حدا من الخطورة والشمول والاتساع والعمق، لم يعرف لها مثيل وقد شملت هذه الأزمة جميع البلاد الرأسمالية.[3]

ترجع أسباب الأزمة الاقتصادية في الجزائر إلى تواصل نمو سكاني بوتيرة وسريعة ففي فترة ما بين (1926م إلى1931م) بلغ عدد السكان المسلمين 87000 نسمة. أما فيما بين 1931م إلى1936م فبلغ122000 نسمة.[4] وترجع أسباب هذه الكثافة السكانية العالية إلى عقلية الأهالي، فالإكثار من الأولاد يعني سبلا ومصادر للرزق جديدة، ومرد كل الأطفال إلى العمل فهم يستغلونهم لكسب قوتهم ومساعدة آبائهم.[5]

وكان ثلثي الأهالي يعيشون حياة بسيطة جدا ومتقشفة، لأن العامل لا يسمح له بأن يعمل في حقل الصناعات الفنية أو المعامل الهامة، حتى لا يتمكن من تعلم حرفة أو مهنة فنية

---

[1] صاري، الجيلالي وقداش، محفوظ: مرجع سابق، ص39- 40.

[2] بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص94.

[3] البلاسي، نبيل محمد: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، (د،ن)، (د،ب)، ص75.

[4] قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص389- 433.

[5] نايت قاسمي، الياس: مرجع سابق، ص210.

تضمن له العيش والعمل، بل توكل له الأعمال الشاقة اليدوية مثل الحفر والشحن ونقل التربة وجر العربات في المناجم والمباني والطرقات.[1]

مع بداية سنة 1931م بدأت الجزائر تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية في وقت سمحت الحكومة الفرنسية للمعمرين بتسويق إنتاجهم من القمح والخمر في الأسواق الفرنسية،[2] لأن هذه المنتوجات عرفت تزايد في مساحاتها الزراعية فقد تضاعفت من835000هكتار في فترة ما بين 1945م-1924م إلى862000 في فترة (1936م-1944م) مما ضاعف الإنتاج إلى 6700000 قنطار في فترة ما بين 1915م-1935م، كما عرفت زراعة الكروم هي الأخرى تطور غير منظم بالرغم من التكلفة لإحداث البساتين، فارتفع الإنتاج إلى1173000 وتقدر هذه الزيادة بـ 76% في حين لم تتعدى 5% (1929م-1935م)، وفي هذه المرحلة ظهر لنا ما يسمى بالقرض البنكي.[3] وابتداء من سنة 1923م تضاعفت المبالغ المقترضة بصورة 5 مرات، فقد كانت سنة 1926م تقدر بـ 100 مليون لتصبح مع سنة 1929م والى 617 مليون سنة 1932م.

كانت هذه البنوك تقرض لهؤلاء المعمرين مقابل رهينة، حتى وصل بالمعمرين أنه بعد كل موسم حصاد جيد يقومون بشراء أراضي وغرس كروم بدل تسديد القروض، وهذا خلال سنتي (1929م-1935م) تضاعف مزارعي الكروم والأوربيين من 10,235 مزارع إلى 20,284 مزارع ووفرت اليد العاملة فرص عمل كحفر والاهتمام بالأشجار. وعليه كانت هذه الزراعة كانت أساس ثراء الجزائر. وعليه احتكت المرتبة 3 في منتجي الخمور بعد بريطانيا وفرنسا، ولكن التصدير كان مقتصر على فرنسا ومستعمراتها وبهذا إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي ضعيف مما أخر الأزمة الإقتصادية إلى 18 شهرا من حدوثها.[4]

---

[1]بوعزيز، يحي: مرجع سابق، ص35-54.

[2]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص390.

[3]لمزيد من المعلومات حول القروض والبنوك وما إلى ذلك من معلومات أنظر بن داهية عدة، الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)، ج1، طبعة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص241-257.

[4]أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص602- 603.

فتضررت الجزائر من مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية بحيث انخفض من جرائها الإنتاج إلى 36% في المتوسط وانخفض حجم التجارة الدولية إلى الثلث.[1] لقد عرفت الجزائر بعدها أزمة فلاحيه أدى فيها إلى: تدني أسعارها وخاصة في مادة القمح، التي عرفت زيادة في المنتوج، فالإنتاج الموجه إلى المطاحن الجزائرية ارتفع إلى 2700000 قنطار في حين أنها لا تستوعب سوى 800000 قنطار، وهذه الزيادة المفرطة جعلت المضربون يخفضون من سعره وخاصة في سنة 1934م.[2]

كما تعرض القطاع الفلاحي العصري لأثار الأزمة بشدة، وشمل انخفاض أسعار الحبوب وتقليص الكميات المصدرة وتخفيض ميزانيتهم، ومستوى معيشتهم ووجد المعمرون أنهم مدنيون وغير قادرون على التسديد، كما تأثر فلاحي الجزائر أيضا بالأزمة الاقتصادية (1928م-1933م) فارتفعت الضرائب إلى 41% لجأ الفلاحون المرابين لرهن عقاراتهم، فأدى ذلك لتضاعف ديونهم مما أدى إلى انتشار البؤس والفقر في المدن، ولم يجد لا الحرفيون والاسكافيون والطرازون زبائن، وعليه لقد وصفت جريدة "la voix des humbles" هذا الوضع قائلا "أنه جيش معتبر من أربعة ملايين جائع يجوبون كامل القطر الجزائر، رث الثياب، وسخون يهيمون حفاة الإقدام في الأوحال والثلج، قرائهم من تراب وغطائهم السماء يملؤون حواف الطرقات بالجثث ويزرعون في طريقهم الأوبئة لأكثر فطئاه".[3] فباع المسلمون أراضيهم بأثمان بخسة. فقام العتالون وعمال البناء والمناجم المنخرطون في النقابات المتواجدة بالمدن خاصة بإضرابات عديدة في فترة ما بين 1930م-1936م ذات الطابع الاجتماعي إلا أنها كثيرا ما تختلط بالمطالب السياسية، فقد سجل 288 إضراب بمشاركة 52885 مضرب.[4]

وابتداء من1932م نبه المنتخبون الإدارة من مأساة الفلاحين، وطالب المستشارون العامون لمدينة الجزائر من السلطات، التفكير في وسائل مالية التي من شأنها حماية البؤساء

[1]البلاسي، نبيل أحمد: مرجع سابق، ص75.

[2]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص391.

[3]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص436.

[4]مهساس، أحمد: مرجع سابق، ص110.

والأهالي في السهول المرتفعة من الموت، وعليه حاولت الإدارة الاستعمارية تحسين وضعيتهم ففتحت ورشات عمل سميت "بورشات البر والإحسان"، كما أنشأت لهم قروضا بتكلفة تصل إلى 60% لكن هذه القروض التي استعملت لإغاثة المسلمون لم يستفيدوا منها.[1] بل خدمت تلك الأغلفة المالية مصالح الأوروبية وطبقة القياد من الأهالي.[2] في حين كانت ترى الكتلة أن الصدقة هي الحل الوحيد والفعال لحل الأزمة، فكانت الإدارة والبلدية مضطرة لإغاثة المساكين فأنشئوا بذلك المكاتب الخيرية لمساعدة أولاد الذين يخشون غضبهم وانتفاضتهم،[3] فتم إنشاء "جمعية الفلاحين الأهالي" في 25 ماي 1934م بمبادرة من النائب قاضي عبد القادر لحل مشاكل الفلاحين خاصة بعد انهيار سعر القمح والضرائب الباهظة، كما حذر هذا النائب من التجمع، كما إن رفض الإدارة الفرنسية النقاش مع هذه الجمعية دفع بهم إلى توجيه برقية إلى الوالي العام "كارد" للفت نظره إلى: الوضعية المزرية وتوضيح المصاريف الباهظة التي يدفعونها على فلاحهم، كما أنهم إن لم يسددوا ديونهم فسيتم إخراجهم من أراضيهم وعليه طالبه بإلغاء نزع الأراضي.

ولكن هذه النداء لم يأخذ نتيجة مما زاد الأمر سوءا،[4] فبعث برسالة أخرى في ماي 1934م يبلغه على نيته بدعوة الفلاحين الجزائر ومربي الماشية بعمالة قسنطينة إلى التظاهر، تعبير عن سخطهم وعن سوء حالهم وبالفعل لبى الفلاحين والعمال المزارعون هذه الدعوة، وعقد اجتماعا في قاعة السينما في نوتير يوم 1934/01/15م فاستمعوا إلى خطابه التالي: "إذا كنتم فعلا تريدون الدفاع عن حقوقكم ومصالحكم، ينبغي أن تحصلوا أولا على نفس الامتيازات والتسهيلات التي يحظى بها الكولون، كالعروض ذات المدى البعيد، مع تخفيض نسبة الفوائد عليها". ودعاهم إلى التفاف حول لجنة الدفاع عن مصالح الفلاحين الجزائريين. كما ورد في التقارير الفرنسية و أنه دعاهم إلى رفع الإنتاج وتخزينه، إنشاء لجان مشتركة تتكون من فلاحين

---

[1]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص293.

[2]نايت قاسمي، الياس: مرجع سابق، ص211.

[3]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص394.

[4]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص139–140.

جزائريين وكولون، هدفهم: محاربة المضاربة، كما اقترح كبديل للحجز والمصادر الممارسة من قبل إدارة الاحتلال اللجوء إلى البنوك، ورهن أملاكهم لديها لـ 15 سنة.[1]

هذا المنهج الذي اتبعه النائب القاضي عبد القادر استعمله أيضا الدكتور سعدان في مدينة بسكرة حيث حرض عمال الذين يشتغلون في مزارع المعمرين بالإضراب، كإحتجاج منهم على الأجور المتدنية وعلى التمييز العنصري، وحثهم أيضا لمواصلة الإضرابإلىأن يتم الاستجابة إلى مطالبهم.وهذا ما دفع بأصحاب هذه المزارع للاحتجاج لدى السلطات الفرنسية برفع شكاوي تعتبرا بأن الدكتور سعدان هو عدو سياسي.[2]

كما تطرق فرحات عباس في إحدى جلسات المجلس العام الذي عقد بقسنطينة إلى"انعدام كل تنظيم نقابي كفيل بحماية مصالح العمال، ودعا في هذا الشأن إلى" أن تكون الأجور متطابقة على الأقل مع غلاء المعيشة، والتفعيل نشاطهم أكثر. كما قاموا بإنشاء "فيدرالية البلديات الفلاحية العامة" بقسنطينة، هدفها الضغط على الحكومة المركزية، لاتخاذ الإجراءات لحماية سوق القمح الجاف. صرحت هذه الفيدرالية أنه حان الوقت لتعبير عن قدرتها، وقامت بتحريض جميع البلديات بالإستقالة. فاستجابت(70) بلدية و(4)مستشارينو(3) نواب ماليين في عمالة قسنطينة. بدأت من قسنطينة ثم تعممت إلى الجزائر ووهران.

أما ابن جلول: فاحتج في إحدى جلسات المجلس العام في10أكتوبر1935م، على هذه المأساة، وذلك الأجر المقتضي للمسلمين حدد بـ6.50 فرنك، بينما بلغ أجر العامل من الأوروبيين بـ15 فرنك، وعليه اقترح توحيد الأجور ورفع مبلغها إلى9 فرنكات.

إلا أن هذه الأزمة خلفت أثر عميق على الأهالي الذين تذمروا من تصلب الإدارة وعدم تفهمها لمشاكلها، فقاموا مظاهرات عديدة، في فترة قصيرة احتجاجا على أوضاعهم.[3]

---

[1]بن داهية، عدة: الاستيطان و"الصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر"(1830–1954)، ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 183–185.

[2]Mostafa, Haddad, op. cit, p256

[3]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص 140–141.

المطلب الثالث: موقفها في أحداث قسنطينة 1934م:

تمثل الأعوام من1933م إلى1935م في الحياة السياسية للجزائر المسلمة، ما هو أكثر من أعوام قلق وانزعاج والغليان، فهي تمثل بالفعل منعطفا حاسما، ولم يبق الاحتجاج السياسي آنذاك محصورا في بعض الإفراد فحسب، بل تغلغل في صفوف الجماهير.[1] فبدأت موجة الاحتجاجات تعم مقاطعة قسنطينة بعد صدور قرار1933م الذي منع العلماء من التدريس والوعظ والإرشاد في المساجد واضطهد صحافتهم، وتسلط رقابتهم على المدارس واجتماعاتهم.[2]

فنظمت أول مظاهرة بعد صلاة جمعة 24 فيفري1933م بعد منع أعضاء جمعية العلماء من إلقاء الخطب والدعوة في المساجد، وتظاهروا في ميدان الحكومة وأوقفوا حركة المرور وتوجهوا الى المحافظة من أجل المطالبة بحق ممارسة العبادة، حرية المعتقد والتعليم. وهنا بدأ الشعب يتدرب على فنون المظاهرات الشارع، وهذا العمل فتح عهد الغليان.[3] وطالب العلماء باستقالة النواب ولم يستجب لهدا النداء سوى ثلاثة من عمالة قسنطينة وثلاثة من عمالة الجزائر، لأن النواب لم يكونوا بعد مستعدين، وبعدها أطلقت حملة بواسطة العرائض والمقالات والصحف.[4]

وبعد هذه الأحداث سافر الوفد إلى باريس في17جوان1933م حاملا شكاوى الأهالي ومطالبا بسحب قرارات" ميشال". لقد علق المسلمون الجزائريون أملا عريضة على سفر هذا الوفد. بينما هاجمت الصحافة الأوربية المحلية هذه الوفد واعتبرت أن مستقبل الجزائر في خطر. كما حذرت جريدة "المصباح" الفرنسية من خطورة المطالب. لقد رفض وزير الداخلية الفرنسي" شوتانChetin "استقبال الوفد بحجة عدم أهلية الوفد وعدم امتلاكه لتفويض، واتهمتهم بزعزعة النظام والأمن والاستقرار. وردّوا عليه "لا توجد حركة وطنية في الجزائر فكل جزائري يحب فرنسا لا يرى فيها إلا وطنه، وإن كان هناك شيء يدعو للأسف، فهو أن تكون مراعاتها

---

[1]اجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 680.

[2]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص 167.

[3]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص 402.

[4]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص 167.

بالجزائريين.[1]وعمد الموفدون إلى لفت انتباه بالبرلمانيين والصحفيين إلى الوضعية التي يعاني منها المسلمون التي أغلقت مدارسهم ومنعت صحفهم.[2]

إن القلق في الجزائر تعددت أسبابه فهي محاصيل مكدسة، أجور متدنية، عدالة منعدمة تدخل الإدارة في شؤون الدينية، إجراءات مستبدة من قبل المتصرفين الإداريين.[3] وبعد عودة الوفد إلى الجزائر قام رئيس الاتحادية عمالة قسنطينة في 10 جويلية إلى عقد اجتماع وعلى إثر ذلك تقرر أن يستقيل النواب فأجابه الجميع بالاستقالات وكانت هذه الحركة كوسيلة ضغط على رؤساء الدوائر.[4]

ففي 14 جويلية 1933م قام منتخبو قسنطينة بإرجاع رسائل دعوتهم للاحتفال بالعيد الوطني وانسحبوا من الجمعيات الرياضية المختلطة، وتحولت المنافسة الرياضية إلى شجارات وصراعات عرقية، كما استعملوا سلاح المقاطعة.[5] وبدأت كل الهيئات المنتخبة بتقديم استقالتها وكان هذا أول انتصار للشعب الجزائري. وتواصلت الإضرابات والاحتجاجات على هذا المنشور، واتهمت السلطات الاستعمارية الفرنسية وأعوانها بأن العلماء والمسلمين والشيوعية والجامعة الإسلامية وراءها، ولكن السبب التحفيز لهذه الإضرابات هو السياسة الاستعمارية الفرنسية التي عملت على جرح وإهانة الشعب الجزائري.[6]

ولكن هذه الاستقالات لم تعمر طويلا ولم يكن للمندوبين الشجاعة للإستكمال في قرارهم فتراجعوا عن مسعاهم، ولما تم استقرار أمر انتخابات جديدة، بعد أن أقنعهم الحاكم العام الفرنسي "كارد"فإنه إذا تم سحب الاستقالة ليتم: تليين قانون الغابات توزيع الإغاثة على الفلاحين. كما طالب النواب المندوبين بإعادة فتح المساجد أمام العلماء، وبحرية التعليم وإلغاء أوامر. وصرح المندوب خليفة كراد " لن نسحب استقالتنا إلا إذا تمت المصادقة على حقوقنا

[1]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص403.

[2]جيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص681.

[3]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص403.

[4]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص169.

[5]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص403.

[6]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص170.

السياسية" وتلاه تصريح شكيكن"إنني ثقة في وعد الحاكم، لديه ثقة في فليتبعني". وهكذا تبعه رجالات السياسية وهذا لأن المنتخبون لم يكونوا مستعدون بعد المعركة.[1]

إن حالة التوتر تواصلت في الوسط الإسلامي، ولتهدئة الوضع عبّر الوالي العام على نيته في تحقيق مطالبة، وبعث بلجنة الوزارية في 24 فيفري 1934م لتهدئة الوضع والدراسة الأوضاع لكن هذه اللجنة خيبة آمالهم، فقررت منع الدعاية المضادة، ردع الصحافة والمدارس الحرة وتعليم اللغة العربية، ومنع العلماء من التدريس. وهذه القرارات صادق عليها" ديمشال" والتي عرفت باسمه.وكان قمع السلطات قاسيا. كما عمت المظاهرات في أرزيو، سعيدة ومستغانم وعنابة، كلها كان لمعارضة النظام السياسي والاجتماعي. أما في قسنطينة فهي الأخرى شهدت مظاهرة عنيفة بداية من ماي، بدأت بوادر هذه الاحداث في الفترة التي عرفت تعاون بين قدماء المحاربين رابطة العمل المناهضة للفاشية بالتجمع في قلب حي أهلي واستطاع الحزب الشيوعي بشعارته المعتادة.[2]

لقد كان الجو العام في قسنطينة بداية من 1931م لا يطمئن، كان اليهود لا يمثلون سوى 21% من مجموع السكان. لكن كان لهم نفوذ كبير في المنطقة، وخاصة سيطرتهم الاقتصادية على البلاد، وتحكمهم في مقاليد الانتخابات وفرض آرائهم.[3] كما إن إنتشار البطالة أدى إلى تزايد عدد البؤساء والى تكرار الاصطدامات باليهود، ذلك أن اليهود كانوا يعلنون عواطفهم الموالية للصهيونية، وما ضاعفت من عدوانيتهم هو شعورهم بأنهم مهددون بالخطر.[4]

---

[1]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص404.

[2]الشعارات هي: تأجيل دفع الديون، قروض فلاحية في متداول الجميع، تخفيض الضرائب، إلغاء المحاكم الحجز ...الخ للمزيد أنظر: محفوظ، قداش: مرجع نفسه ، ص416.

[3]قداش، محفوظ: مرجع نفسه، ص416.

[4]الميلي، مبارك: المؤتمر الإسلامي، دار هومة، الجزائر، 2004، ص394.

إن سبب تفجير الوضع هو إقدام يهودي يعمل خياطا منتدبا في كتيبة زواوة في 3أوت 1934م يدعى كاليفاليا[1] على شتم المسلمين الذين كانوا يتوضؤن للصلاة في مسجد سيدي مبارك،[2] ومس كلامه بقداسة المسجد، وكذلك وتجرؤه على سب دين النبي صلى الله عليه سلم. وعليه خرج المسلمون في غاية الإستياء على الشرطة. لكن اليهودي لم يكف عن الشتم بل شاركه اليهود المجاورين له، برمي المسلمين بالحجارة ثم الرمي بالرصاص. وعليه قام المسلمون برد على اليهود،[3] فتوجه المسلمون إذن يرجمون نوافذ بيته، ودخلوا في جماهير محتشدة إلى الأحياء اليهودية وقاموا برميهم بكل أنواع الشتم والسب.[4]

ولكن هذه الأحداث كانت محلية لم تستقر إلا على قتيل واحد و(30)جريح من المسلمينولكن الصدامات تجددت بقيام مجموعتان من اليهود بإطلاق النار على تجار البقول العرب وهاجمت الدكاكين العرب. فتحولت الحوادث إلى حملات انتقام دامية، واستولى المتظاهرون المسلمون على الشارع الرئيسي في المدينة والشوارع المؤديةلمدة تجاوزت الساعة، ونهبت محلات اليهود التجارية، وتعرضت عائلات يهودية بأكملها إلى التقتيل وبلغت الحصيلة هنا23 قتيل من اليهود و(3)من المسلمين وجرح(81) جريحا. (38 يهودي)، (35)مسلمو(7)عسكر ورجال من المطافئ).[5]حاول بن باديس وبن جلول تهدئة الأوضاع بعد أن طلب منهم مدير الشرطة الفرنسية أن يعملوا على تهدئة الوضع فخطب كل من بن جلول

---

[1] هناك تضارب في اسم الشخصية يذكر المرجع الدسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ الجزائر، ص163: أنه الياهو ضفلى أما في ، مرجع حباشي، عبد السلام: الحركة الوطنية التي لاستقلال، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص41 هو خليفة عليوة. كما أن هناك من أرجع سبب القيام بهذه المظاهرات إشاعة خبر موت بن جلول في أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص68.

[2] ذكر في مرجع أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة أن: المسجد هو الجامع الأخضر، ص691.

[3] الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص163.

[4] قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص418.

[5] أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص691.

وبن باديس على العامة فانتهى الاجتماع بتصافح الجميع وخرج المجتمعون على العمل على توطيد الأمن.[1]

ولكن في اليوم الموالي الأحد 5 أوت 1934م قام أبناء تاجر وصائغي يهودي هو الزاوي بإثارة الفتنة من جديد، بإطلاق النار على الجزائريين، وبعدها استجلب الجزائريون لهذا التحرشوقاموا بتحطيم المتاجر، وتخريب سلعها وأثاثها، وإضرام النار فيها. وحاول بن باديس وبن جلول تهدئة الوضع بطلب أن يجتمع الناس في الجامع الكبير، فخطب على الناس وحاول تهدئتهم. وبالفعل تمكن بن جلول من تهدئة الوضع وساد الهدوء.[2]

ولكن محفوظ قداش أكد على أن الأوضاع لم تهدأ إلى أن قام الجيش بتفريق المتظاهرين القادمين من باتنة وبواسطة القطار دون وقوع حوادث، وبقيت الطرقات مقطوعة لمدة يومين وتوسعت الأحداث إلى الحامة وشلغوم العيد وعين سمارة والخروب وعنابة. ولقد كانت حصيلة هذه الحوادث وخيمة جدا.[3] ولقد كانت تحليلات اليهودية لمثل هذه الأفعال على أنها بفعل تحريض من الشبان الجزائريين، وأعاب عليهم تعليم الفرنسي وتتلمذهم على أيدي معلمين يهود ومسلمين فكيف يقومون بمثل هذه الأفعال، وردوا هذه الأفعال إلى حملات وطنية إسلامية. كما إتهمت السلطات الفرنسية بأنها جعلت اليهود كبش فداء. أما الحزب الشيوعي استنكر أعمال العنف المخيف، كما قام بدوره بالوقوف لصالح الموقوفين قسنطينة،[4] وتطور الأمر لمجيء لجنة شيوعية ومندوب شيوعي لمناقشة أحداث قسنطينة، كما طالبوا الحاكم العام بضرورة إطلاق سراح الموقوفين من قسنطينة، وإلقاء القبض على المفتعلين لهذه الحوادث.[5] أما النواب فقد تميز موقفهم بالمعارضة الشديدة للاتهامات الموجهة إليها، على أنهم المسببين فيتحضير

---

[1] الميلي، مبارك: مرجع سابق، ص397.

[2] الدسوقي، ناهد ابراهيم: دراسات في تاريخ شمال افريقيا، ص163.

[3] يذكر أن الخسائر في الجانب اليهودي: 23 قتيل، 500 جريح بالعصي والخناجر أما جانب المسلمين بلغ 4 موتى و7 جريح ثلثهم مصاب بالرصاص والباقي بالحراب أما الخسائر في جانب الشرطة جرح 52 زواوي، 4 أعوان و5أعوان من مطافئ ورجل دركي واحد. للمزيد انظر: قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص419.

[4] قداش، محفوظ: مرجع نفسه، ص421.

[5] الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص 213.

الأهالي نفسيا، والدليل على ذلك هو معارضتهم السديدة للائحة التي قدمه فالي التي سانده وتضامن معه فيها كل المستشارين الأوروبيين، والتي جاء فيها طلب النائب فالي من النواب في عمال أن يتضامنوا مع الفرنسيين، من أجل التنديد بقوة الجرائم التي شوهت الأرض ومست سمعة فرنسا، وكذلك للتعاون لمحاربة السياسة المعادية لفرنسا، والكشف عن المتهمين أينما وجدوا ومهما كانت أوضاعهم.[1] كما استنكر فرحات عباس لهذه الأفعال، ونفى تهمة معاداة السامية عن إخوانه في الدين، ولكنه أدان إدانة بالغة لأعمال العنف ضد اليهود.

وعليه صرح طاهرات" لا ينبغي التأكيد على الأسطورة القائلة "بأن الأحداث قسنطينة كانت فعلا عدوانيا مدبرا ضد فرنسا".[2] وأكد بن جلول في مقال نشرته جريدة Afrique française " أن منتخبي قسنطينة قد أدوا بأنفسهم يوم السبت واجبا والتزاما أخلاقيا، أولا بترقب الأحداث، وبالتعاون الوثيق بين المنتخبين اليهود والإدارة"،[3] وصرح يوم 28 أكتوبر أمام مجلس العام قسنطينة " أن الأمر يتعلق بحادث محلي، أخذ أبعاد يؤسف لها، فاني أكد لكم أن الحوادث لا تفنى بأي حال من الأحوال فرنسا أو الإدارة، ونعلن نحن الأهالي أننا فرنسيون وأننا متعلقون بفرنسا".(انظر الملحق رقم 06)

كما أعتبر اتهام النواب هو إهانة وعدم الثقة فيهم، وقال بن جلول في هذا الشأن"إن فعلنا كل ما يلزم بأن نفعله لاستنكار هذه الحوادث، راجين من وراء ذلك أن تثبت الحميمة بأنه ليس لنا يد فيما حصل أن هذه الحوادث ليست ضد لفرنسا، ولا ضد الامبريالية، ولا ضد الإدارة الفرنسية".[4]كما أن النواب وعلى رأسهم بن جلول لعبوا دور هام في محاولة لمنع الأحداثوسعوا في ذلك لتخفيف التوتر، الذي حل بالمدينة والمطالبة برأفة في معاملة مواطنيهم الذين اتهموهم بتدبير الحوادث. وكان الهدف من ذلك هو لتبرئة أنفسهم أمام الإدارة حتى لا تتهمهم وعليه أعلن حولي 300 شخصية من أعيان ونواب قسنطينة إلى الحاكم العام وممثله ووالي قسنطينة

---

[1] بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص 158.

[2] أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 693.

[3]قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ص 455.

[4]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص 156.

على تقديم احترامهم لفرنسا، (بلادنا) واحترام وأيدوا استعدادهم لتأييد جهودهم وإعادة النظام والأمن.[1]

[1]سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 71.

المبحث الثاني: إسهامات الكتلة في الجانب الثقافي:

المطلب الأول: موقفها من التعليم:

قامت السلطات الاستعمارية على محاربة وطمس الشخصية الإسلامية العربية منذ 1830م، مستعملة في ذلك شتى الأساليب والوسائل، فحاربت اللغة العربية وثقافتها القومية العربية ونشر اللغة الفرنسية بدلا منها، فأول شيء قامت به هو استيلاؤه على المعاهد الثقافة والمساجد والمدارس والزوايا وتحويلها إلى كنائس وثكنات.[1] وفي المقابل فتحت مدرستان سنة 1833م، سميت "مدارس التعليم المتبادل"، أي إعطاء التعليم الفرنسي للجزائريين والتعليم العربي للفرنسيين، ففتحت الأولى بوهران والثانية بعنابة، وقد أطلق على الأول مدرسة من هذا النوع اسم "مدرسة العربية الفرنسية".[2] لم يكن هدف فرنسا من هذا التعليم تلقين الحقيقي للمعارف، أو اكتشاف المواهب وتنوير العقول، بل أرادت به تدجين الأهالي، وذلك بتقديم أدنى ما يمكن من المعارف السطحية للتلميذ، فهذا الأخير لا يتجاوز سن الرابعة عشر حتى يجد نفسه خارج جدران هذه المدارس موجها للحياة العملية، أي إن مهمتها تقتصر على تأهيل اليد العاملة التي لا تخطئ في العمليات الحسابية البسيطة ولا ضبط مواعيد العمل، مع التحلي بالإستجابة لأوامر أرباب العمل من الكولون وغيرهم.

مع أن هذا النوع من التعليم لم يكن مثل ما يقدم للمعمرين إلا أنه وجد معارضة قوية من طرف المعمرين، لأنه وبحسب رأيهم لو تم فسح المجال لأبناء الأهالي للتعليم فمن أين سيجلبون اليد العاملة التي تقوم بخدمة الأراضي الفلاحية، وكذلك ولو تم تركهم يتعلمون فإنهم عاجلا أم آجلا سيطالبون بحقوقهم في الحدود الحقوق الشرعية، بل سيتخطون الأمر سيرفعونشعار أن الجزائر ليست فرنسية، بل عربية مسلمة وهذه المخاوف ظلت واقفة في وجه

---

[1] بوعزيز، يحي: مرجع سابق، ص 60.

[2] خيثور، نور الدين: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007، ص 66.

التعليم[1]بأن جعل التعليم مقتصر على فئة معينة، التي لها شبكة من العلاقات مع الإدارة الاستعمارية مثل: العائلات الأهلية من قياد وأصحاب العقارات ورجال الدين الرسميين وموظفي الإدارة من نواب المجالس المختلفة.[2]

يرجع المؤرخون بسبب ارتفاع الأمية طيلة الفترة الإستعمارية إلى عدم تخصيص ميزانية كافية لإنفاق على التعليم.[3] فمن سنة 1926م إلى سنة 1930م تضاعفت بمعدل 2،6%وهذا بفضل جهود عمداء الجزائر والمندوبين الماليين.[4] كما أن موقف المعمرين من تعليم الأهالي نفسه ساهم في رفع نسبة الأمية بمعارضته تعليمهم واستغلالهم في الأعمال الشاقة. بالإضافة إلى إن الحرب العالمية الأولى أثرت على التعليم وعلى تطويره، وذلك لتجنيد أغلب المدرسين العاملين من الشباب الوطني، وبعضهم ترك المدرسة لأن أجور العمل في باقي المجالات مرتفعة مقارنة بالتعليم، حتى في أثناء تشييد المدارس تواجه هذه الأخيرة عدة صعوبات مثل اللغة، قلة الاعتماد المالية، اختلاف ديني.[5]

السنوات / المستوى	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
1928	55476	863	92
1931	69000	1187	/
1934	78000	1358	1936(94)
1935	69000	/	1938(112
1939	114000	18129	94

جدول يوضح عدد المتمدرسين والطلبة في الجزائر[6]

[1]حمادي، عبد الله: الحركة الطلابية الجزائرية (1871–1962)"مشارب ثقافية وإيديولوجية"، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، 1995، ص13، 23، 24.

[2]مريوش، أحمد: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013، ص73.

[3]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص79.

[4]أجيرون، شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص870.

[5]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص80.

[6]ولد خليفة، محمد العربي: الاحتلال الاستيطاني للجزائر مقارنة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، ط5، دار ثالة، 2008، ص 80.

مع بداية الثلاثينات لم يكن بالقطاع القسنطيني سوى ثانويتان ومدرستان للتعليم العالي وهي مدرستان لتخريج الأساتذة، معهد التعليم العالي، بالإضافة إلى مدارس خاصة، ومدرسة للتعليم التقني وأخرى للتكوين المهني، وكانت نسبة الطلبة المسلمين بهذه المدارس أقل بكثير من الطلبة الأوروبيين الذين بلغوا 6000 تلميذ. أما المسلمين فلم يتجاوز عددهم 1000 تلميذ إلا أن هذا النوع من المدارس ساهم في تكوين الشباب تكوينا فعالا يساعدهم في الرقي في السلم الاجتماعي، ويؤهلهم في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، لأن مستوى التحصيل الدراسي للطلبة الأهالي يعادل تحصيل الطلبة الأوروبيين.[1] لقد كان لتأثير هذه المدارس الأثر الكبير، فقد شكّل جملة من المثقفين الذين دخلوا الجامعات وتحصلوا منها على شهادات مختلفة كالطب، الصيدلة والمحاماة. ومن بين هؤلاء الصيدلي فرحات عباس، الدكتور سعدان،المحامي سيسبان وغيرهم، الذين اتحدوا فيما بعد وكونوا لنا ما يعرف بكتلة النواب المنتخبين.

فراحت هذه الكتلة تندد بالوضع التعليمي الراهن، وخاصة إن عدد المتمدرسين لم يتجاوز الثلث من الأهالي، كما أنها مقتصرة على فئة معينة. وعليه طالب فرحات عباس من السلطات الفرنسية بإصلاحه قائلا: "إننا نعمل من أجل المساواة، وقد اخترت الوسيلة التي توصلني إلى هذا الهدف وبسرعة وهي الإصلاح، فهناك عدد من فرنسي الجزائر يتعاطفون مع فكرة الإصلاح وعلى دراية بقضية الجزائر، وهؤلاء يرون بضرورة الإكثار من المدارس وإيجاد قوانين الاشتراكية، وهذه هي المرحلة الأولى: وهي مرحلة المدارس والطرق والمستشفيات".[2]

ففي مقال لهمفي جريدتهم" La Voix des humbles" بعنوان" المد المدرسي" علقوا على هذا الأمر على أن:الإمتداد المدرسي موجود أصلا في جميع البلدان التي لها مستوى من الحضارة والمساواة.لأن الإتقانضروري في تقدم الكتلة الفرنسية والفرنسيين، ويصبح ممكنا في مكان اخر، في مكان موضع"مكرس" لعام إضافي للتدريس محترف الريفي أو الصناعي،الذي

---

[1]بن حسين، كريمة: مرجع سابق، ص14، 15.

[2]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص150.

يسمح على الأقل اعتماده من طرف الأطفال في المستقبل، وهنا يجب التسطير على نقطة مهمة هي ندرة المدارس الحرفية .[1]

أما في إطار زيادة عدد المدارس ووجدت أزمة نقص المعلمين لا توجد إلا في هذا السياق الصيلي فرحات عباس قائلا" إن أزمة نقص المعلمين لا توجد إلا في الظاهر، فمنذ سنوات والمنتخبون المسلمون يطالبون بتوسيع مدرسة بوزريعةفهي مدرسة للمعلمين الذين يوجهون لتعليم أبناء الأهالي، فالمتعلمون العاطلون عن العمل ليسوا قلة في الجزائر ولا فرنسا بالخصوص، فهؤلاء يمكنهم أن يكونوا معلمين ممتازين".[2] وطالب أيضا" بضرورة التساوي في المدارس بين الفرنسيين والجزائريين، وأن تقام للفتيات المسلمات مدارس، ينبغي أن تكون المدارس للجميع رجالا ونساءا ولجميع الطبقات".[3]

رغم أن الصيدلي فرحات عباس لا يتقن اللغة العربية جيدا،[4] إلا أنه أكد على أهميتها قائلا " إن اللغة العربية تعمل على تخليص ديننا من التعصب والخرافات التي تفسده ولذلك فإن الإدارة فعالة في هذا المجال هي بناء المدارس الرسمية المهنية في كل مكان فهي التي ستخرج البناء والنجار والميكانيكي والواعظ والملاح".[5] ولقد ساند بن جلول هذا الرأي حيث صرح عبر جريدة "الوفاق" لسان حال فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين قائلا "نحن نصر على التعليم باللغة العربية التي ستصبح عامة ومعاصرة ومتوفرة بكثرة،كما طالب بفتح المدارس القرآنية المدارس الخاصة.كما ألح الدكتور بن جلول على تعليم البنات الشابات المسلمة لأن تعليمهم اللغة العربية يعني الإهتمام والمحافظة على المجتمع المحافظ وكرامته وإحترام البشرية التي لها

---

[1]La Voix des humbles, Septembre 1936, N172.

[2]عباس فرحات: الجزائر من مستعمرة إلى مقاطعة، ص204.

[3]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص151.

[4]جوليان، شارل أندري: مرجع سابق، ص54

[5]الدسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في شمال إفريقيا، ص151.

كل الوقت.وأيضا طالب أن يكون التعليم الثانوي للبنات بمبادرة خاصة.[1] (للمزيد انظر الملحق رقم07).

ففي الاجتماع مجلس العام المنعقد في30أكتوبر1935م طالب الدكتور سعدان بلفت الانتباه هذا المجلس لوضعية العامة لمدارس لوطاية، لأنها مشيدة بحافة الطريق باتنة وقد لاحظ هذا السياح وما شدهم لذلك هو إحتوائها على واجهة فاخرة.نحن نتمنى ببساطة تشييد مدارس في أي مكان قادرة على التعليم والتثقيف.[2] ففي مقال لهم بعنوان التسامح الديني أكدوا على أهمية التعليم والثقافة،لأنهم اعتبروه كواجب عقائدي للمسلم، كونها تسيطر على العقل والبدن،الاسلام لا يمنعنا من البحث كما انه لم يكن عائقا أمام تطور العلوم و الثقافة، بل إنه يعطي التفسيرات لبعض العوائق.[3]

كما أنه عند إصدار مرسوم 8 مارس1938م الذي يمنع إنشاء أي نوع من المدارس الحرة الإسلامية دون تصريح من عامل العمالة، طالب النواب المسلمين وعلى رأسهم فرحات عباس بإلغائه وأصروا على حرية التعليم الديني.[4]

أوصى فرحات عباس على الإقبال على العلم والعمل بوصفهما مصدر لحرية الشعوب فبقدر إيماننا بالعمل نؤمن بالعلم، فشعب بدون علماء وتقنيين ومهندسين، هو شعب بلا روح ولا أساس.[5]

ولكن حالة التعليم لم تتغير قبل الحرب العالمية الثانية، لذلك ترك المجال أمام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لتعديد المدارس القرآنية التي يريدون إخراج أساتذتها وبرامجها من مراقبة الدولة.[6]

---

[1] Mostafa, Haddad : op. cit,254,

[2]Département de Constantine, délibérations du Conseilgénéral, Procès-verbaux, p375.

[3]La Voix des humbles, N177.

[4]عباس فرحات: الجزائر من مستعمرة إلى مقاطعة، ص214.

[5]زوزو، عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر 2004، ص211- 212.

[6]جوليان، شارل أندري: مرجع سابق،ص 55.

المطلب الثاني: دورها في النوادي والجمعيات الثقافية:

في مطلع القرن العشرين في خضم التحولات العديدة التي شهدها العالم كانت النخبة مواكبة لذلك الإرهاص السياسي الذي لاح أفقه في الكثير من المستعمرات، وتبنته شرائح من المجتمع المتميزة دينيا واجتماعيا. ولتفعيل حداثة المجتمع الجزائري ومسايرته للواقع اعتمدت على العمل الجمعوي وتأسيس العديد من الجمعيات والنوادي الثقافية والفكرية في أهم المدن الكبرى.[1]

إن الشيء المميز لفترة الثلاثينات هو إزدياد وتعدد الجمعيات الثقافية والنوادي وقد تزامن ذلك مع إحتفال فرنسا بالذكرى المئوية لإحتلالها للجزائر وتأسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في سنة 1931م.[2] فلقد بلغ عدد النوادي والجمعيات في فترة ما بين 1900م-1940م ما يزيد عن(143)بين جمعية ونادي ومقسمة بحسب العمالات الثلاث: عمالة قسنطينة بها (67)وعمالة الجزائر بها (55) وعمالة وهران بها (10)في حين وصل عدد الجمعيات في الصحراء بـ (11).[3]

نادي الترقي: أسس في شهر جويلية 1927م من طرف أعيان مدينة الجزائر العاصمة هذا النادي لعب هذا النادي دور سياسي وثقافي، مع إنه تابع للحركة الإصلاحية إلا أنه تأسست به العديد من الجمعيات،[4] ومنها جمعية المنتخبين المسلمين الجزائريين في 11 سبتمبر 1927 وفيه طرحت مطالبها، كما قام النواب بإلقاء خطب ومحاضرات فيه مثل الدكتور بن تامي، وأيضا ألقى بن جلول خطابا بالفرنسية سنة 1936م من شرفة النادي الترقي للحشود في ساحة الشهداء.[5]

---

[1]مريوش، أحمد: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، ص46، 47.

[2]صاري، أحمد: مرجع سابق، ص117.

[3]مريوش، أحمد: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ص47.

[4]صاري، أحمد: مرجع سابق، ص117.

[5]الوناس، الحواس: نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية من 1927-1954، دار الشطايبي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص218.

أما فيما يخص الجمعيات التي أنشأها النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين فهي متعددة وترجع بداياتها الى سنة 1933م حين تم تنصيب لجنة الدفاع عن الحريات الأهلية، وإجتمع 15 عضو من الأعيان قسنطينيين في مكتب جمعيات. وعليه تشكلت العديد من الجمعيات النوادي منها.[1]

نادي الإرشاد: أسسه فرحات عباس سنة 1935م بسطيف،[2] وهو حلقة لوضع حد للإنحراف، يجعل هذا النادي مكان لإجتماع سياسي خاص ولإعطاء أوامر سياسية ونقابية.

جمعية "التعليم العقلي": أنشئت سنة 1937م عرفت هذه الجمعية تلاحما شعبيا بلغ عدده 200 متلاحم، هدفوا من خلالها إلى محاربة التفرقة الاجتماعية والكحوليين وكل ما هو ضد الدين، العمل على الإصلاح العقلي والفكري. وقد قامت هذه الجمعية بإلقاء خطب وإقامة حلقات للإرشاد.

جمعية "الشبان الخضراء المسلمة": أنشأت في 28 أكتوبر 1936م في عنابة، هدفها دعم المطالب المرسلة من طرف المؤتمر الإسلامي.

كما أنشأ الدكتور سعدان جمعية أسماها "جمعية التضامن للسكان الإقليم الجنوبي" بالتضامن مع قمار موسى، الهدف من تأسيسها هو تحرير سكان الإقليم الجنوبي الذين لا يستطيعون العيش في هذا النظام العسكري.[3] كما أسس سعدان الجمعية الدينية الإسلامية سنة 1925م مع الشيخ الطاهرين مبارك والشريف سيسبان.

نادي "الاتحاد": بقسنطينة 16 يوليو 1932م يرأسه بن جلول، الحاج السعيد، اسماعيل ماني، وخليل بن وطام، الصالح بن الهابد وكانت لها فروع، هذا النادي هو نادي ثقافي وأدبي وديني.[4]

---

[1] Mostafa, Haddad: op. cit, p 46.

[2] خيثور نور الدين، مرجع سابق، ص 142.

[3] Mostafa, Haddad : op. cit, p 46

[4] زوزو، عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية، ص 115-116.

جمعية "إعانة الفقراء": تأسست سنة 1936م ببسكرة، يسيرها كل من الدكتور سعدان والشيخ محمد خير الدين، كما أسس"نادي الهلال البسكري" الذي كان يرتدي الزي الأخضر والأسود.

نادي الشباب: هو مقر اجتماع فيدرالية المنتخبين المسامين الجزائريين، تأسس سنة 1936م ببسكرة.

إن انتشار الجمعيات و النوادي التابعة للكتلة عبر التراب الوطني عامة و التراب الإقليم الجنوبي خاصة أقلق الإدارة الفرنسية و جعلها تداهم أحد البيوت التي كان ينشط بها الدكتور سعدان وزملائه و ذلك حسب تقرير البلديات المختلطة 12 لأوت1938م.[1]

لقد كانت هناك جمعيات ونوادي تابعة للحركة الإصلاحية إلا أنها تتعاطف مع النواب[2] مثل جمعية الإصلاح التي تأسست سنة 1930م ببجاية، وهو نفس الحال بالنسبة للجمعية الإسلامية التي تأسست سنة 1935 بعنابة التي كان تحمل ميول سياسية تلاقي مع فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين.[3]

المطلب الثالث: دورها في الصحافة:

إن بدايات الصحافة في الجزائر ترجع إلى القرن 19م وكانت استعمارية، فلم تكن حملة عسكرية فرنسية على الجزائر تحمل الجنود فقط. بل حملت معها رجال ثقافة وأعلام تمثلت أسلحتهم في القلم والمطبعة. وقد أصدرت أول صحيفة في الجزائر باسم بريد الجزائر وهي جريدة سياسية وتاريخية وعسكرية.[4]وهذا النوع من الصحافة هو الصحافة الرسمية وهناك

---

[1]نفطي، وافية: "الدكتور سعدان في الحركة الوطنية الجزائرية وإسهاماته في تفعيل النشاط السياسي ببسكرة 1893-1948 " لم تنشر،ص08.

[2]صاري، أحمد: مرجع سابق، ص120.

[3]خيثور، نور الدين: مرجع سابق، ص138، 143.

[4]كيالة، نجية: البرقية القسطنطينية " la dépêche de Constantine"، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011، ص12.

الصحافة الاستعمارية والصحافة التحررية والصحافة الوطنية،[1] ثم الصحافة الأهلية وهذه الأخيرة هي التي تضم الصحف التي يشرف عليها المسلمون الجزائريون، سواء الناحية الإدارية والمالية أومن حيث تحريرها سواء المحافظين منهم أو النخبة، المهم هو إهتمامها بشؤون الأهالي وأول جريدة من النوع هي جريدة الحق.[2] ولقد كانت عمر هذه الجرائد قصير بسبب بعض مواقفها التي أثارت غضب السلطات الاستعمارية وسخطها عليها، كأن مسيروها أرادوا تقديم يد النجدة للفئة الجزائرية المثقفة على وجه الخصوص، لكن لا تيأس من الوجود الفرنسي بالجزائر.[3]

ولقد ظلت على هذه الحال إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث واجه الرأي العام الجزائري المشاكل المترتبة على الحرب، في مقدمتها مصير البلاد العربية وسيطرة دول أوروبية عليها، وعلاقتها بتركيا خاصة بعد سقوط الخلافة العثمانية. وكذلك الوعود التي منحتها فرنسا الجزائريين نظير إشتراكهم في الحرب العالمية الأولى لجانبها، فاستجاب الشعب الجزائري أملا منهم في المشاركة في إدارة شؤون بلادهم. كما لم يعد الجزائريون بعيدون عن مسرح الأحداث الدولية، ولم يكتفوا أيضا بالصحافة الرسمية أو صحافة المعمرين.[4]

بإصدار قانون 04 فيفري1919م الذي سمح بالعودة للنشاط. ظهر نشاط صحفي بزعامة الأمير خالد عمل هذا على تفادي عيوب الصحافة السابقة، ولتحقيق برنامج الإندماج السياسيوالتمتع بالحقوق الفرنسية لكل الجزائريين مع التمسك بالأحوال الشخصية.[5] فأسس جريدة الإقدام في 04 ماي1920م التي طالب من خلالها إصلاح حالة الجزائر على قاعدة تسوية

---

[1] لمزيد من المعلومات حول أنواع هذه الصحف. أنظر أحدادن، زهير: الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى 1930م المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص10، 15.

[2] احدادن، زهير: مرجع نفسه، ص 15.

[3] كرليل، عبد القادر: نشأة الصحافة في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 11، (د، ن)، (د، ب)، 2005، ص224.

[4] عواطف، عبد الرحمان: الصحافة العربية في الجزائر "دراسة تحليلية للصحافة ثورة الجزائر" 1954-1962"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص32، 33.

[5] كرليل، عبد القادر: مرجع سابق، ص 230.

الجزائريين بالفرنسيين في كل شيء، ودخول الجزائريين لمجلس النواب الفرنسي،[1] ولكن بعد نفيه سنة 1923م ظهرت جريدة أخرى من هذا النوع هي مجلة صوت البسطاء " Les voix des humbles" (انظر واجهتا في الملحق رقم08) في 1929م-1939م وهي مجلة نصف شهرية تربوية اجتماعية وكانت لسان حال جمعية المعلمين الجزائريين،[2]سبب إصدار هذه المجلة مساندة الدكتور بن جلول في تقديم ومناقشة مطالبه.[3] ويتلخص برنامج عملها في رفع مستوى الجزائريين ذوي الثقافة الفرنسية من خلال إصداراتها بعيدا عن الأحزاب الوطنية.[4]

كما وجدت جريدة أخرى من نفس النوع وهي جريدة " التقدم" في مدينة الجزائر، نشطت في فترة ما بين 1923م-1931م، تعبيرا عن إتحاد الجمهوريين المسلمين الفرنسيين.[5] وهذه الجريدة هي التي إلتف حولها النخبة أو النواب المنتخبين المسلمين وأسسوا لهم جمعية، والتي كان لها دور كبير في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

كما كانت لهم جريدة أخرى هي الوفاق « l'entente » التي أسسها بن جلول وفرحات عباس، هذه الجريدة لعبت دور في بلورة أفكار ومبادئ مناضليها وأنصارها وتشكيل الإطار العام لها: مثل المطالبة تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي، إلغاء القوانين الاستثنائية، رفع عدد النواب في المجالس المنتخبة ...الخ.[6]

وفي سنة 1927م كتب فرحات عباس سلسلة من المقالات، نشرت في هذه الجريدة، تعرض فيها لبعض القواعد السياسية التي رآها صحيحة وشرعية مثل: الاحترام المطلق للإسلام

---

[1]مفدي، زكريا: تاريخ الصحافة العربية بالجزائر، جمع وتح أحمد حمدي، منشورات مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، 2003ص 65.

[2]الزوبير، سيف الاسلام: تاريخ الصحافة العربية بين الحربين(1920-1940)"الصحافة اليقضانية"، مطبعة المنسرت الجزائر، 1977، ص138.

[3]Mostafa, Haddad, op. cit, P258.

[4]الزوبير، سيف الاسلام: مرجع سابق، ص 138.

[5]عواطف، عبد الرحمان: مرجع سابق، ص34.

[6]لونيسي، رابح وبلاح، بشير: مرجع سابق، ص236.

واللغة العربية والحضارة الإسلامية، التخلي عن خرافة التفوق المطالبة بالمساواة، "لا يوجد لا غالب ولا مغلوب".[1]

كما أن الزناتي أسس صحيفة باسم "صوت الأهالي" في قسنطينة سنة 1929م، وجعل لها عنوانا فرعيا يعبر عن الاتحاد الإدماجي، وهو جريدة "الاتحاد الفرنسي الإسلامي" وكانت جريدة صوت الأهالي أسبوعية، تدافع عن المنتخبين وتدعوا إلى التسامح والتعايش مع الفرنسيين، وتقف ضد التيار العربي الإسلامي وضد الحركة الإصلاحية، معأن زناتي كان نفسه حامل للجنسية الفرنسية.[2]

كما أن هناك جرائد أخرى أنشأت للدفاع عن هؤلاء النواب، ومن بينها "تغنانت" taghnennt الإصلاحية النصف شهرية، تصدر من بسكرة وتطبع بقسنطينة، صدر أول عدد منها في جانفي 1934م،[3] بمناسبة الحملة الانتخابية للمجالس العمالية بباتنة[4] للدفاع عن جمعية النواب ورئيسها بن جلول ضد جريدة "صدى الصحراء" "1925م-1934م"، التي دخلت معترك الصراعات السياسية مساندة للدكتور الحفناوي دبابش ودعوتها لمقاطعة الدكتور سعدان، كما نقدت جمعية العلماء المسلمين لمساندتها له، وكانت هذه الجريدة تتبع أخبار هذا الصراع مع تحريض منطقة الزيبان على الدكتور سعدان وبعد توقف جريدة "تاغنانت" Taghnennt ظهرت جريدة "ضربة خيرزان Le coup de bambou" (أنظر واجهة هذه الجريدة الملحق رقم 09) وكانت هذه الأخيرة ضد الحفناوي دبابش.[5]

كما تم تأسيس جريدة "الميدان" بقسنطينة في 27 يونيو 1938م وتوقفت لوحدها، وهناك من أرجعها إلى مضايقة اليهود والمعمرين والمتجنسين من خونة الجزائر، صدر منها 28 عدد. وكانت هذه الجريدة ناطقة باسم النائب الدكتور بن جلول، وقد عرفت هذه المجلة صراعا مع

[1]بن العقون، بن إبراهيم عبد الرحمان: مرجع سابق، ص 374، 375.

[2]أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي "1830-1954"، ج5، دار البصائر، الجزائر، (د، س)، ص 266.

[3]مصمودي، فوزي: تاريخ الصحافة والصحفيين في بسكرة وأقاليمها (1900-1956)، نص أبو القاسم سعد الله، طبع بمساهمة وزارة الثقافة، الجزائر، 2006، ص 64.

[4]خير الدين، محمد: مرجع سابق، ص 286.

[5]مصمودي، فوزي: مرجع سابق، ص 64، 65.

جمعية العلماء المسلمين. طالب فيها بن جلول تحسين ظروف الجزائريون قائلا" نحن في القرن 20 م نعيش على حالة التيبعيش عليها أحقر العبيد في القرون الماضية المظلمة، وأنه "كذا" لفضيحة لفرنسا أن يعيش تحت علمها المسلمون الجزائريون عيشة الذل والاحتقار والمهادنة والجهل".

كما كانت مجلة أسبوعية أخرى أسسها بن جلول للدفاع عن مصالح الجزائريين المسلمين وهي جريدة "الوفاق الفرنسي الجزائري" في فترة ما بين 1934م-1939م،[1] نشرت أول عدد لها في سبتمبر 1935م، تضمن هذا العدد ببيان تمهيدي طويل يوضح فيه الاهتمام بمطالب الجزائريين، التي هي سبب ظهورها من: تمثيل نيابي للأهالي في هيئتهم الشخصية، توسيع القانون الانتخابي، الموافقة الجماعية على مشروع بلوم فيوليت. اختصت هذه المجلة في مشاكل القطاع القسنطيني.[2] وأصبحت هذه الأخيرة مع تيار ابن جلول مع سنة 1936م وأصبحت الصحيفة الرسمية لإتحاد النخبة المسلمة لفرع قسنطينة.[3] وعليه ابن جلول إستعان بالصحافة في التعبير عن مواقفه السياسية الشجاعة، والتي كانت تظهر أنها شيء مرغوب مثل مطالب إقتصادية، مطلب المساواة وتأييده بمشروع بلوم فيوليت وبرنامجه الاندماجي.[4]

بالرغم ان هذه الصحف كانت تدافع عن الجزائريين ومصالحهم ولكن كانت تعتبر فرنسية من حيث جهازها التحريري، إلا أنها هاته الصحافة الجزائرية الناطقة بالفرنسية رغم اتساعها وتنوعها عجزت في التأثير في الأغلبية الجزائرية التي لا تجيد اللغة الفرنسية .[5]

---

[1]عواطف، عبد الرحمان: مرجع سابق، ص 35.

[2] Mostafa, Haddad: op. cit, P254 .

[3]عواطف، عبد الرحمان: مرجع سابق، ص 35- 36.

[4]بن العقون، بن ابراهيم عبد الرحمان: مرجع سابق، ص 380.

[5]عواطف، عبد الرحمان: مرجع سابق، ص 36.

وعليه إن المنشات الثقافية الجزائرية واجهت صعوبات جمة سياسية ولغوية وتعليمية وفنية،فالقوانين كانت لا تسمح بحرية التعبير ولا الحركة ولا التجمع. والشعب قد أضرت به الأمية، وارتمى في أحضان الطرقية و الخرافة .

الخاتمة

بعد دراستي المحدودة في موضوع إسهامات كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين بالجزائر فيما بين الحربين العالميتين وخاصة ما بين1927م-1938م يمكننا القول:

-مع إن حركة الشبان الجزائريين تأسست في ظروف اجتماعية واقتصادية مزرية،إلاأنها حاولت تحسين أوضاع الجزائر وسكانها،فكانت حركة بارزة طيلة أواخر القرن19م وإلى غاية الربع الأول من القرن 20م،أسست لها العديد من الجرائد والمجلات بالإضافة للنوادي والجمعيات لإدراكها لقيمتها في تحقيق أهدافها ومطالبها التي ناشدت السلطات الفرنسية تلبيتها مع أن هاته الحركة بدأت بدعم فرنسي إلاأنها ما بدأت في نشر أهدافها ومطالبها حتى قامت السلطات الفرنسية التضييق عليها.

-إن إعتبار الأمير خالد هو أب الحركة الوطنية ينفي مجهودات حركة الشبان الجزائريين قبلها بمطالبها وأهدافها،وما يثبت أن هذه الحركة لها مكانتها على الساحة السياسية في تلك الفترة هو إنضمام الأمير خالد لها، إلاأن جل الدراسات التاريخية -حسب اطلاعنا- تقوم بتهميشها إما لجهلها أو محاولة لتناسي دورها ولكن هذا لا يمنحها هي الأخرى زعامة الحركة الوطنية.

-تعتبر إصلاحات 1919م محاولة من فرنسا إيهام الجزائريين بإصلاحات معظمها بقي حبر على ورق، كما إن كل مشروع تطرحه الحكومة الفرنسية بباريس في صالح الجزائريين تقوم السلطات الفرنسية بالجزائر بمعارضته بشتى الأساليب لينتهي الأمر به لدفنه، لكن كتلة النواب المنتخبين المسلمين لم تيأس بل طيلة نشاطها السياسي ظلت تطالب بإصلاحات.

-إن السبب الرئيسي لنشأة كتلة النواب المنتخبين المسلمين هو مواجهة الجمعيات الأوروبية التي تاسست سنة 1919م، وخاصة الجمعية التي ضمت رؤساء البلديات لمواجهة قانون 04 فيفري1919م، كما إن عدم تكتلهم ضمن تنظيم سياسي يجعل صوتهم ضعيف وغير متحد وعليه لا يؤخذ بعين الاعتبار، وبالتالي فان في الاتحاد قوة، وهذا هو سبب إنشائهم لفيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين، لتكون لها الصفة القانونية لتتكلم بالنيابة عن كل الجزائريين بصفتهم نواب يمثلونهم.

-إن مطالب كتلة النواب المنتخبين المسلمين ليست بمطالب جديدة، بل هي نفسها التي نادت بها حركة الشبان الجزائريين وحركة الأمير خالد، إلاأنه مع فشل الحركتين السابقتين في تحقيقها لم يفقدهم الأمل، بل ذلك زادهم إصرارا وإلحاحا على الحكومة الفرنسية بتنفيذه، وهذا لإيمانهم الكبير بفرنسا وثقتهم المطلقة بها،وهذا ما جعلهم يبذلون كل ما في وسعهم لتحقيقها بتشكيل وفود، تحرير مقالات في مختلف الصحف والجرائد، وإلقاء الخطب في النوادي والجمعيات ،لأن هذه المطالب كانت دائما شعار كل أعضاء هاته الكتلة من فرحات عباس وبن جلول وطاهرات وليشاني ...الخ.بالرغم من إن لكل واحد منهم أسلوبه الخاص في تنفيذها، إلاأن جل المؤرخين والباحثين يقومون بتهميش دورهم وعدم البحث في سجل أعمالهمواإعطائهمأهمية، وهذا هو سبب نقص المادة العلمية عنهم إن لم نقل منعدمة، وحتى إن وجدت فهي تقوم بنقدهم متغاضين عن جهودهم و انجازاتهم.

-لقد ساندت جمعية العلماء المسلمين كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين سواء في المؤتمر الإسلامي الأول والثاني أو في الانتخابات،لأنهمرأوا في النواب اللسان المعبر عنهم كما إنإيجادتهم للغة الفرنسية وإطلاعهم على الثقافة الغربية وإحتلالهم لمناصب سياسية،جعل من جمعية العلماء يضعونهم في الوجاهة لأنهمبالأصل هم إنشغالهم بالسياسة في تيار اندماجي ليبرالي المطالب بالتجنس والإدماج، في حين إن جمعية العلماء المسلمين كانت تكتسي طابع إصلاحيرافعة شعار التعليم العربي الحر وإصلاح المجتمع، ولو إن الجمعية تجاهر بهذه المطالب تكون قد اتخذت طابع سياسي مما يعرضها للمضايقات من طرف الحكومة الفرنسية ويعرضها للحل. وبالفعلإن مساندة جمعية العلماء للكتلةأيام الانتخابات كان فعال جعل النواب يحوزون على ثقة الأهالي ويفوزون في الانتخابات. وهذا هو السبب الذي جعل من الإدارة الفرنسية تتدخل في نتيجة الانتخابات، لأن تحالف العلماء مع النواب يهدد مصالحها وحتى وجودها، وهذا جعلها تقوم بتحريض الموالين لها للهجوم على النواب بواسطة الصحف والجرائد.

-إن علاقة الكتلة مع نجم شمال إفريقيا فهي القطيعة النهائية بحيث لم يسجل -حسب اطلاعي-مساندة أي طرف لأخرأو حتى تعاطف في فترة1927م-1938م. فحتى لما إتحدت

مجمل التيارات السياسية في المؤتمر الإسلامي كان حضور أعضاء التيار الثوري فيه شرفيا، لأن مطلب الرئيسي لنجم شمال إفريقيا كان إستقلالي، أما كتلة النواب مطلبها الرئيسي الإدماج والتجنس، لكن من الملاحظة الدقيقة لكل من مطلبها نجدها يشتركان في عدة نقاط أهمهاإلغاء القوانين الاستثنائية وتحسين ظروف الأهالي،كما إن بعض النواب تبنوا الأسلوب الثوري في معالجتهم لبعض القضايا.

-علاقة النواب باليهود المستوطنين بالجزائر لم تكن بارزة بالقدر الذي أوضحتهاأحداث قسنطينة أوت 1934م، التي برهنت مدى كره هؤلاء اليهود للمسلمين عامة و النواب خاصةلأنهأثناء هذه الصدمات رفع اليهود شعار "يموت بن جلول"، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن النواب كانوا بمثابة حاجز أمام سيطرتهم المطلقة على مختلف الإدارات والمجالس، لأن هؤلاء النواب طالبوا بالمساواة والإدماج التجنس. وبتحقيق هذه المطالب يصبح الأهالي والمستوطنين يخضعون لهيئة واحدة، فتطبق عنهم نفس الأحكامويتساون في الحقوق والواجبات، وهذا ما يتنافى مع طموحاتهم وأحلامهم وبالخصوص مصالحهم.

-إن موقف جل النواب المنتخبين المسلمين من الاحتفالات المئوية الفرنسية بالجزائر كان التأييد، لأنهم كانوا يرون أن فرنسا هي وطنهم الأم ومخلصهم ومنقذهم من البربرية والهمجيةكما ان هذه الأفكار تبنوها جراء دراستهم في المدارس الفرنسية.

-حاولت حركة كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين في نضالهم السياسي والثقافي تكوين مجتمع مشابه لحد ما المجتمع الفرنسي أو حتى قريب منه، وهذا لأن هذا التنظيم تأثر بالثقافة الفرنسية نتيجة نشأته وترعرعه في المدارس الفرنسية، وخاصة إن معظم أفراده سافروا إلى فرنسا ولاحظوا مدى الفرق الواسع بين الجزائر وفرنسا سواء من حيث المعاملة أو من ناحية المعاملة.

-أمام كل هاته الجهود التي بذلتها الكتلة خلال الثلاثينات من القرن العشرين لا يسعنا سوى القول أن كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين دافعت بكل قوتها للدفاع على مصالح المسلمين وتحسين أحوالهموأوضاعهم، فتبنت عدة وسائل وأساليب مثل: تشكيل وفود

لمقابلة الحكام الفرنسيين، استصدار عرائض وتقديمها للسلطات الفرنسية ونشر مقالات في جرائدها وصحفها وإلقاءالخطب في هاته النوادي والجمعيات، كما أنها اعتمدت على أسلوب المقاطعة والإمتناع عن تأدية وظائفها السياسية بالاستقالةلجعلها وسيلة ضغط على الإدارة،إلاأن جل أو لنقل كل هاته الوسائل لم تنفع مع الإدارة الفرنسية. لكن هذا لا ينف الجهد التي بذلته الكتلة حتى بعد انقسامها بفشل المؤتمر الإسلامي وتراجع الإدارة الاستعمارية على مشروع بلوم فيوليت، فأسس فرحات عباس"الاتحاد الشعبي الجزائري" في حين انشأ بن جلول "التجمع الفرنسي–الإسلامي الجزائري" لكن رغم انقسامهمظل هذين الحزبين محافظين عن مطالبهما على رغم من إختلاف المنهج المتبع.

–وعليه لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته كتلة خلال الثلاثينات وذلك بحكم تكوينهم الثقافي ولغتهم الفرنسية وإحتلالهم لمراكز في الإدارة الفرنسية فعرف على هذا الأساس نشاطهم بالإتساع عبر العمالات الثلاث.

الملاحق

الملحق رقم01: قائمة بأسماء الجرائد التي أصدرها الشبان الجزائريون.

اسم الجريدة	التاريخ	المدن	صاحب الجريدة	تاريخ الاختفاء	مدة الظهور	ملاحظات
الحق	1893/07/30م	عنابة	سليمان بنقى عمار	/03/25 1894م	09أشهر	/
المصباح	1904/06/03	وهران	العربي فخار	/02/17 1905م	09أشهر	ناطقة باسم الاندماجيين
الإسلام	1909م	عنابة والجزائر	طبيبال عبد العزيز	/12/12 1914م	06 أشهر	/
اللواء الجزائري	1910/11/20م	عنابة	طبيبال عبد العزيز	غير متوفر	غير متوفر	/
الراشدي	1911م	جيجل	الحاج عمار حمو	1912م	04سنوات	/
الهلال	1911م	سكيكدة	لينقوا-نوماليل	غير متوفر	غير متوفر	
الحق "وهران"	1911م	واهران	شارل تابي	1912م	سنة واحدة	
السجيع	1912م	سكيكدة	الطيب قادة	/06/06 1913م	سنة واحدة	
اللواء الجزائري	1919م	عنابة	طبيبال عبد العزيز	1920م	سنة واحدة	
الإقدام	1919/03/07م	الجزائر	دندان الحاج	/04/06 1923م	خمس سنوات	
المستقبل الجزائري	1920/04/29م	الجزائر	صوالح محمد	/12/23 1920م	سنة واحدة	ناطقة باسم الاندماجيين
مستقبل الجزائر	1921م	الجزائر	صوالح محمد	/02/04 1921م	سنة واحدة	ناطقة باسم الاندماجيين
النصيح	1921/07/08م	الجزائر	صوالح محمد	/10/27 1922م	سنتان	ناطقة باسم الاندماجيين
صوت المستضعفين	ماي 1922م	وهران	م.فاسي	ديسمبر 1928م	ستة سنوات	ناطقة باسم الاندماجيين
التقدم	/05/25 1923م	الجزائر	بلقاسم بن تامي	/10/01 1931م	ثمانية سنوات	
الجزائر الجديدة	1927م	الجزائر	قايد حمو	أوت 1928م	سنة واحدة	

1 الجمعي، الخمري: حركة الشبان الجزائريين والتونسيين " دراسة تاريخية وسياسية مقارنة"، ج2، ص 518.

الملحق رقم02: مجموعة صور لبعض شخصيات كتلة النواب

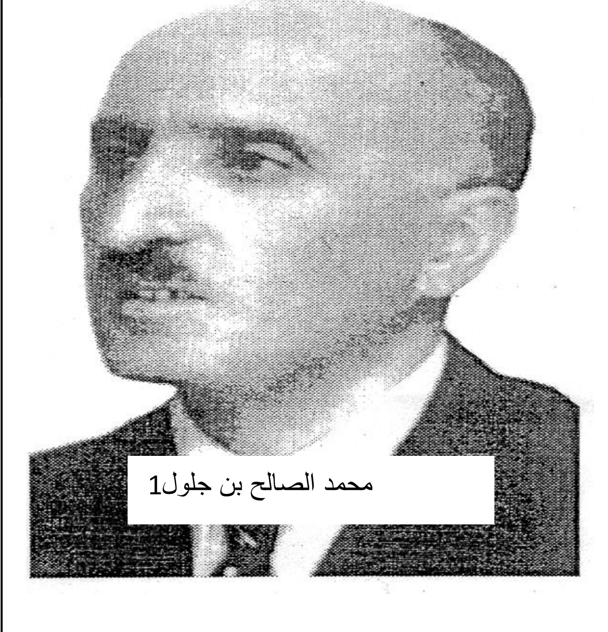


الدكتور بن التوهامي[2]



فرحات عباس[1]

محمد الشريف سعدان[1]



محمد الصالح بن جلول[1]

---

1 Mostafa, Haddad, op. cit, p 254.

2 زوزو،عبد الحميد:الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية، ص554-558.

الملحق رقم 03: يوضح محتوى مشروع بلوم فيوليت.

(نص)

مشروع فيوليت

الفصل الأول – يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسويين بالعمالات الثلاث بالقطر الجزائري، الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسويين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية ما عدى تطبيق التشريع الفرنسوي الخاص بزوال الحقوق السياسية.

أولا – الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بارحوا الجيش برتبة ضابط

ثانيا – الأهالي الجزائريون الفرنسويون من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة « باش شاوش » أو برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية مدة خمسة عشر عاما وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن سيرة

ثالثا - الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين قضوا خدمتهم العسكرية وحصلوا جميعا على الوسام العسكري وعلى صليب الحرب

رابعا - الأهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بأيديهم إحدى الشهادات العليا الآتية :

شهادة التعليم العالي وباكالورية التعليم الثانوي وشهادة البروفي العليا والبروفي الثانوية وشهادة الدروس الثانوية وشهادة المدارس وشهادة الخروج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو

---

1 زوزو،عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ص 455.

الملحق رقم:03 يوضح محتوى مشروع بلوم فيوليت.

الوالي العام وستعين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون

وإن مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين على نفس الشروط آنفا 50 تاجرا أو صانعا أو عاملا من كل عمالة وأن الحجرات الفلاحية الثلاث ستعين كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية خمسين فلاحا.

الفصل الثالث – إن الأحكام المنصوص عنها بقانون 2 فيفري 1852 الفصلية 15 و16 وكذلك كل عزل وقع إزاء أصحاب الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالعددين 6 و7 وكذلك تشطيب الاسم من جرائد اللجيون دونور والوسام العسكري تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من الجرائد الانتخابية.

الفصل الرابع – يمكن لكل أهلي جزائري فرنسوي متمتع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة آنفا بتطبيق ما تضمنه الفصل والفقرة 5 من قانون 10 أوت 1927

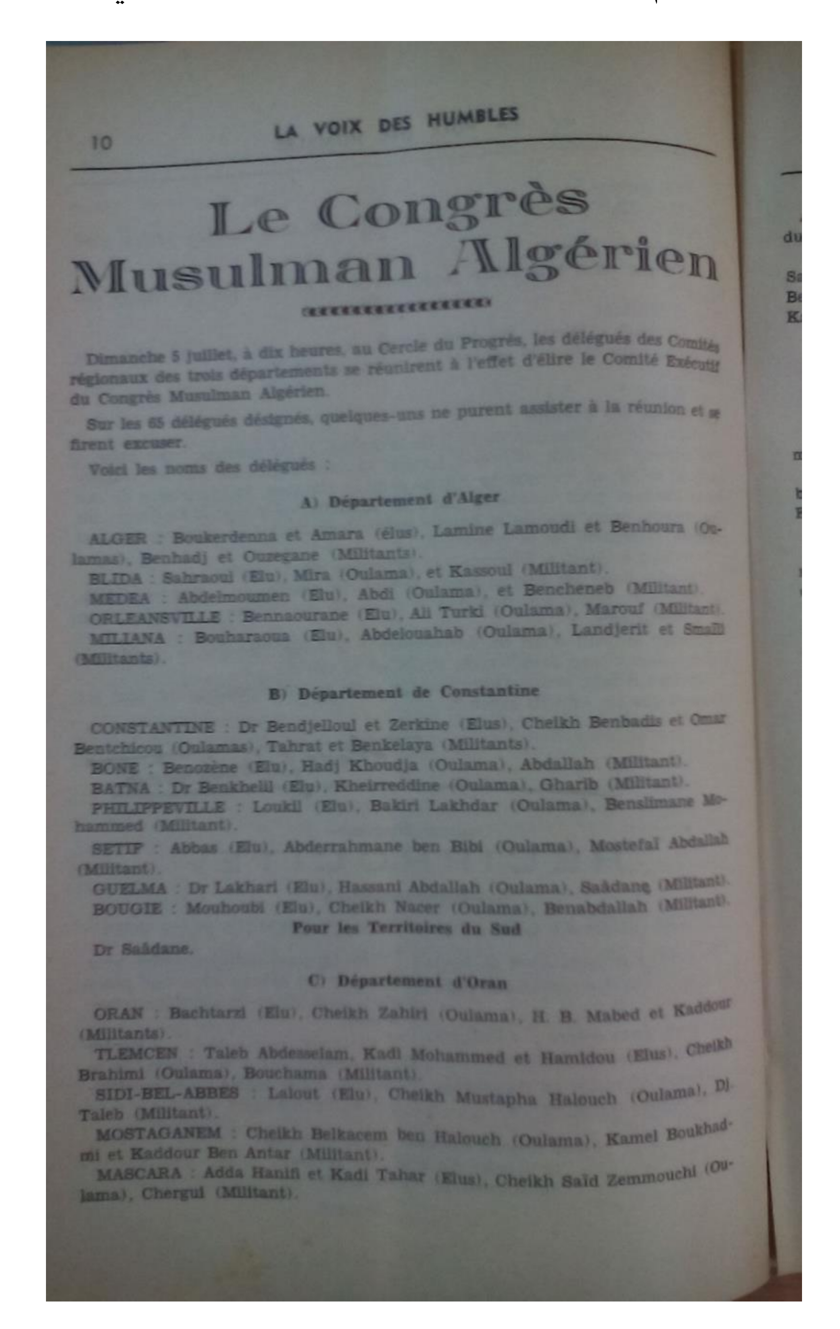
الفصل الخامس – ليس لما تضمنه هذا القانون أي مفعول فيما مضى ولا ينطبق إلا على الأهالي الجزائريين الفرنسويين الذين تتوفر فيهم الآن أو ستتوفر فيهم في المستقبل الشروط المبينة.

الفصل السادس – ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة على حساب نائب بالنسبة لـ 70،000 ناخب مرسومة أسماؤهم أو قسم 20،000.

وكلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون.

1 زوز،عبد الحميد:الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ص455.

الملحق رقم 04:مقال للنواب حول المؤتمر الإسلامي.



10 LA VOIX DES HUMBLES

Le Congrès Musulman Algérien

Dimanche 5 juillet, à dix heures, au Cercle du Progrès, les délégués des Comités régionaux des trois départements se réunirent à l'effet d'élire le Comité Exécutif du Congrès Musulman Algérien.

Sur les 65 délégués désignés, quelques-uns ne purent assister à la réunion et se firent excuser.

Voici les noms des délégués :

A) Département d'Alger

ALGER : Boukerdenna et Amara (élus), Lamine Lamoudi et Benhoura (Oulamas), Benhadj et Ouzegane (Militants).
BLIDA : Sahraoui (Elu), Mira (Oulama), et Kassoul (Militant).
MEDEA : Abdelmoumen (Elu), Abdi (Oulama), et Bencheneb (Militant).
ORLEANSVILLE : Bennaourane (Elu), Ali Turki (Oulama), Marouf (Militant).
MILIANA : Bouharaoua (Elu), Abdelouahab (Oulama), Landjerit et Smaili (Militants).

B) Département de Constantine

CONSTANTINE : Dr Bendjelloul et Zerkine (Elus), Cheikh Benbadis et Omar Bentchicou (Oulamas), Tahrat et Benkelaya (Militants).
BONE : Benozène (Elu), Hadj Khoudja (Oulama), Abdallah (Militant).
BATNA : Dr Benkhelil (Elu), Kheirreddine (Oulama), Gharib (Militant).
PHILIPPEVILLE : Loukil (Elu), Bakiri Lakhdar (Oulama), Benslimane Mohammed (Militant).
SETIF : Abbas (Elu), Abderrahmane ben Bibi (Oulama), Mostefai Abdallah (Militant).
GUELMA : Dr Lakhari (Elu), Hassani Abdallah (Oulama), Saâdane (Militant).
BOUGIE : Mouhoubi (Elu), Cheikh Nacer (Oulama), Benabdallah (Militant).

Pour les Territoires du Sud

Dr Saâdane.

C) Département d'Oran

ORAN : Bachtarzi (Elu), Cheikh Zahiri (Oulama), H. B. Mabed et Kaddour (Militants).
TLEMCEN : Taleb Abdesselam, Kadi Mohammed et Hamidou (Elus), Cheikh Brahimi (Oulama), Bouchama (Militant).
SIDI-BEL-ABBES : Lalout (Elu), Cheikh Mustapha Halouch (Oulama), Dj. Taleb (Militant).
MOSTAGANEM : Cheikh Belkacem ben Halouch (Oulama), Kamel Boukhadmi et Kaddour Ben Antar (Militant).
MASCARA : Adda Hanifi et Kadi Tahar (Elus), Cheikh Saïd Zemmouchi (Oulama), Chergui (Militant).

1 1a voix des humbles ،N juillet 1936.

الملحق: رقم04 مقال للنواب حول المؤتمر الاسلامي

Après l'appel nominal et la vérification des mandats il fut procédé à l'élection du Comité Exécutif du Congrès.

On été élus : MM. le Dr Bendjelloul, Benbadis, Brahimi, Ferhat Abbas, Dr Saâdane, Dr Lakhdari, Lamine Lamoudi, Boukerdenna, Benbadis, Benhoura, Bencheneb, Tahrat, Benkelaya, Taleb Abdesselam, Kadi Mohammed, Bouchama, Kadi Tahar, Bachtarzi, Zahiri.

Le bureau du Comité a été constitué ainsi :

Président : Dr Bendjelloul.

Vice-Président : Lamine Lamoudi.

Secrétaire général : Benhadj.

Trésorier : Boukerdenna.

Enfin, les membres de la Délégation qui doit aller présenter au Gouvernement central les revendications du peuple musulman algérien, ont été désignés.

Ce sont : Bendjelloul, Lamoudi, Benhadj, Dr Bachir, Boukerdenna, Cheikh Benbadis, Cheikh Brahimi, Ferhat Abbas, Dr Saâdane, Tahrat, Taleb Abdesselam, Kadi Mohammed, Bachtarzi, Amara, Benkelaya, Bouchama.

Le départ de la délégation a été fixé au 16 juillet courant.

Nous adressons à nos vaillants défenseurs : élus, oulamas et militants en même temps que nos félicitations les plus cordiales, nos vœux ardents pour l'éclatant succès de leur noble mission.

Au cours des différentes réunions qu'il a tenues au Cercle du Progrès, si gracieusement mis à la disposition par les aimables dirigeants du Nadi, le Comité a adopté les motions ci-après qu'il a chargé son bureau de présenter à M. le Gouverneur Général :

PREMIERE MOTION

Emu par les campagnes de presse qui, tant dans la Métropole qu'en Algérie, tendent à présenter la population musulmane algérienne sous un jour tendancieux et injurieux, à la représenter comme hostile et dangereuse à l'élément européen ou à l'élément sémite,

S'élève avec indignation contre cette propagande odieuse,

Repousse avec mépris toute insinuation attentatoire aux sentiments éminemment français des musulmans algériens,

Met en garde l'opinion métropolitaine et l'opinion algérienne contre les interviews ou les télégrammes émanant de personnalités parlementaires ou autres qui ne se sont distinguées jusqu'ici que par leur flagrante opposition aux revendications des indigènes,

Flétrit leur méthode sournoise et leurs calomnies qu'il considère comme une attaque contre les intérêts bien compris de la France dans ce pays.

Attire l'attention du Gouvernement du Front Populaire sur la nécessité :

1) De situer de façon exacte les responsabilités ;

2) De mettre fin aux manœuvres d'hommes ou de partis qui cherchent à créer une agitation à la faveur de laquelle ils espèrent prendre une revanche politique;

3) De faire acte d'autorité vis-à-vis de ceux qui prétendent vivre encore longtemps de l'exploitation de l'indigène,

Lui apporte pour cette œuvre, au nom de 6 millions de musulmans algériens, l'appui de toute leur foi en la démocratie française,

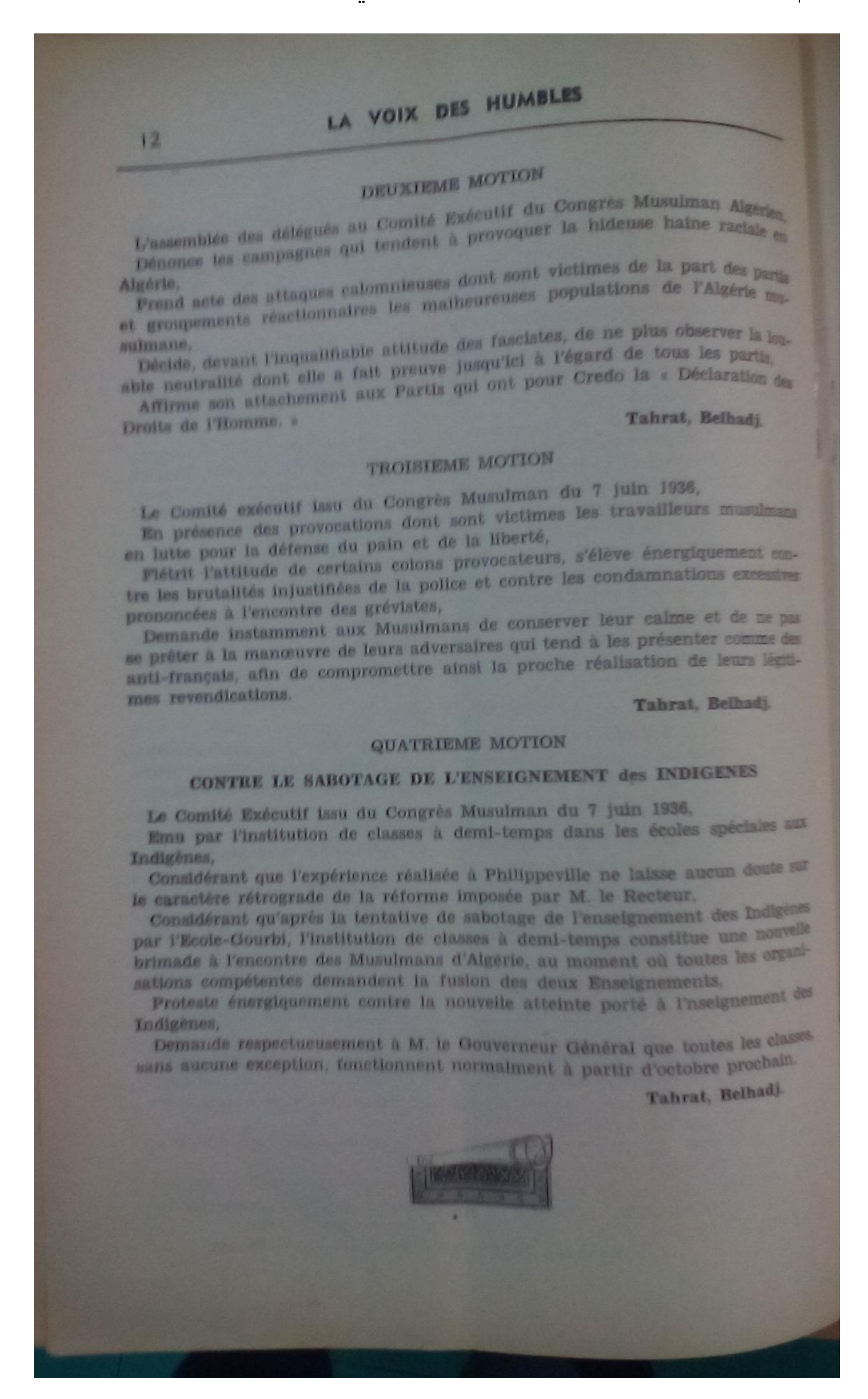
Lui renouvelle chaleureusement la confiance du Congrès pour réaliser très rapidement les revendications essentielles contenues dans la Charte, cette réalisation étant le moyen le plus sûr pour déjouer toutes les manœuvres.

Benhadj, Tahrat, Bendjelloul, Bachtarzi, Mabed.

---

1 1a voix des humbles ‹N juillet 1936

الملحق رقم:04 مقال للنواب حول المؤتمر الاسلامي



DEUXIEME MOTION

L'assemblée des délégués au Comité Exécutif du Congrès Musulman Algérien,

Dénonce les campagnes qui tendent à provoquer la hideuse haine raciale en Algérie,

Prend acte des attaques calomnieuses dont sont victimes de la part des partis et groupements réactionnaires les malheureuses populations de l'Algérie musulmane,

Décide, devant l'inqualifiable attitude des fascistes, de ne plus observer la louable neutralité dont elle a fait preuve jusqu'ici à l'égard de tous les partis,

Affirme son attachement aux Partis qui ont pour Credo la « Déclaration des Droits de l'Homme. »

Tahrat, Belhadj.

TROISIEME MOTION

Le Comité exécutif issu du Congrès Musulman du 7 juin 1936,

En présence des provocations dont sont victimes les travailleurs musulmans en lutte pour la défense du pain et de la liberté,

Flétrit l'attitude de certains colons provocateurs, s'élève énergiquement contre les brutalités injustifiées de la police et contre les condamnations excessives prononcées à l'encontre des grévistes,

Demande instamment aux Musulmans de conserver leur calme et de ne pas se prêter à la manœuvre de leurs adversaires qui tend à les présenter comme des anti-français, afin de compromettre ainsi la proche réalisation de leurs légitimes revendications.

Tahrat, Belhadj.

QUATRIEME MOTION

CONTRE LE SABOTAGE DE L'ENSEIGNEMENT des INDIGENES

Le Comité Exécutif issu du Congrès Musulman du 7 juin 1936,

Emu par l'institution de classes à demi-temps dans les écoles spéciales aux Indigènes,

Considérant que l'expérience réalisée à Philippeville ne laisse aucun doute sur le caractère rétrograde de la réforme imposée par M. le Recteur,

Considérant qu'après la tentative de sabotage de l'enseignement des Indigènes par l'Ecole-Gourbi, l'institution de classes à demi-temps constitue une nouvelle brimade à l'encontre des Musulmans d'Algérie, au moment où toutes les organisations compétentes demandent la fusion des deux Enseignements,

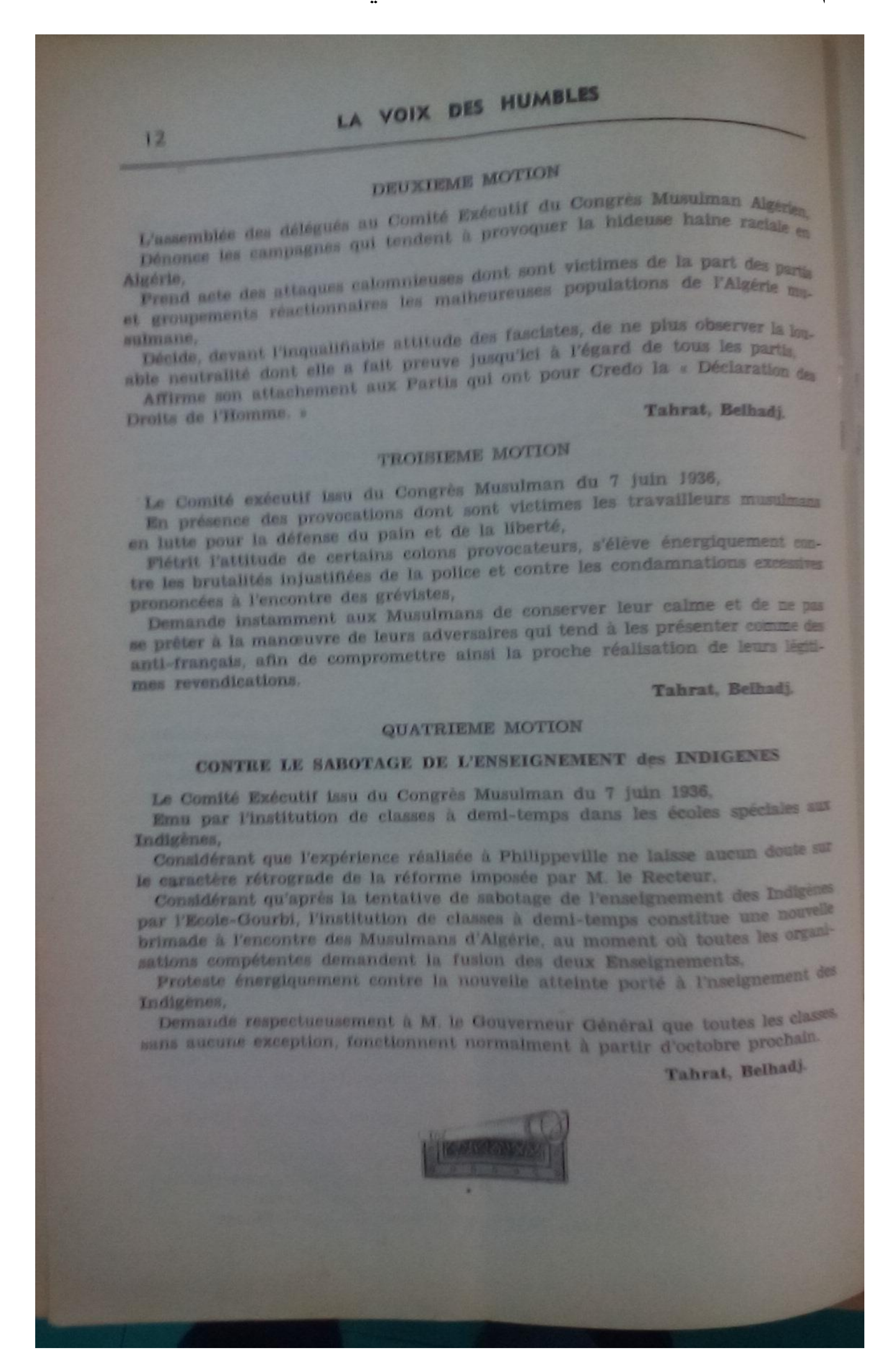
Proteste énergiquement contre la nouvelle atteinte porté à l'nseignement des Indigènes,

Demande respectueusement à M. le Gouverneur Général que toutes les classes sans aucune exception, fonctionnent normalment à partir d'octobre prochain.

Tahrat, Belhadj.

1 1a voix des humbles ‹N juillet 1936.

الملحق رقم:04 مقال للنواب حول المؤتمر الإسلامي



DEUXIEME MOTION

L'assemblée des délégués au Comité Exécutif du Congrès Musulman Algérien,
Dénonce les campagnes qui tendent à provoquer la hideuse haine raciale en
Algérie,
Prend acte des attaques calomnieuses dont sont victimes de la part des partis
et groupements réactionnaires les malheureuses populations de l'Algérie mu-
sulmane,
Décide, devant l'inqualifiable attitude des fascistes, de ne plus observer la lou-
able neutralité dont elle a fait preuve jusqu'ici à l'égard de tous les partis,
Affirme son attachement aux Partis qui ont pour Credo la « Déclaration des
Droits de l'Homme. »

Tahrat, Belhadj.

TROISIEME MOTION

Le Comité exécutif issu du Congrès Musulman du 7 juin 1936,
En présence des provocations dont sont victimes les travailleurs musulmans
en lutte pour la défense du pain et de la liberté,
Flétrit l'attitude de certains colons provocateurs, s'élève énergiquement con-
tre les brutalités injustifiées de la police et contre les condamnations excessives
prononcées à l'encontre des grévistes,
Demande instamment aux Musulmans de conserver leur calme et de ne pas
se prêter à la manœuvre de leurs adversaires qui tend à les présenter comme des
anti-français, afin de compromettre ainsi la proche réalisation de leurs légiti-
mes revendications.

Tahrat, Belhadj.

QUATRIEME MOTION

CONTRE LE SABOTAGE DE L'ENSEIGNEMENT des INDIGENES

Le Comité Exécutif issu du Congrès Musulman du 7 juin 1936,
Emu par l'institution de classes à demi-temps dans les écoles spéciales aux
Indigènes,
Considérant que l'expérience réalisée à Philippeville ne laisse aucun doute sur
le caractère rétrograde de la réforme imposée par M. le Recteur,
Considérant qu'après la tentative de sabotage de l'enseignement des Indigènes
par l'Ecole-Gourbi, l'institution de classes à demi-temps constitue une nouvelle
brimade à l'encontre des Musulmans d'Algérie, au moment où toutes les organi-
sations compétentes demandent la fusion des deux Enseignements,
Proteste énergiquement contre la nouvelle atteinte porté à l'nseignement des
Indigènes,
Demande respectueusement à M. le Gouverneur Général que toutes les classes
sans aucune exception, fonctionnent normalment à partir d'octobre prochain.

Tahrat, Belhadj.

---

1 1la voix des humbles ،N juillet 1936.

الملحق رقم:05 مقال لمطالب المؤتمر الاسلامي

مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري
جوان (يونيو) 1936 م

(في السابع من شهر جوان (يونيو) 1936 انعقد في مدينة الجزائر المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي كان أول تجمع من نوعه في البلاد، وقد انتهى بالمطالب الآتية التي رفعها وفد عن المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية بباريس . وفيما يلي نص المطالب مأخوذاً من (الشهاب) عدد جويلية (يوليو) 1936 ، وهو عدد خاص بالمؤتمر ، ص 236 ـ 237) .

* * *

أولاً : إلغاء سائر القوانين الإستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين .

ثانياً : إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً ، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ، ومجلس النيابات المالية ، ونظام البلديات المختلطة .

ثالثاً : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية . مع إصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي ، وتحرير هذا القانون .

ـ فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .

ـ إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيساً صحيحاً .

ـ إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .

ـ إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، وإلغاء إعتبارها لغة أجنبية .

ـ الحرية التامة في تعلم اللغة العربية . وحرية القول للصحافة العربية .

رابعاً : الإصلاحات الإجتماعية : التعلم الإجباري للبنين والبنات ـ الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري .

ـ جعل التعليم مشتركاً بين المسلمين والأوروبيين .

ـ الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات ، وفي معاهد الإغاثة : كالمطاعم الشعبية . إنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال .

خامساً : الإصلاحات الإقتصادية : تساوي الأجر إذا تساوى العمل ـ تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة ، توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والإحتراف على الجميع وعلى مقتضى الإحتياج دون تميز بين الأجناس .

ـ تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ، ومراكز لتعليم الفلاحين .

ـ الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض .

ـ توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال .

ـ إلغاء قانون الغاب .

سادساً : مطالب سياسية ـ إعلان العفو السياسي العمومي ـ توحيد هيأة الناخبين في سائر الإنتخابات ـ إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه ـ النيابة في مجلس الأمة .

1سعد الله،أبو القاسم: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص261-262.

الملحق رقم06: مقال للنواب المنتخبين المسلمين حول أحداث قسنطينة

مطالبة منتخبين قسنطينة بتاريخ 26 أوت 1934 في L'Afrique française، 1934، ص ص 523- 524.

«لقد عكرت أحداث مأساوية وأليمة يوم 5 أوت الجاري صفو مدينة قسنطينة الهادئة.

«وقد كانت هذه الأحداث، فيما يخص سببها الحقيقي وأصلها الفعلي، محل تعليقات مختلفة وفي بعض الحالات متناقضة. ولم تنفك مختلف الآراء المرتكزة في قسم منها على النزعة السياسية وربما على المصلحة الشخصية، بالتأكيد، تصدم العقول قبل أن تصدم كل محب للعدل والإنصاف وأن تضر ضررا بائنا بالحقيقة الوحيدة التي لا تتجزأ والتي يجب أن تسمو فوق كل اهتمامات ضيقة، ومسائل أشخاص، وكل مذهب وشعار. لهذا فإن المنتخبين المسلمين لقسنطينة يلحون على تقديم توضيح من أجل الهدف الوحيد المتمثل في خدمة الحقيقة والعدالة. ولإعادة الانسجام والوئام بين مختلف العناصر التي يجب عليها العيش في سلام وفي تعاون فوق هذه الأرض الجزائرية، تحت الرعاية الخيّرة لفرنسا. ودون الإلحاح على السبب الحقيقي لأحداث مؤسفة، عرضية وجانية تمامًا، والمتمثلة في تدنيس مسجد وما تبعها من استفزازات متعددة، ودون الحديث عن حالات التأزم الفردية السابقة، فإن المنتخبين المسلمين والسكان الطاهرين لقسنطينة يتأسفون بإجمال وبعمق لأحداث الشغب وانحرافاتها الوحشية. وهم متفقون بصدق على نبذ كل أعمال النهب والقتل والحرق والفوضى مهما كان شكلها. فهذا بالنسبة إليهم ليس فقط مسألة إنسانية فحسب، بل مسألة دين يلزم كل مسلم إلزاما صارما باحترام مثيله في شخصه وأملاكه ومعتقداته.

«ولهذا فإن منتخبي قسنطينة قد آلوا على أنفسهم، يوم السبت 4 أوت، واجبا والتزاما أخلاقيا أولا بترقب الأحداث بالتعاون الوثيق من المنتخبين اليهود والإدارة، ثم وبعد أعمال الشغب التي تجاوزتهم، بالعمل على التخفيف من أضرارهما. لهذا فقد وضعوا أنفسهم عفويا رهن إشارة رئيس البلدية والسلطات، ولم يساوموا لا بوقتهم ولا بتعبهم. ومع نبذهم لكل التجاوزات، فهم يصرون، رغم ذلك، وبإلحاح، على التمييز بين أقلية لا تخشى الانتقال إلى العنف، والأغلبية التي تنبذ هذا العنف وتجتهد في تخفيف عواقبه الخطيرة.

«وبما أن هذه الأقلية تتعرض، من جهة أخرى، من قبل الإدارة إلى أبشع أعمال القمع، فإن المنتخبين المسلمين لقسنطينة الواثقين في العدالة الفرنسية، أيا كان المذنبون، يوجهون نداء ملحًا إلى كل العناصر السليمة لهذا البلد. وبما أن ازدهار الجزائر هو ثمرة تعاون جميع العناصر في مختلف الميادين، فإنه من الإجرام تحويل أحداث 5 أوت المؤسفة إلى حرب عرقية، من وجهة النظر الاجتماعية كما الاقتصادية.

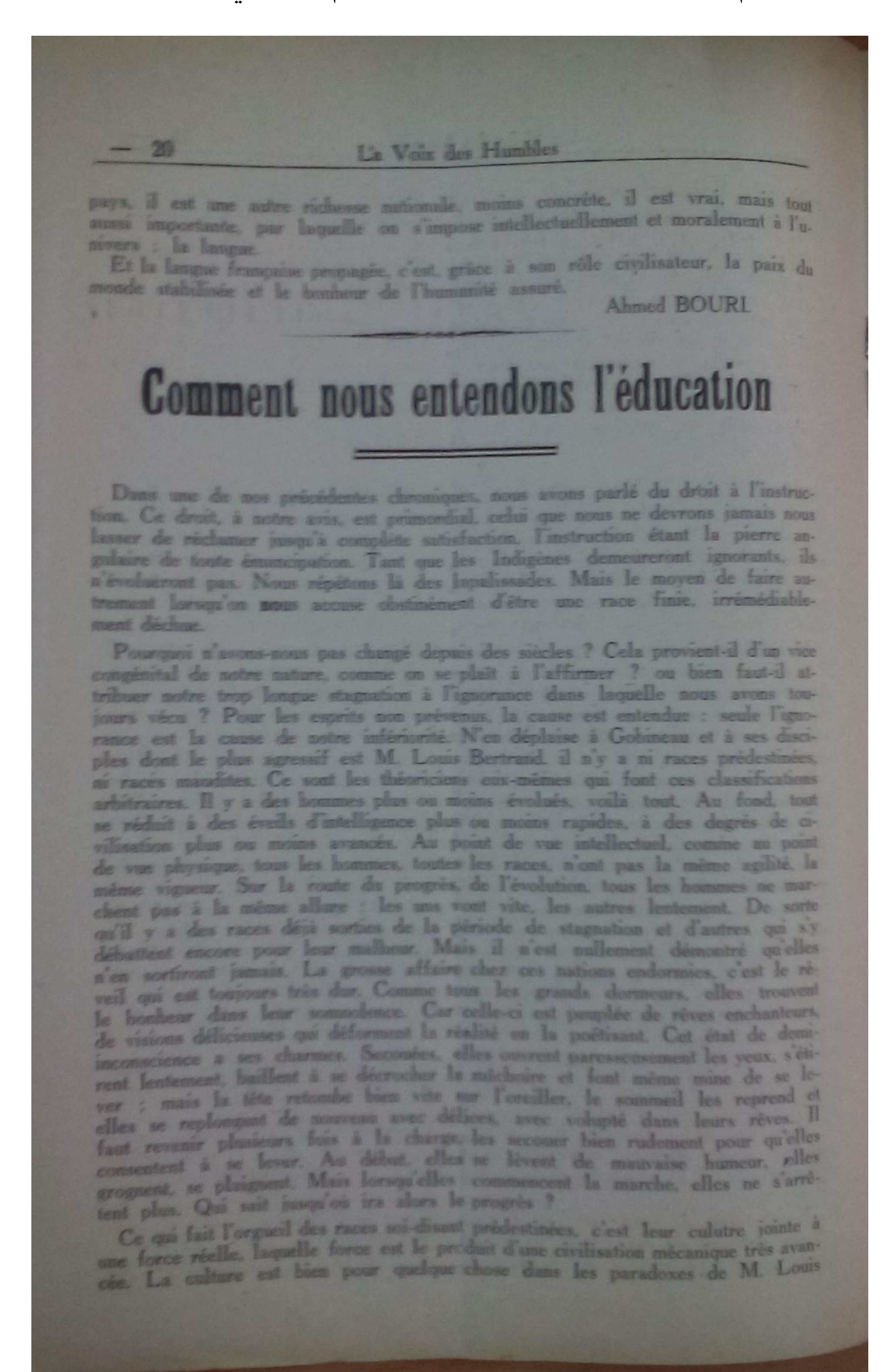
«وإذا كان الردع العادل محمودا، فإن التعسف هو بالقدرنفسه مبغوض، وأي نزاع اقتصادي لن يكون له إلا عواقب وخيمة على الجميع، لاسيما وأن جميع الجزائريين في الماضي قد قدموا، من أجل الدفاع عن عظمة فرنسا، التضحيات نفسها.

«يجب أن تسود العدالة في هذه البلاد، ويجب نسيان الماضي، كما يجب النظر إلى المستقبل دون انفعال إلى مصلحة هذا البلد بهدوء، ومن أجل السمعة العظمى لفرنسا، يجب أن يصحب الهدوء الخارجي تهدئة الخواطر.

«عاش السلام بين الأعراق!

1 قداش، محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ص255.

الملحق رقم:07 مقال حول رؤية النواب للتعليم الفرنسي



— 20 La Voix des Humbles

pays, il est une autre richesse nationale, moins concrète, il est vrai, mais tout aussi importante, par laquelle on s'impose intellectuellement et moralement à l'univers : la langue.

Et la langue française propagée, c'est, grâce à son rôle civilisateur, la paix du monde stabilisée et le bonheur de l'humanité assuré.

Ahmed BOURI.

Comment nous entendons l'éducation

Dans une de nos précédentes chroniques, nous avons parlé du droit à l'instruction. Ce droit, à notre avis, est primordial, celui que nous ne devrons jamais nous lasser de réclamer jusqu'à complète satisfaction, l'instruction étant la pierre angulaire de toute émancipation. Tant que les Indigènes demeureront ignorants, ils n'évolueront pas. Nous répétons là des lapalissades. Mais le moyen de faire autrement lorsqu'on nous accuse obstinément d'être une race finie, irrémédiablement déchue.

Pourquoi n'avons-nous pas changé depuis des siècles ? Cela provient-il d'un vice congénital de notre nature, comme on se plaît à l'affirmer ? ou bien faut-il attribuer notre trop longue stagnation à l'ignorance dans laquelle nous avons toujours vécu ? Pour les esprits non prévenus, la cause est entendue : seule l'ignorance est la cause de notre infériorité. N'en déplaise à Gobineau et à ses disciples dont le plus agressif est M. Louis Bertrand, il n'y a ni races prédestinées, ni races maudites. Ce sont les théoriciens eux-mêmes qui font ces classifications arbitraires. Il y a des hommes plus ou moins évolués, voilà tout. Au fond, tout se réduit à des éveils d'intelligence plus ou moins rapides, à des degrés de civilisation plus ou moins avancés. Au point de vue intellectuel, comme au point de vue physique, tous les hommes, toutes les races, n'ont pas la même agilité, la même vigueur. Sur la route du progrès, de l'évolution, tous les hommes ne marchent pas à la même allure : les uns vont vite, les autres lentement. De sorte qu'il y a des races déjà sorties de la période de stagnation et d'autres qui s'y débattent encore pour leur malheur. Mais il n'est nullement démontré qu'elles n'en sortiront jamais. La grosse affaire chez ces nations endormies, c'est le réveil qui est toujours très dur. Comme tous les grands dormeurs, elles trouvent le bonheur dans leur somnolence. Car celle-ci est peuplée de rêves enchanteurs, de visions délicieuses qui déforment la réalité en la poétisant. Cet état de demi-inconscience a ses charmes. Secouées, elles ouvrent paresseusement les yeux, s'étirent lentement, baillent à se décrocher la mâchoire et font même mine de se lever ; mais la tête retombe bien vite sur l'oreiller, le sommeil les reprend et elles se replongent de nouveau avec délices, avec volupté dans leurs rêves. Il faut revenir plusieurs fois à la charge, les secouer bien rudement pour qu'elles consentent à se lever. Au début, elles se lèvent de mauvaise humeur, elles grognent, se plaignent. Mais lorsqu'elles commencent la marche, elles ne s'arrêtent plus. Qui sait jusqu'où ira alors le progrès ?

Ce qui fait l'orgueil des races soi-disant prédestinées, c'est leur culutre jointe à une force réelle, laquelle force est le produit d'une civilisation mécanique très avancée. La culture est bien pour quelque chose dans les paradoxes de M. Louis

---

1 La Voix des humbles, Octobre1931, N106.:

الملحق رقم 07:مقال حول رؤية النواب للتعليم الفرنسي.

Bertrand. C'est elle qui lui donne ce ton hautain lorsqu'il parle des races « inférieures », qui lui permet de contempler avec une moue de dédain les malheureux qui s'agitent en bas. Car, c'est presque un crime pour M. Louis Bertrand que d'être malheureux et ignorant. La culture devrait rendre humain et sensible. Par un phénomène étrange, elle ne sert le plus souvent qu'à endurcir le cœur, à exaspérer l'orgueil de race ou de caste. M. Louis Bertrand est cultivé. Son raffinement, loin de le faire pencher avec pitié sur le sort des déshérités, l'en éloigne, au contraire. Et pour justifier son insensibilité, son dégoût et sa répulsion, il en appelle à la nature, la fait entrer dans ses desseins, contracte une alliance avec elle : races prédestinées et races maudites, comprenez-vous maintenant, ô malheureux, pourquoi notre destinée est lamentable ? Vœu de la nature

Sous l'ancien régime, les nobles ne raisonnaient pas autrement vis-à-vis des rôturiers. Ils ne pouvaient admettre que les vilains fussent de même nature qu'eux. Aussi n'en parlaient-ils qu'avec le plus souverain mépris et se considéraient-ils comme la caste prédestinée, celle qui devait avoir les droits et jouir de tous les avantages. La plèbe n'était créée que pour le bonheur et la gloire de la classe privilégiée. Elle devait travailler, peiner, souffrir pour que ses maîtres pussent jouir de la vie intensément, voluptueusement. Une certaine comtesse en était arrivée à déplorer amèrement qu'elle fût astreinte à certains besoins comme ses domestiques. Elle ne pouvait concevoir que la nature la traitât sur le même pied d'égalité que les manants. Et elle lui en voulait de cette humiliation. Elle aurait préféré ne rien avoir de commun avec la « canaille ».

Les théoriciens de la prédestination de certaines races ne pensent pas autrement que Madame la Comtesse. Sous une forme plus atténuée, moins brutale — ils ont des lettres — ils ne disent pas autre chose. Les races inférieures sont tout justes bonnes à assurer le bonheur des races supérieures. Tant pis pour les faibles. C'est la nature qui les a défavorisés. Et dire que les tenants de pareilles théories qui exaltent la force et lui subordonnent tout se disent très cultivés et tout pénétrés des enseignements du Dieu de bonté et d'amour !

L'ignorance, ai-je dit, fait notre infériorité et notre malheur. Une eau stagnante ne se transforme pas en eau potable parce que des messieurs à monocle, bien sanglés, la regardent. De même, l'Indigène ne changera pas parce qu'il coudoie des civilisés. Pour que la métamorphose ait lieu, pour que le vieil homme, façonné par des siècles d'habitudes, disparaisse, cède la place à des idées et des sentiments nouveaux, il faut de longs efforts, des efforts obstinés, une éducation rationnelle et incessante, une action concertée, délibérée, persévérante. Avec l'éducation, une éducation bien comprise et englobant les deux sexes, tous les espoirs sont permis. Soutenir le contraire, c'est nier l'efficacité de l'instruction, c'est aller à l'encontre de l'enseignement qui se dégage de toutes les évolutions historiques. Et d'ailleurs, il n'y a qu'à regarder présentement autour de soi : tous les peuples arriérés sont des peuples ignorants.

Qu'est présentement l'âme indigène et que fut-elle à travers les siècles ? Le réceptacle de préjugés de toutes sortes, préjugés millénaires, soigneusement entretenus par des maîtres intéressés. Nos maîtres successifs n'avaient aucun intérêt à ce que nous évoluions. Bien au contraire. Car ils trouvaient leur profit dans notre ignorance même. Renforcer les traditions existantes, en acclimater de nouvelles conformes à leur intérêt bien entendu, flatter les préjugés pour les capter à leur profit, voilà la pratique constante de tous les maîtres qui se respectent. Libérer les esprits suppose un désintéressement qui ne s'est jamais encore manifesté chez nul dirigeant, aussi bien ancien que moderne.

Aussi le résultat ne pouvait être autre : notre vie est réglée avec une minutie

---

1La Voix des humbles,Octobre1931,N106.

الملحق رقم:07مقال حول رؤية النواب للتعليم الفرنسي.

soucieuse du moindre détail par toutes sortes de traditions, de coutumes dont l'origine se perd dans la nuit des temps. Chez des populations où la discipline n'est pas précisément une vertu fondamentale, cette observance rigoureuse des traditions ne laisse pas que de surprendre.

L'instruction est le désinfectant nécessaire de l'esprit, l'antidote contre le poison des préjugés.

Certes, toutes nos traditions [illegible] pas d'être sacrifiées. La haine du passé ne doit pas nous faire [illegible] notre race a de solides qualités qu'il serait infiniment triste de voir disparaître. Mais à côté d'elles, que de choses à abattre ! Et seule, l'instruction peut procéder avec efficacité au nettoyage des esprits.

Les voyages, dit-on, forment la jeunesse. Les voyages spirituels à travers l'espace et le temps ne sont pas moins profitables. La fréquentation des grands esprits de toutes les époques et de tous les pays ne peut que nous faire du bien, nous obliger à réfléchir, à sonder notre âme, et par là, à nous amender et à évoluer. Quand on reste toujours confiné dans son horizon familier, entouré des mêmes choses, imprégné des mêmes idées, on ne peut pas changer. Et le miracle serait justement qu'on changeât. Naturellement, on hait d'instinct les nouveautés et on les repousse avec horreur. Que voulez-vous ? l'inconnu effraie toujours quiconque n'est jamais sorti de chez soi. Nous avons été et nous sommes encore casaniers, faute d'instruction. C'est pour cela que nous sommes restés toujours les mêmes. Le jour où notre pensée s'évadera des lieux habituels pour aller investiguer ailleurs, elle découvrira des choses qui l'émerveilleront et qui nous inciteront à modifier nos conceptions de la vie. Et alors, notre complète évolution ne sera plus qu'une question de temps. Ce qui nous manque donc, c'est un courant d'air venu du dehors, un fort courant capable de balayer tous les miasmes et de purifier l'atmosphère morale dans laquelle nous vivons. Instruire, c'est provoquer ce courant d'air libérateur, c'est familiariser l'esprit avec d'autres horizons, c'est élargir son champ de compréhension, le rendre apte à tout recevoir et à tout comprendre. L'ignorance rétrécit les mentalités comme des peaux de chagrin ; l'instruction les amplifie.

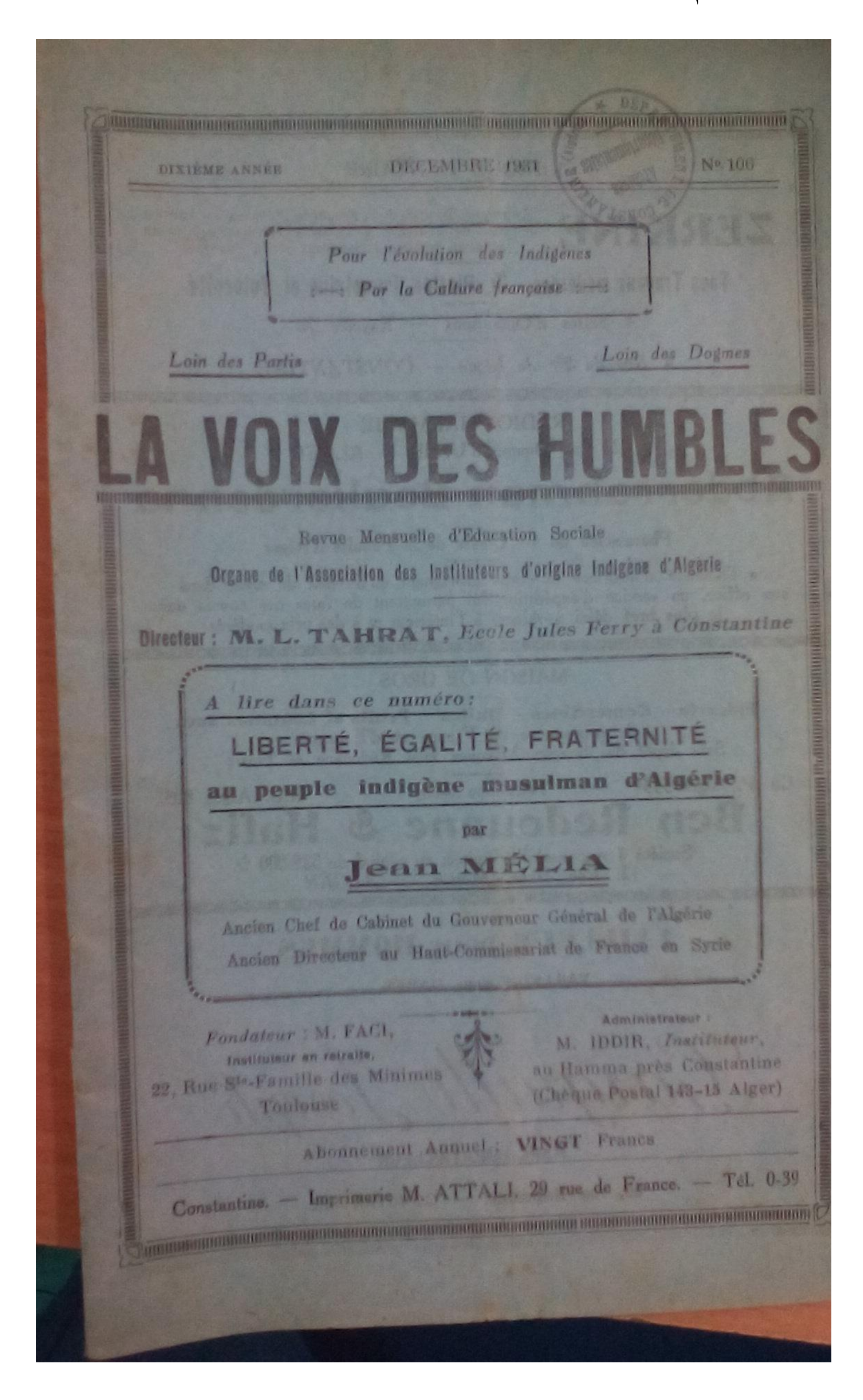
Seulement, il y a éducation et éducation. Diderot a pu dire avec raison que c'est l'éducation qui fait d'un petit Français, par exemple, un chrétien, d'un petit Juif un sectateur de Moïse et d'un petit Arabe un adorateur de Mahomet. Diderot n'entendait nullement faire l'éloge de ces éducations diverses. Il enregistrait un fait et voulait montrer la puissance de l'éducation. En quoi, il avait grandement raison. Sans elle, il n'y a aucune raison que nous fussions musulmans, plutôt que chrétiens ou païens.

Un arbuste se dirige dans le sens qu'on désire : l'enfant devient ce que nous voulons qu'il soit. Telle éducation élargira l'esprit, telle autre, au contraire, le comprimera, le déformera, pèsera d'un poids lourd sur ses facultés naissantes et brisera dans l'œuf ses velléités d'émancipation. Avec l'éducation, on peut faire des hommes libres, affranchis de tous les préjugés et ouverts à toutes les idées généreuses, à toutes les conceptions nobles, ou des esclaves servilement attachés à des maîtres auxquels ils obéissent au doigt et à l'œil. Quand nous disons donc l'éducation, nous entendons parler de celle qui libère, émancipe, et non de celle qui abrutit. Car, si paradoxal que cela puisse paraître, il y a des enseignements qui obscurcissent l'entendement, loin de l'éclairer.

L'Eglise comprend à merveille l'efficacité de l'éducation, elle qui ne cesse de réclamer le monopole de l'instruction et de fulminer contre l'école laïque qu'elle calomnie outrageusement, furieusement. Les bons Pères connaissent le secret de

1La Voix des humbles,Octobre1931,N106.

الملحق رقم 08:صورة لواجهة صورة صوت البسطاء.[1]



DIXIÈME ANNÉE — DECEMBRE 1931 — N° 106

Pour l'évolution des Indigènes
Par la Culture française

Loin des Partis — *Loin des Dogmes*

LA VOIX DES HUMBLES

Revue Mensuelle d'Education Sociale

Organe de l'Association des Instituteurs d'origine Indigène d'Algérie

Directeur : **M. L. TAHRAT**, *Ecole Jules Ferry à Constantine*

A lire dans ce numéro :

LIBERTÉ, ÉGALITÉ, FRATERNITÉ

au peuple indigène musulman d'Algérie

par

Jean MÉLIA

Ancien Chef de Cabinet du Gouverneur Général de l'Algérie
Ancien Directeur au Haut-Commissariat de France en Syrie

Fondateur : M. FACI, Instituteur en retraite, 22, Rue Ste-Famille des Minimes Toulouse

Administrateur : M. IDDIR, *Instituteur*, au Hamma près Constantine (Chèque Postal 143-13 Alger)

Abonnement Annuel : **VINGT** Francs

Constantine. — Imprimerie M. ATTALI, 29 rue de France. — Tél. 0-39

---

1 La Voix des humbles, Decembre 1927, N 1. .

الملحق رقم 09:صورة لواجهة جريدة ضربة خيزران



LE COUP DE BAMBOU

Organe Satirique, Politique, Anti-neurasthénique.

Directeur-Gérant A.L. SAFER Biskra

Le numéro: 50 centimes

2e Année

Paraissant le Jeudi en la REINE DES ZIBAN

Le Coup de Bambou est désigné pour les annonces légales et judiciaires

Adresse Télégraphique Bambou-Biskra

N: 50 . Jeudi 7 Juin 1934

Debout les Maures!

Enfants chéris de Biskra, réveillez-vous!

C'est à vous jeunes musulmans que le Coup de Bambou s'adresse.

Vous avez compris, n'est-ce-pas?

Vous savez maintenant que vos amis ne sont pas ceux que vous avez toujours considérés comme tels! Vos amis ne sont pas du tout ceux qui vous ont fait suer pour s'attribuer les honneurs! Vos amis ne sont pas ceux qui ont abusé de vous pour se dresser contre M. Cazenave et la Municipalité. Ils ne sont pas non plus ceux qui ont changé de fusil d'épaule pour vous torpiller en devenant les pires Nègres blancs!

Vous avez noté que quand il s'est agi de protester contre des mesures propres à vous asservir pour le restant de vos jours ce ne sont

1 Le cou de Bambou , Juin 1934.N50.

القائمة البيلوغرافية

مصادر:

أرشيف ولاية قسنطينة

أعداد من مجلةLa Voix des humble:

1-Novembre1927, N51.

2-Octobre1931, N106.

3-Decembre1931, N106.

4-Juiellet 1936, N170.

5-Aout1936, N171.

6- Septembre1936, N172.

الكتب المطبوعة:

07-بن حبيلس، شريف: الجزائر الفرنسية كما يراها الأهالي، تر: عبد الله حماديوفيصل أحمر ووسيلة بوسيس، دار البهاء، الجزائر، 2009.

08-خير الدين،محمد: مذكرات الشيخ خير الين،مطبعة دحلب، الجزائر،2007.

09-عباس، فرحات: الشباب الجزائري "من المستعمرة إلى المقاطعة " متبوع بتقرير إلى المارشال" أفريل 1941"، دار المسك، الجزائر، 2010.

10-عباس، فرحات: ليل الاستعمار، تر: فيصل أحمر، دار المسك، الجزائر، 2010.

11-العقون، عبد الرحمان بن إبراهيم: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة "1900-1930"، منشورات السانحي، الجزائر، 2010.

12-قداش، محفوظ: الأمير خالد وثائق شهادات لدراسة الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجزائر، 2009.

13-قداش، محفوظ: الحركة الوطنية" 1919-1939"، ج1، دار الأمة الجزائر، 2011.

14-مدني، أحمد توفيق: حياة كفاح مذكرات في الجزائر 1925-1954، ج2، (د.ن) الجزائر 2009.

15-الميلي، محمد: المؤتمر الإسلامي، دار هومة، 2006، الجزائر.

المجلات

16-الإبراهيمي، محمد البشير: المؤتمر الاسلامي الجزائري العام، البصائر،مج01، عدد 41،الجزائر،19جوان1936م.

17-ب، ي: اجتماع عظيم يعقده الدكتور سعدان، البصائر،مج1، عدد39، الجزائر،16أكتوبر1936، الجزائر، ص316.

18-بن حلوش، مصطفى: زردة بن جلول، بصائر،مج01،عدد 38، الجزائر، 09 أكتوبر1936.

المراجع العامة:

19-أجيرون، شارل روبير: الجزائر المسلمون وفرنسا"1871-1919"، ج2، دار الرائد، الجزائر، 2007.

20-أجيرون،شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة"من انتفاضة 1871إلى اندلاع حرب التحرير1954"،المجلد الثاني، دار الأمة،الجزائر،2008.

21-أحدادن، زهير: الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى 1930م، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986.

22-أوليخيه ،عزانميزون: في نظام الأهالي،تر العربي بونيون، منشورات السانحي الجزائر،2011.

23-بجاوي، محمد الصالح: متعاونون ومجتهدون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

24-بلاح، بشير و بلاح، بشير: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار هومة، الجزائر، 2009.

25-البلاسي، نبيل محمد: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، (د،ن)، (دب).

26-بوالصفصاف، عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945) "دراسة تاريخية إيديولوجية"،طبع المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر، الجزائر 1996.

27-بوحوش،عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.

28-بوشريط، الأمين: التعددية الخزينة في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1989.

29-بوعزيز، يحي: التسلط الاستعماريوالحركة الوطنية(1830-1954)، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

30-تابليت،علي:فرحات عباس رجل دولة، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

31-جوليان، شارل أندري: إفريقيا الشمالية تسيير"القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية"، الدار التونسية، الجزائر، 1967.

32-حباشي، عبد السلام: الحركة الوطنية إلىالإستقلال، دار القصبة، الجزائر، 2007،

33-حروش، نور الدين: رؤساء الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2012.

34-حمادي، عبد الله: الحركة الطلابية الجزائرية(1871-1962) "مشارب ثقافية وإيديولوجية" منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، 1995.

35-حميد، عبد القادر:فرحات عباس رجل جمهورية،دار المعرف،الجزائر، 2007.

36-خليفي،عبدالقادر: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .

37-خيثور،نورالدين: سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007.

38-بن داهية، عدة: الاستيطان و"الصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1954"، ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

39-بن داهية، عدة: الاستيطان والصراع حول الملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، طبعة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

40-الدسوقي، ناهد إبراهيم دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008.

41-دسوقي، ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ الجزائر، منشاة المعارف، مصر، 2001.

42-الزوبير، سيف الاسلام: تاريخ الصحافة العربية بين الحربين(1920-1940)"الصحافة اليقضانية"، مطبعة المنسرت، الجزائر، 1977.

43-زوزو، عبد الحميد: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي "التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية"(1837-1939)، ج2، تر: مسعود حاج مسعود، مطبعة هومة، الجزائر، 2006.

44-زوزو، عبدالحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ج1، دارهومة، الجزائر، 2012.

45-زوزو، عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2004.

46-سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية"(1900-1930)، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

47-سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية"(1930-1945)، ج3، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1992.

48-سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار البصائر، الجزائر، (د، س).

49-سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الحركة الوطنية (1900-1930)، جزء 2، دار الغرب

الإسلامي، لبنان، 1992.

50جوليان، شارل أندري: إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، الدار التونسية، الجزائر، 1976.

51–صاري،أحمد: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم أبو القاسم سعد الله المطبعة العربية، الجزائر، 2004.

52–صديق، محمد صالح: شخصيات، منشورات وزارة الثقافة، (د، ب)، 2004.

53–صيد عبد الحليم: معجم أعلام بسكرة، دار الهدى، الجزائر، 2012.

54–عباد، صالح: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين(1830–1930)، دار المعرفة، الجزائر، 2003.

55–العسلي، بسام: الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دار النفائس، الجزائر، 2010.

56–العلوي، محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية(1830–1954)، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، (د، س).

57–أبو عمران الشيخ: معجم المشاهير المغاربة، منشورات دحلب، الجزائر،2007.

58–العمري،مومن: الحركة الثورية في الجزائر"من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني"(1926–1945)، دارالطليعة،الجزائر،2003.

59–عمورة، عمار: موجز تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر،2001.

60–عواطف، عبد الرحمان: الصحافة العربية في الجزائر "دراسة تحليلية للصحافة ثورة الجزائر"(1954–1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

61–قاصري، محمد السعيد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر(1830–1962)، دار الارشاد، الجزائر، 2008.

62–قداش، محفوظ وجيلالي، صاري: الجزائر صمود ومقاومات(1830–1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

63-بن قينة،عمر: صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام وقضايا ومواقف)،طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012.

64-كاشه الفرجي، بشير: مختصر ووقائع أحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1954)، طبعة لوزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

65-لونيسي، رابح وبلاح، وبشير: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)،ج1،دار المعرفة،الجزائر، 2010.

66-محمد، ناصر: "المقالة الصحفية نشأتها وتطورها وأعلامها"(1903-1931)، مجلد الاول، (دن)، (دب)، (د، س).

67-المدني، أحمد توفيق: هذه الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، (د ت).

68-مريوش، أحمد:الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة، الجزائر 2007.

69-مريوش، أحمد: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.

70-مصمودي،فوزي: أعلام من بسكرة "تراجم شخصيات علمية وثقافية ونضالية ثورية"،الجمعية الخلدونية، بسكرة، 2001.

71-مصمودي، فوزي: تاريخ الصحافة والصحفيين في بسكرة وأقاليمها من(1900-1956)، تص أبو القاسم سعد الله، طبع بمساهمة وزارة الثقافة، الجزائر، 2006.

72-مفدي، زكريا: تاريخ الصحافة العربية بالجزائر، جمع وتح أحمد حمدي، منشورات مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، 2003.

73-مناصرية، يوسف:التيار الثوري للحركة الوطنية بين الحربين العالميتين،المؤسسة الوطنية للكتاب،(د،ب)،(د،س).

74-مهساس، أحمد: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة دار القصبة ،الجزائر، 2003.

75-نايت قاسمي، الياس: مئوية الاحتلال الفرنسي وأثرها على الحركة الوطنية، دار كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.

76-ولد حسن، محمد الشريف: من المقاومة إلى حرب من أجل الاستقلال 1830-1962دار القصبة،الجزائر.

77-ولد خليفة، عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، دار طليطلة الجزائر، 2009.

78-ولد خليفة، محمد العربي: الاحتلال الاستيطاني للجزائر مقارنة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، ط5، دار ثالة، 2008.

79-الوناس، الحواس: نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية من 1927-1954 دار الشطايبي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

80-ياغي، اسماعيل:تاريخ العالم الإسلامي، ج2، قارة إفريقيا، دار المريخ ، السعودية1992.

-بويتهن، عادل: معجم أعلام الجزائر من صدر الاسلام حتى الوقت الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، لبنان، 1992.

81-شرفي، عاشور: معلمة الجزائر القاموس الموسوعي "تاريخ، ثقافة،أحداث ومعالم"، دار القصبة،الجزائر، 2009.

82-مقلاتي، عبد الله: موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب الخامس أعلام وأبطال الثورة الجزائرية، طبع بمناسبة الجزائر وزارة الثقافة، (د،ب)، (د، س).

الدوريات والمجلات العلمية والجرائد اليومية وأعمال الملتقيات:

83-بدون اسم: ذكرى وفاة الحكيم "محمد الصالح بن جلول"، جريدة الخبر، ع7783،الجزائر نشر في 06 ماي 2015.

84-زكيري، عبد الحميد:" الدكتور أحمد الشريف سعدان ومضات من حياته ونضاله"، المجلة الخلدونية، عدد05، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2006.

85-كرليل، عبد القادر: نشأة الصحافة في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 11، (د، ن)، (د، ب)، 2005.

86-محمد أديب زيدان، رغداء: "محمد السعيد الزاهري وكتابة الإسلام في حاجة إلى دعاية وتنتشر" مجلة التراث ، (د.ب)، (د س).

87-مريوش، أحمد: "التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود الفعل سكان الهوقار"، مجلة المصادر، عدد 11، 2005.

88-معزوز،هدى: الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830-1962، "مجلة المصادر"، ع 11، سداسي الاول، (د، ب)، 2005.

89-نفطي، وافية: "الدكتور سعدان في الحركة الوطنية الجزائرية واسهاماته في تفعيل النشاط السياسي ببسكرة 1893-1948 "، لم تنتشر.

90-سلسلة الملتقيات: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية "دراسات وبحوث الملتقى الوطني الاول حول فصل الصحراء عن الجزائر"، مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، (د،ن)، (د،ب).

رسائل وأطروحات جامعية:

91-بومعزة، عز الدين: فرحات عباس و الحبيب بورقيبة" دراسة تاريخية و فكرية مقارنة 1899م-2000م"، لنيل درجة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،2010.

92-بومعزة، عز الدين:فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)،لنيل ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2005.

93-الجمعي،الخمري: حركة الشبان الجزائريين والتونسيين " دراسة تاريخية وسياسية مقارنة" ج2، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،2006.

94-بن حسين، كريمة: الحياة السياسية في قسنطينة من(1930-1939)، رسالة للحصول على دبلوم للدراسات المعمقة في التاريخ حديث، جامعة قسنطينة، 1984.

95-حمزي، كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919-1954 من خلال جريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، لنيل دكتورا جامعة الجزائر02،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية2010.

96-خليفي،عبد القادر: أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر(1899-1983) مذكرة لنيل ماجستير جامعة منتوري قسنطينة، علوم إنسانية والاجتماعية،2007.

97-كيالة، نجية: البرقية القسطنطينية" la dépêche de Constantine"، مذكرة لنيل ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011.

98-محمد الصغير، عباس: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية الى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، لنيل ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية .2005

99-محمد، بك: محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008.

100-ناصر، الحاج: موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة بوزريعة الجزائر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،2004.

101-الموسوعة التاريخية الجغرافية "معالم،وثائق، موضوعات"، ج3، المانيا وأوروبا، (د، ن) (د، ب)، (د، س).

باللغة الفرنسية

المصادر.

الكتب المطبوعة.

103-**مجموعة تقارير منشورة ماخوذة من موقع مكتبة الوطنية الفرنسية:**

Département de Constantine, délibérations du Conseilgénéral,Procès-Verbaux, sessiond'octobre 1935, tome02, Brahamimprimeur- éditeur, Algérie, 1935.

المجلات.

104- Le cou de Bambou, Juin 1934, N50.

المراجع:

105-Haddad Mostafa, l'émergence de l'Algérie moderne, le constantinois (l'est Algérien) entre les deux guerres 1919-1939, Essai d'histoire économique et sociale.T1, 2001.

106-Teguia Mohamed, L'Algérie en guerre"l'office de la publication universitaire", Alger, 2007.

107-Ageron Charles Rober, De l'Algérie « française » pour Algérie Algérienne, ENAG, Alger, 2010.

الملتقيات:

108-SiaritengointOussama, « les élites municipale et construction du politique en Algérie durant la période algérienne 1830-1962, la pensée politique, en 25-26/09/2014 /en hôtel Aurès, éditionANEP, Alger.

قواميس و المعاجم والموسوعات

109-Achour Chéri, la révolution (1954-1962) "Dictionnaire biographique", Casbah, Alger.

فهرس المواضيع

فهرس الواضيع

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثالث:

إسهامات الكتلة في الجانب السياسي

الفصل الرابع:

إسهامات الكتلة في الجانب الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي